جامعــــة اليرمـــــوك

كـليـــــة الآداب

قسم العلوم السياسية

مكانة الدولة القومية في النظام العالمي في ضوء العولمة

The Status of Nation- State in World Order in Light of Globalization

إعداد الطالب

أحمد محمد حسين القضاة

إشراف

أ.د. وليد سليم عبد الحي

حقل التخصص- الاقتصاد السياسي الدولي

2009

مكانة الدولة القومية في النظام العالمي في ضوء العولمة

The Status of Nation- State in World Order in Light of Globalization

إعداد : الطالب

أحمد محمد حسين القضاة

بكالوريوس علوم عسكرية وإدارية - جامعة مؤتة

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص الاقتصاد السياسي الدولي في جامعة اليرموك،اربد-الأردن

وافق عليها :-

أ. د. وليد سليم عبد الحي .... رئيساً

أستاذ دكتور في العلوم السياسية ، جامعة اليرموك

أ. د. نظام بركات ....عضوا

أستاذ دكتور في العلوم السياسية،جامعة اليرموك

د. مسعود الربضي ....عضوا

دكتور في الفكر السياسي،جامعة اليرموك

د. علي الشرعة .... عضواً

دكتور في العلاقات الدولية،جامعة آل البيت

تاريخ تقديم الرسالة :14/ 6/ 2009 م



إلى الأحبة الذين يحلقون حولي

زوجتي وأولادي

حفظهم الله وسدد خطاهم على طريق الخير

اهدي هذا العمل

شكـر وتقديــر

أحمد الله العلي القدير الذي أعانني على إكمال هذا العمل، ولا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر والتقدير للأستاذ الدكتور وليد عبد الحي لتفضله بالأشراف على رسالتي، ولولا جهوده الطيبة لما استطعت إنجاز هذه الرسالة.

وأقدم الشكر والتقدير لكل الأساتذة الأفاضل الذين درسوني طوال مرحلة الماجستير والذين كان لهم الفضل في استزادتي من العلم، كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير للسادة أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بمناقشة هذه الرسالة.

وأقدم الشكر والتقدير لزميلاتي وزملائي طلبة قسم الاقتصاد السياسي الدولي لسؤالهم عني ومتابعتهم لي طوال فترة إعداد هذه الرسالة. واخص بالذكر السيد عماد الشدوح، والسيد هايل طشطوش ، والمهندس محمد القضاة، لمساعدته لي في الترجمة وتقديم المراجع الاجنبية اللازمة للرسالة مما كان له اكبر الاثر في اثرائها في المعلومات اللازمة .

الفهرس

الموضوع ـــــــــــــــــــــــــــــــــــ رقم الصفحة

فهرس الجداول

فهرس الملاحق

الملخص

القضاة ، احمد محمد حسين ، مكانة الدولة القومية في النظام العالمي في ضوء العولمة ، رسالة ماجستير ، اقتصاد سياسي دولي ، جامعة اليرموك ، 2009 .

(إشراف : الأستاذ الدكتور وليد عبد الحي)

هدفت الدراسة إلى معرفة مكانة الدولة القومية في النظام العالمي في ضوء العولمة خلال الفترة من عام (1995- 2008) .

وقد استخدم الباحث المنهج الكمي والمنهج المقارن لهذه الغاية حيث افترضت الدراسة أن هناك علاقة عكسية تربط ما بين العولمة ومؤشرات قوة الدولة القومية ، أي بمعنى كلما ازدادت العولمة اتساعاً وقوةً وشمولاً كلما تضاءلت مؤشرات القوة للدولة القومية في المجالات الاقتصادية،السياسية ، العسكرية ، الثقافية والاجتماعية .

وقد تناولها الباحث في ثلاثة فصول : -

الفصل الأول : تم مناقشة مفاهيم النظام الدولي ، والنظام العالمي ومفهوم الدولة القومية

الفصل الثاني : تم بحث طرق قياس قوة الدولة القومية وأساليبها وطرق قياس مؤشرات العولمة وجداول العولمة التي تم التوصل إليها على مستوى العالم والتي ترتب دول العالم في جداول تقيس مدى تفاعل الدول المختلفة مع العولمة من خلال قياس المؤشرات الاقتصادية العسكرية ، السياسية والاجتماعية .

الفصل الثالث : تم اختيار دول العينة وعددها سبعة عشر دولة ممثلة جغرافياً واقليمياً وهذه الدول هي : الولايات المتحدة الأمريكية ، البرازيل ، بريطانيا ، فرنسا ، اسبانيا، بولندا ، مصر، نيجيريا ، تونس ، إيران ، تركيا ، الصين ، اندونيسيا ، السعودية ، الأردن ، إسرائيل واليابان .

حيث قام الباحث بقياس قوة الدول وتوصل إلى ترتيبها تنازلياً ومقارنتها مع الترتيب العالمي لهذه الدول ، إضافة إلى ترتيبها من حيث درجة تفاعلها مع العولمة في جداول آت كيرني ، كوف ومركز دراسات العولمة والإقليمية .

وتوصل الباحث الى الاستنتاجات التالية : -

1- لا يوجد علاقة بين درجة التغير في موقع الدولة في العولمة ومدى التغير في المكانة والقوة للدولة ، فكثير من الدول تراجعت مكانتها في مؤشرات العولمة إلا أنها حافظت على قوتها ومكانتها في النظام الدولي . حيث نلاحظ وجود نموذج تقدم قوة ومكانة الدولة على درجة عولمتها وينطبق هذا النمط على (الصين ، البرازيل ، تركيا واندونيسيا) ونمط عدم التوازن ما بين قوة الدولة وترتيبها في قائمة العولمة وينطبق هذا النمط (السعودية وايران) ونموذج تقدم عولمة الدولة على قوتها ومكانتها في النظام الدولي ويشمل باقي دول الدراسة .

2- ان موقع الدولة القومية لم يتأثر بمؤشرات العولمة ولكن العولمة أدت إلى تغيير المفاهيم المتعلقة بالسيادة ودور الدول القومية ، والكيفية التي تسيطر فيها الدولة على مواطنيها داخل حدودها السياسية ، وعلى حركة الفكر والمال والاقتصاد والثقافة في ظل ظهور لاعبين جدد على الساحة العالمية مثل : الشركات المتعددة الجنسيات ، المنظمات الدولية (منظمة التجارة العالمية) وغيرها من المنظمات الأممية (التابعة للأمم المتحدة) ، إضافة إلى الدور الكبير والمتزايد للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في الاقتصاد العالمي .

3- إن العولمة فرضت تغيير أسلوب ممارسة الدولة القومية لدورها على الصعيد الداخلي والخارجي ، ففي المجال الداخلي فرضت خروج الدولة من تقديم الخدمات المباشرة لسكانها لصالح شركات خاصة أو ما يعرف بالقطاع الخاص تحت ما يسمى بالخصخصة ، وأصبح دور الدولة المراقبة والتشريع ، ففي المجال الاقتصادي فرضت العولمة الانفتاح من خلال سن التشريعات التي تؤدي إلى إنهاء الحواجز والعوائق أمام انتقال الأفراد ، وحركة رأس المال والاستثمار ، وفي المجال السياسي أدت الى الانفتاح والمشاركة في مهمات الأمم المتحدة الإنسانية ، وفرض السلام وحماية السكان من قبل مجلس الأمن الدولي .

4- مكنت العولمة الدول الصغيرة من دخول أسواق الدول الكبيرة واستغلال الميزة النسبية في إنتاج السلع والخدمات بأسعار رخيصة ، والاستفادة من التطور الكبير في المجال التكنولوجي والاتصالي في زيادة دخل الفرد وتحسين نوعية الخدمات المقدمة له .

ان هذه الاستنتاجات لا تتوافق مع فرضية الباحث في وجود علاقة عكسية بين مؤشـــرات العولمة ومؤشرات السيادة القومية ، **فمكانة وقـوة الدولـة القوميـة لا تـرتبط بالعولمـة** ومؤشراتها رغم وجود قوى أخرى تشارك الدولة القومية في صنع قراراتها .

الكلمات المفتاحية : -

النظام الدولي ، النظام العالمي ، الدولة القومية، مؤشرات مكانة الدولة ، مؤشرات العولمة

المقدمة:

تثير العولمة الكثير من التساؤلات والهواجس لدى الباحثين، وصناع القرار، ليس لأنها ظاهرة جديدة؛ فالعولمة (Globalization) ظاهرة قديمة تاريخياً، ولكن إدراك الظاهرة وتأثيراتها على الدول والمجتمعات تباينت من دولة إلى أخرى، ومن مجتمع إلى آخر؛ فأمريكيا الشمالية وأوروبا وحوض الهادي أكثر تأثُراً بهذه الظاهرة من افريقيا واسيا الوسطى؛ فظاهرة الشركات المتعددة الجنسية أو البريد الالكتروني تتركز في أماكن دون غيرها من العالم.[1]

تناول الكثير من مشاهير العلماء في كتبهم وكتاباتهم، ظاهرة العولمة وآثارها في النظام العالمي؛ ومنهم "دانييل دريزنر" ([2]) الذي أكد على تآكل دور الدولة القومية في ظل النظام العالمي، مستدلاً على ذلك من خلال ما أوحى به مؤلفو بعض الكتب، ومنهم "كينيشي أوهامي" الذي استنتج فيه بأن السلطة المخولة للدولة القومية تنتقل الآن إلى المنظمات الإقليمية، و"صمويل هنتنغتون" الذي تنبأ بأن الحضارة تحل محل الدولة بوصفها الوحدة الأساسية في السياسة العالمية، و"فرانسيس فوكوياما وبنيامين باربر الذين يعتقدان " أن القوى الاقتصادية العالمية تخلق الآن ثقافة عالمية متجانسة التكوين، وهذا سيجعل الدولة شيئاً زائداً لا ضرورة له. كما بين روبرت كابلان أن" نهاية الدولة القومية، وبداية الفوضى الشاملة ستكون بسبب التغيرات البيئية والديمغرافية.

ولكن ما يلفت الانتباه هو أن هناك اتفاقاً في الرأي بين العلماء والباحثين من مختلف دول العالم حول تراجع الدور التقليدي للدولة القومية في ظل النظام العالمي، والذي كان يرتكز في الماضي على السلطة المطلقة والنهائية، وعلى الأرض، وعلى حماية الحدود والسكان إلى فاعلين آخرين أصبحوا شركاء في هذه السيادة مثل المجتمع الدولي، والشركات الاقتصادية المتعددة الجنسيات، ومنظمات المجتمع المدني غير الحكومية، وصولاً إلى قضايا حقوق الإنسان التي أصبحت شأناً دولياً وليست شأناً سيادياً داخلياً، ولكن هذا الاتفاق تباين حول مستقبل الدولة ودورها؛ وهذا التباين يصل إلى القول بأنه لا يمكن القول بأن دور الدولة قد انتهى، ويصرّ البعض على أن هذا الدور ما يزال قوياً في ظل مؤثرات العولمة في النظام العالمي "والتي شكلت فرصة جديدة لإعطاء تماسك قوي للأمة"، ويذهب إيف لاكوست، في

---

(1)عبد الحي، وليد، تأثير العولمة على الدولة القومية ، في العرب والتحديات السياسية والاقتصادية والثقافية للعولمة،جامعة آل البيت، المفرق، الأردن، 2002.ص37

(2) دريزنر،دانيال، يا عولميّ العالم اتحدوا،الثقافة العالمية، العدد 85، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،الكويت، 1997، ص37.

تشديدة على هذا التماسك إلى القول بأن الدول الأوروبية الناشئة حديثاً والشعوب التي تمارس تعبيرات قومية ووطنية، لم تتمكن حتى الآن من التشكل في دول، مما يدل على انتصار فكرة الدولة- الأمة. [1]

ومن هنا يأتي دور الباحث في بيان مكانة الدولة القومية في النظام العالمي في ظل العولمة بما تملكه من أدوات ووسائل ديناميكية متسارعة.

في ضوء الملاحظات السابقة ، يأتي تساؤل هذه الدارسة عن مدى تأثير العولمة على موقع الدولة القومية في النظام العالمي ، فهل أدت إلى تراجع موقعها ومكانتها في النظام ام العكس ؟

أهداف الدراسة:

تكمن أهداف هذه الدراسة في ناحيتين هما:-

١. **الناحية العلمية:**

تتمثل في وضع تفسير علمي كمي لظاهرة العولمة ، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وتأثيرها على سيادة الدولة القومية ومكانتها، ومعرفة العلاقة بينهما، ووضع رؤية واضحة بشأن مستقبل الدولة القومية في النظام العالمي (وليس الدولي) في ظل العولمة.

٢. **الناحية العملية:**

البحث عن مؤشرات لكيفية تكيف الدولة مع العولمة، وإيجاد علاقة توافقية أو اقترانية تمكن الدولة من ممارسة دورها في ظل العولمة، وإمكانية استخدام الدولة لوسائل العولمة لتطوير أسلوب ممارستها لسيادتها في المستقبل، ومزاحمة قوى أخرى للدولة القومية.

أهمية الدراسة:

تتبين أهمية هذه الدراسة في بيان ترتيب الدولة القومية من حيث قوتها بين القوى الأخرى في النظام العالمي ، من خلال قياس مكانتها ، وتبيان تأثير مؤشرات العولمة ، على موقعها في سلم القوى.

مشكلة الدراسة:

فرضت العولمة بما تملكه من أدوات ومجالات- مستغلة الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات والانترنت، وتطور وسائل النقل – تأثيرات متعددة وتحدياً مباشراً وغير مباشر للدولة القومية، وفرضت عليها تغيير أدوارها، حتى أنها جعلت من الدولة القومية في حالة شك وريبة في مدى قدرتها على الصمود أمام تلك المؤثرات في الاحتفاظ بموقعها في سلم القوى واحتفاظها بهذا الموقع ، فإن الباحثين والمحللين السياسيين يتجهون نحو مسار جديد يبحث ويطرح تساؤلات عديدة حول مستقبل موقع الدولة القومية في ظل العولمة وأدواتها .

---

[1] العزي ، غسان ، **سياسية القوة مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى** ، بيروت : مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٩

حدود الدراسة:

التحديد الزماني: تتحدد الفترة الزمنية لهذه الدراسة من عام (1995– 2008) وذلك لعدة أسباب:

1. أدت تداعيات انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة بعد عام 1995؛ إلى تسارع انتشار ظاهرة العولمة بتأثيراتها المتعددة.
2. تعتبر فترة (13) سنة فترة كافية لمتابعة الآثار التي نتجت عن تأثير مؤشرات العولمة على موقع الدولة القومية من حيث مكانتها وقوتها بين القوى الدولية.

التحديد المكاني: تم اختيار (سبع عشرة) دولة بناء على معايير سياسية واقتصادية وتشمل العينة الدول التالية: (فرنسا، الصين، مصر، والبرازيل، أمريكا ، اليابان ، بريطانيا، اسبانيا ، إيران، تركيا، بولندا، السعودية ، إسرائيل، الأردن، نيجيريا، تونس، اندونيسيا).

فرضيات الدراسة:

تستند هذه الدراسة على فرضيتين أساسيتين للتأكد من مدى صحتهما وهما:

1. هناك علاقة عكسية سالبة تربط ما بين مؤشرات العولمة ومؤشرات القوة للدولة القومية؛ أي كلما ازدادت مؤشرات العولمة اتساعاً وقوة وشمولاً، كلما تضاءلت مؤشرات القوة للدولة القومية في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.
2. يمكن للدولة القومية استغلال وسائل العولمة لتطوير وسائلها وأدواتها في تدعيم موقعها بطرق جديدة .

منهجية الدراسة:

سوف تستخدم الدراسة المناهج التالية:

المنهج الكمي : معبرا عنه بالقياس الاحصائي لمؤشرات كل من القوة للدولة ومؤشرات العولمة خلال فترة الدراسة.

المنهج المقارن: ويتم ذلك من خلال:

أ- مقارنة مؤشرات القوة للدولة خلال فترة زمنية محددة بـ (13) سنة .

ب- مقارنة موقعها بين فترة وأخرى استنادا للحراك الذي نتج عنه تاثير مؤشرات العولمة على هذا الموقع للدولة.

الدراسات السابقة:

كثرت الدراسات التي تناولت العولمة وأثرها على موضوعات معينة من أركان الدولة القومية وأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومن هذه الدراسات:

1. ردايدة، رمزي محمود حامد- أثر العولمة على الفساد السياسي والاقتصادي- رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك، 2006.

هدفت هذه الدراسة البحثية إلى معرفة أثر العولمة على الفساد السياسي والاقتصادي خلال الفترة (1995- 2005)، في ثلاثين دولة، تم تقسيمها إلى ثلاث مجموعات حسب قوة مؤشرات العولمة فيها، وتم تطبيق مؤشرات الفساد عليها، وربط مؤشرات العولمة والفساد فيها لمعرفة العلاقة بين المتغيرين.

وقد استخدم الباحث المنهج الكلاني لدراسة ظاهرة العولمة والتفاعلات الدولية المتزايدة التي تُوجدها، كما تم استخدام منهج تحليل النظم لدراسة تأثير البيئة الدولية والجانب الحركي فيها على ممارسات الفساد، إضافة إلى استخدام المنهج المقارن للمقارنة بين دول عينة الدراسة في مؤشرات العولمة ومؤشرات الفساد، واستخدام المنهج الإحصائي ببعدية الوصفي والتحليلي للربط بين المؤشرات ومعرفة العلاقة بين المتغيرين.

وافترضت الدراسة أن هناك علاقة طردية موجبة بين العولمة ومؤشراتها وبين درجة ومستويات الفساد في الدولة؛ أي كلما زادت عولمة الدولة، زادت درجة ومستويات الفساد السياسي والاقتصادي فيها.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أولاً : هناك علاقة عكسية بين قوة العولمة في الدولة وترتيبها في مؤشر العولمة الكلي (مرتفعة، متوسطة، منخفضة) وبين مستوى ودرجة الفساد السياسي والاقتصادي فيها، فكلما زادت مؤشرات العولمة في الدولة، قلت درجة وممارسات الفساد السياسي والاقتصادي فيها، مما ينفي فرضية الدراسة من حيث وجود علاقة طردية موجبة بين العولمة وممارسات الفساد السياسي والاقتصادي.

ثانياً : خلُصَت الدراسة إلى أن هناك متغيرات وسيطة تلعب دوراً في مجال تأثير العولمة على الفساد السياسي والاقتصادي، وهي تحديداً مستوى الديمقراطية في الدولة ومتوسط دخل الفرد فيها وأحياناً مدى التجانس الاثني، فقد تبيّن أن هناك علاقة ارتباط بين مستوى الديمقراطية

ومتوسط دخل الفرد وحالة الفساد في الدولة، إلا أن وجود حالات شاذة يجعل لكل دولة خصوصية تميزها عن غيرها فيما يتعلق بأسباب الفساد، مما يعني أن تحليل واقع الفساد في الدولة لابد أن يشمل كافة العوامل وليس الاقتصار على بعضها وإهمال بعضها الآخر.

ثالثاً: هناك ازدواجية في تأثير العولمة على الفساد السياسي والاقتصادي، فعلى الرغم من إثبات الدراسة لوجود علاقة عكسية بين العولمة والفساد؛ إلا أن ذلك لا ينفي وجود تسهيلات وظروف جديدة تُقدمها العولمة وآلياتها المختلفة تؤدي إلى زيادة ممارسات الفساد السياسي والاقتصادي، ومن ذلك الممارسات المرتبطة بالخصخصة ونشاط الشركات متعددة الجنسية، وتسهيلات النظام المالي والتجاري والتكنولوجي العالمي الذي يزيد من صعوبة اكتشاف ممارسات الفساد، وصعوبة السيطرة عليها.

2. ربابعة، عبدالرحمن محمد- أثر العولمة الاقتصادية على السيادة في الدول النامية- رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك، 2007.

سعت هذه الدراسة لمعرفة مدى تأثير العولمة بمؤسساتها الاقتصادية على السيادة في الدول النامية، وذلك باستخدام المنهج التاريخي، ومنهج تحليل النظم الذي يفترض أن النظام الدولي يتألف من مجموعة النظم الفرعية والتي تتفاعل فيما بينها للوصول إلى الاعتماد المتبادل. وافترضت الدراسة أن العولمة قد أثرت على سيادة الدولة القومية وأنها لم تعد الفاعل الرئيسي في العلاقات الاقتصادية الدولية إذ برز هناك فاعلون جُدد وأبرز هؤلاء الفاعلين مؤسسات العولمة الاقتصادية المتمثلة بصندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة الدولية والشركات متعددة الجنسية.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1. إن الدولة لم تعد الفاعل الرئيسي في العلاقات الاقتصادية الدولية إذ برز هناك فاعلون جُدد وأبرز هؤلاء الفاعلين مؤسسات العولمة الاقتصادية المتمثلة بصندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة الدولية والشركات متعددة الجنسية.

2. إن السيادة لم تكن مطلقة فيما مضى، وإنما هناك عدد من العوامل والعناصر التي تشكل محددات للسيادة ومقيدات لها، ثم جاءت العولمة الاقتصادية لتضيف عنصراً آخر من عناصر التحديد والتحجيم لهذه السيادة.

3. ساهمت مؤسسات العولمة الاقتصادية بتقويض السيادة وتهميشها وذلك من السياسات الاقتصادية لهذه المؤسسات متمثلة بتحرير التجارة ورفع القيود والحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام تدفق السلع والخدمات عبر الحدود.

تتميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة بما يلي:

1. أنها تبحث الموضوع من خلال إطار النظام العالمي.
2. تتميز الدراسة بقياس مدى تاثير مؤشرات العولمة على موقع الدولة في سلم القوى الدولية

الفصل الأول

" تحديد المفاهيم "

النظام الدولي والنظام العالمي والدولة القومية

المقدمة:

تطور التاريخ البشري من الأسرة إلى العشيرة إلى القبيلة ومن ثم المدينة/ الدولة، وقد رافقه تطور في مظاهر الحياة الاجتماعية ومتطلباتها، وهذا دفع إلى الحاجة لتنظيم أنماط العيش المشترك السائد في تلك المراحل التاريخية، وكيفية التعامل مع المحيط الأوسع، وتمثل ذلك في تبادل المنافع والإتفاق على تحقيق الأهداف المشتركة، وحل النزاعات حول مناطق الرعي ومصادر المياه ومناطق الصيد، وهي مجمل حاجاتهم الحيوية في تلك الفترات الزمنية، وهذا دفع كثيراً من الباحثين والمفكرين لتناول هذا الموضوع وإيجاد نظام جامع بين هذه المجتمعات، قائم على التجانس والتكافؤ والاعتماد المتبادل.

وكانت أولى المحاولات التي استهدفت تنظيم العلاقات لإنشاء المجتمع الدولي ، المجتمع الاغريقي القائم على نظام الحواضر (كبرى المدن)([1])، ومن ثم المجتمع الدولي الايطالي في عصر النهضة القائم على نظام الدولة المستقلة، إلى أن تطورت في العصور الوسطى إلى معاهدة دولية، بعد حرب الأعوام الثلاثين والتي انتهت بهزيمة أسرة (آل هابسبرغ) وعقد معاهدة (وستفاليا) 1648 بين الدول الأوروبية ، التي اعترفت بوجود دول منفصلة ذات سيادة في إطار مجتمع دولي واحد ، كما وضعت حداً ،ولو نسبياً للمنازعات في أوروبا والتحول إلى علاقات تعاون وتكامل.([2])

وتبع ذلك معاهدة (فينّا) عام 1815، والتي أخذت طابعاً دولياً بعد هزيمة نابليون وعقد الحلف المقدس عام 1814 بين (إمبراطور النمسا، إمبراطور بروسيا، إمبراطور روسيا)، حيث انضمت بريطانيا للمعاهدة عام 1815. وبموجب هذا الاتفاق تربعت بريطانيا على قمة

([1]) شيخ ، حسين ، **دراسات في تاريخ حضارة اليونان والرومان**، ، دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية،1987، ص121

– لطفي عبد الوهاب يحيى، **اليونان: مقدمة في التاريخ الحضاري**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994،ص38

([2]) الأدهمي، محمد مظفر، **تاريخ أوروبا الحديث : عصر النهضة، الثورة الفرنسية** ، القرون 16 – 18 ميلادية، /الجامعة المستنصرية، بغداد : 1989. ص45–120

– بطريق ، عبد الحميد، **تاريخ أوروبا الحديث في عصر النهضة إلى مؤتمر فيينا** ،جامعة الرياض، الرياض ، 1990.ص23–157

الهرم الدولي في القرن التاسع عشر، في حين كانت أطراف الحلف تتراجع حيث كان مفهوم النظام الدولي مقتصراً على أوروبا.([1])

إلا أن هذه الأنظمة لم تدم طويلاً أمام الحركات القومية والتنافس الاستعماري مما أدى إلى نشوب الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ ؛ وأثارها الدولية المفجعة والتي اكتوت بها دول أوروبا، مما حدا بالأوروبيين إلى التداعي إلى انشاء معاهدة أو نظام يمنع الحرب ويحافظ على السلم الدولي، وبعد انتهاء الحرب في عام ١٩١٩م تشكلت مفاوضات بين الدول الاوروبية انتهت إلى تشكيل عصبة الأمم المتحدة عام ١٩١٩م، إلا أن العصبة فشلت لعدم انضمام كثير من الدول اليها وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية. وبسبب التنافس الاستعماري وسباق التسلح؛ الذي أدى إلى انهيار التوازن الدولي واندلاع الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ - ١٩٤٥م.

أدت الحرب العالمية الثانية إلى إعادة تقسيم العالم جغرافياً وسياسيا، وصعود الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي لقمة الهرم العالمي ، وقيام هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٤٥م، والتي ضمت كل الدول المستقلة. وبذلك تطور النظام الدولي إلى نظام عالمي ثنائي القطبية ، ونشوء تنافس تقني وسباق تسلح محموم، نتج عنه إنشاء حلف وارسو من قبل الاتحاد السوفياتي عام ١٩٤٥م، وإنشاء حلف شمال الأطلسي عام ١٩٤٩م من قبل الولايات المتحدة.([2]) وظلت الفترة الممتدة من عام (١٩٤٥-١٩٩٩) فترة صراع دولي بين قطبين (الحرب الباردة) ، لكن انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١م، وتفرد الولايات المتحدة بالنظام العالمي الجديد أو ما سمي عصر العولمة، دشن بداية مرحلة جديدة من مراحل النظام الدولي.

وستلتزم الدراسة بوحدات تحليل ، حيث سنتعامل مع الدولة باعتبارها وحدة تحليل النظام الدولي، بينما سنتعامل مع مفهوم النظام العالمي على اعتباره وحدات تحليل تشمل"الدولة وما دونها وما فوقها".

وسنتناول في هذا الفصل ثلاثة مباحث؛ المبحث الأول: مفهوم النظام الدولي، المبحث الثاني: مفهوم النظام العالمي، والمبحث الثالث: مفهوم الدولة القومية.

([1]) فشر ، هـ. أ. ل ،**تاريخ أوروبا في العصر الحديث** (١٧٨٩ - ١٩٥٠) ،دار المعارف، القاهرة : ١٩٧٦،ص٢٣-١٦٥

([2]) الديراوي, عمر،**الحرب العالمية الأولى** ، دار العلم للملايين، بيروت : ١٩٨١ص١٢-٨٨
انظر ايضا : ضومط، يوسف تاريخ العالم المعاصر (١٩٤٥ - ١٩٩١) ، دار الجيل، بيروت : ١٩٩٣،ص(٣٤-٨٩)
- فشر، **تاريخ أوروبا في العصر الحديث** (١٧٨٩ - ١٩٥٠) ،ص١٦٥ وما بعدها

المبحث الأول

مفهوم النظام الدولي

المطلب الاول: تعريف النظام الدولي

اختلف الباحثون والمؤرخون في تعريف النظام الدولي، فعرفه (براون لي ,Brown lie) بأنه "علاقات بين تجمعات بشريه منظمة سياسياً، تحتل أراضي محددة ومميزة وتتمتع بقدر من الاستقلال بعضها عن بعض وتمارس السلطات التي يمنحها إياها هذا الاستقلال".([1]) ، كما عرفه (مورس، ايست،Mauric A. East) بأنه: يمثل "أنماط من التفاعلات والعلاقات بين الفواعل السياسية ذات الطبيعة الأرضية (الدول) التي تتواجد خلال وقت محدد".([2]) . واعتبر (هولستي ،Holsti,) أن النظام الدولي هو عبارة عن "تجمع يضم هويات سياسية مستقلة، قبائل، مدن دول، أمم، أو إمبراطوريات؛ تتفاعل فيما بينها بتواتر معقول ووفقاً لعمليات منتظمة".([3])

وعرفه (كابلان، Kaplan) بأنه: "مجموعة من المتغيرات المترابطة فيما بينها والمتميزة عن محيطها، وتستند هذه المتغيرات على قواعد سلوكية تميز العلاقات القائمة على مجموعة من المتغيرات الفردية عن تجمع المتغيرات الخارجية".([4])

كما عرفه (بولدنغ، Boulding) بأنه: "مجموعة من الوحدات السلوكية المتفاعلة التي تسمى أمماً أو دولاً، والتي يضاف إليها أحياناً بعض المنظمات فوق القومية كالامم المتحدة ويمكن أن توصف كل وحدة من هذه الوحدات السلوكية بأنها مجموعة من المتغيرات التي يفترض وجود علاقات معينة فيما بينها".([5])

من خلال ما سبق ، يمكن الاستنتاج أن مفهوم النظام الدولي هو" عبارة عن مجموع العلاقات بين وحدات ذات سيادة ترتبط مع بعضها بمجموعة من التفاعلات"، أي أن التأثير

([1]) Brownlie, **Principles of Public International Law** Oxford: Clarendon, 1979, p12.
([2]) Mauric A. East, **The International System Perspective and Foreign Policy,** In, Mauric A. East, S. A. Salmore and C. F. Hermann, Eds Why Actions Act Beverly Hills, Sage Publications, 1978, p.145.
([3]) K. J. Holsti, **International Politics, a Frame Work For Analysis,** Prentice. Hall, Inc, 1967, p.9.
([4]) Morton a kaplan. **System and process in international politics,** N,Y, john wilex and (sones ,1962 p12.
([5]) Kenneth. G. **Boulding, Conflict and Defense, a General Theory** N. Y. Harper Touch Books, 1963, p.35

المتبادل يتعمق ويزداد، بين كيانات منفصلة مكاناً بالحدود، وزماناً بحكم المسافة الفاصلة بينهما. وهذا يعني ان وحدة التحليل الرئيسة في هذا النظام هي الدول.

المطلب الثاني: نشأة النظام الدولي

اختلف المؤرخون في اجتهادهم لتحديد زمن معين لانبثاق النظام الدولي، حيث اعتبر

(باربير,**Barber**)، بأن النظام الدولي قديم قدم البشرية كما تدل بعض الاتفاقات الرسمية المسجلة والتي تعود إلى عام 2400 ق. م، وتحالفات تعود إلى 1390 ق.م، ومبعوثون إلى 653 ق.م.([1])

وقد اعتبر بعض المؤرخين بداية نشأة النظام الدولي ، فالمجتمع الإغريقي (اليونان القديمة) كانت منطقة جغرافية ثقافية واحدة ، وهم أول من قام بمحاولة لبناء مجتمع دولي، لاعتقادهم أنهم مرتبطين بأجداد، ولغة ،وأسلوب، معيشة مشتركه، وهذه الأمور كانت تميزهم عن غيرهم ممن لم يشتركوا معهم في مجتمعهم كالفرس مثلاً.([2])

وكانت المدن/ الدول في اليونان ترتبط فيما بينها بعلاقات مكثفة ومتداخلة، وكانت ديانة سكانها وعاداتهم وتقاليدهم ونظمهم السياسية متماثلة على الرغم من أن المدن/ الدول لها هويتها ومذاهبها الدينية ومؤسساتها السياسية([3]).

وأيضاً هناك محاولة ايطاليا عصر النهضة والتي تعرف بالإمبراطورية الرومانية حيث تمكنت من خلال الغزو والاحتلال بسط نفوذها على معظم أرجاء أوروبا وقسم من

([1]) Barber, P. diplomacy: **The World of The Honest** SP, (London: The British (Library).p64

([2]) Wight, M. **Systems of States** (Leicester: Leicester University Press), 1986, Power Polities (2ndedn.), London: Penguin.1977.p73

([3]) بطرس، بطرس غالي ، عيسى ، محمود خيري ، **المدخل في علم السياسة**، الأنجلو ، الطبعة السابعة، القاهرة 1959م، ص(345، 346).

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وكانت روما هي الوحيدة التي تتمتع بالسيادة وعلاقتها مع المجتمعات السياسية الخاضعة لسيطرتها علاقات امبريالية لا دولية.([1])

ويعتبر الايطاليون أول من ابتدع الدولة الحديثة المستقلة التي كانت أبرز نماذجها دول البندقية، فلورنسا، ميلانو والدولة البابوية .([2])

وهذه المحاولات السابقة لبناء مجتمع دولي، رافقها محاولات اوروبية في القرن السادس عشر والسابع عشر، هي مستمدة من عصر النهضة الإيطالي؛ حيث يعتبر مارتن لوثر وميكافيلي من أهم واضعي أسس المجتمع الدولي الحديث.([3])

ثم جاءت معاهدة سلام ويستفاليا عام 1648 التي أعقبت حرب الأعوام الثلاثين(1618-1648) لتضع حجر الاساس لبدايات الدولة القومية، حيث اعترفت رسمياً بوجود دول منفصلة ذات سيادة في إطار مجتمع دولي واحد، وأكد بيرك أن المجتمع الأوروبي نتيجة تلك المعاهدة كان يقوم على مبدأين: "قانون جوار" وهو الاعتراف بالدول المجاورة واحترام استقلالها. والمبدأ الثاني: "قواعد الحصافة" أي مسؤولية رجال الدولة، ليس فقط في حماية المصلحة الوطنية فحسب، بل في الحفاظ على المجتمع الدولي أيضاً.([4])، الا أن اطماع التوسع والسيطرة من بعض الدول جعلت المعاهدة حبرا على ورق ، وبقيت الامور كذلك حتى الثورة الفرنسية عام 1798م، وما جاءت به من أفكار تحررية وثورية كفكرة حق الأمم في اختيار ما تراه مناسبا من النظم الدستورية.([5])

وأدت الثورة إلى نشوء تيارين متصارعين داخل اوروبا ؛ الأول قاده الفكر التحرري، متأثراً بأفكار الثورة، والثاني قاده الإقطاعيات المحافظة؛ ولكن ظهور نابليون ومحاولته الهيمنة على أوروبا؛ جعل الشعوب الأوروبية تتوحد مع ملوكها وأمرائها ضده حتى

([1]) Thucydides ,**History of The Peloponnesian War**, Trans. R. Warner, (London: Penguin). Tikner, J. A. (1988), Hans.1954.p19

([2]) Burckhardt, J. **The Civilization of The Renaissance In Italy**, 1(New York: Harper)1985,p34

([3]) Wolin, S. (1960), **Politics and Vision** (Boston: Little, Brown). World Commission on Environment and Development (1987), Our Common Future (The Brundtland Report), (Oxford: Oxford University Press).p43

([4]) Raffety, F. W. (1928: 151- 156), **The Works of The Right Honourable Edmund Burke**, Vi (Oxford: Oxford University Press).p153

([5]) بطرس، بطرس غالي ، عيسى ، محمود خيري ، **المدخل في علم السياسة** ، ص346، 347.

هزمته، وتم عقد الحلف المقدس عام 1814م بين (إمبراطور النمسا، و إمبراطور بروسيا، وإمبراطور روسيا)، والذي تمخض عنه إعادة الملكية إلى فرنسا،و بعد ذلك انضمت بريطانيا للحلف ، ثم عقد مؤتمر فينا 1815م.([1]) بهدف إعادة ترتيب البيت الأوروبي. وأهم ما نتج عن مؤتمر فينا (مبدأ توازن القوى، مبدأ الحياد الدائم، ووضعت سويسرا تحت هذا المبدأ. إعادة الملكية إلى بروسيا، النمسا، توحيد السويد، والنرويج. تنظيم العلاقات الدبلوماسية بين الدول ووضع قواعد لها، واخيرا مبدأ تحرير تجارة العبيد).

تميزت العلاقات الدولية بعد هذه المعاهدة ، بالحفاظ المستمر على التوازن الدولي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، واعتماد آلية المؤتمرات الدولية لحل الخلافات والمنازعات الدولية بالطرق السلمية، ومن هذه المؤتمرات على سبيل المثال لا الحصر (مؤتمر لندن 1832م، مؤتمر باريس 1856م، مؤتمر برلين 1885، معاهدة القسطنطينية 1888، ومؤتمر بروكسيل 1890م).([2]) لكن تلك المعاهدات لم تكبح جماح الدول الكبرى في التنافس الاستعماري، وسرعان ما انقلبت الدول التي وقعت على المعاهدات على تواقيعها؛ ونتيجة لذلك اندلعت الحرب العالمية الأولى من (1914ـــ 1918)؛ التي اكتوت بها أوروبا ، ونتيجة لذلك تداعت دول اوروبا لعقد مؤتمر باريس عام 1919م ، والذي كان من أهم مقرراته؛ إنشاء عصبة الأمم، كوسيلة لتسوية المنازعات بين الأمم المتحضرة والمحافظة على الأمن والسلم الدوليين، وتنظيم وتوثيق التعاون الدولي.([3])

حاولت عصبة الأمم النهوض بالواجبات الملقاة عليها في توفير السلم العالمي لكن دون جدوى فنزعة الهيمنة لدى الدول الموقعة على معاهدة باريس ، إلى جانب التنافس الاستعماري المحموم بين هذه الدول على مناطق النفوذ في آسيا وإفريقيا أدى الى نشوء الحرب العالمية الثانية(1939-1945). ([4]) والتي انتهت بإلقاء الولايات المتحدة القنبلة الذرية لأول مره على مدينة هيروشيما اليابانية عام 1945م، وتراجع بريطانيا وفرنسا عن قمة الهرم الدولي وصعود الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي

([1]) بطرس، بطرس غالي ، عيسى ، محمود خيري ، **المدخل في علم السياسة**، ص347.

([2]) بيير وبنوفان، تاريخ العلاقات الدولية (1815 ـــ 1914)، ترجمة جلال يحيى، دار المعارف، مصر ، 1981م.ص 178.

([3]) Andrewscoft, **The Functioning of International Politics**, New York, 1967.p125

([4]) Robert, O. Keohan and Joseph S. Nye, **Power and Interdependence, World Politics in Transition**, Little Brown, 1977, P. 14.

إلى القمة، ونشأ عن ذلك نظام توازن القوى ثنائي القطبيــة الــذي تمحــور حــول قــوتين رئيستين،([1]) هما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي.

وخلال الفترات السابقة بقي الطابع الذي سبغ هذه الفترة؛ دولياً ونقصد بذلك أن الفاعــل الرئيسي في هذا النظام هي الدول التي تتمتع بالسيادة،والنقطة الفاصلة بــين النظـــام الــدولي والتحول للنظام العالمي،هي إلقاء الولايات المتحدة القنبله الذرية على مدينة هيروشيما اليابانية.

المبحث الثاني

النظام العالمي

المطلب الاول: مفهوم النظام العالمي

هناك العديد من التعاريف التي أوردها الباحثون في مفهوم العالمية (Globalism) ومــنهم، **جيمس روزناو(James Rosenaue)** الذي يرى أن "العالمية تــشير إلـــى الطموحـــات أو التطلعات التي تستهدف الوصول إلى حالة تصبح فيها القيم مشتركة، أو تكون متاحـــة لكافـــة أبناء الجنس البشري ـــــ على اختلاف بيئاتهم وأدوارهم كمواطنين مستهلكين أو منتجــين- وهم يسعون إلى العمل الجماعي مستهدفين حل المشكلات التي تواجههم".([2])

ومفهوم العالمية في التعريف السابق ينطوي على مضمون إيجابي يتمثــل فـــي ســـعي الشعوب ذاتها نحو التفاعل مع غيرها على المستوى العالمي وصولاً إلى أرضية مشتركة على مستوى البشر ككل، وبحيث يتاح لكافة الحضارات والثقافات أن تتفاعل، وأن تتبادل التـــأثير والتأثر فيما بينها على نحو متكافئ.

مرت العلاقات الدولية في مرحلة (ثنائي القطبية)، بفترتين الاولى: مرحلة التـــوتر والحـــرب الباردة القائمة على الصراع غير القابل للتوفيق وكانت حالة العلاقات بينهمـــا تعبيـــراً عـــن المباراة الصفرية والتي تعني خسارة طرف هي ربح للطرف الآخر.([3])

([1]) دويتش، كارل ، **تحليل العلاقات الدولية**، ترجمة شعبان محمد، محمود شعبان، مراجعة وتقديم عز الدين فوده، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، 1983، ص237، 238.

([2]) J. Rosenau, **"The Complexities and Contradictions of Globalization"**, in: Current History. Nov. 1997, P.361.

([3]) مقلد، إسماعيل صبري،**"العلاقات السياسية الدولية"**، مطبوعات جامعة الكويت، ط4، 1983،ص 26-27

مرت العلاقات الدولية في مرحلة (ثنائي القطبية)، بفترتين الاولى: مرحلة التـوتر والحـرب الباردة القائمة على الصراع غير القابل للتوفيق وكانت حالة العلاقات بينهمـا تعبيـراً عـن المباراة الصفرية والتي تعني خسارة طرف هي ربح للطرف الآخر.([1])

والثانية هي مرحلة الوفاق التي بدأت في مطلع السبعينات والتي تشير إلـى بـوادر انفـراج وتقارب العملاقين، وتمثلت في حل المشكلات الأوروبية، ومن ثم سياسات ضبط التسلح وهي حالة تعبر عن مباريات غير صفرية والتي تعني خسارة طرف ليس بالضرورة ربح للطرف الآخر والتي تدل على تشابك العلاقات الدولية.([2])

والأحداث التي حدثت بين عامي (١٩٨٩ - ١٩٩١) من انهيار "الستار الحديدي" إلى تفكك الاتحاد السوفيتي تعتبر نقطة تحول في الأمور التالية:

١. نهاية الهيكلية العالمية ذات القطبين والتي كانت قائمة على التناحر بين العملاقـين منـذ أربعينيات القرن العشرين.

٢. التغـيرات على مسـتوى الدولة ـــ الأمة حيث كانت الـدول الـشـيوعـية تواجـه مشكلات خطيرة ناجمة عـن الفـتـرة الانـتـقاليـة، تـراوحـت بـيـن مشـكـلات الانـهـيـار الاقتصادي إلى تفكك أوصال الأمة (كما حدث في الاتحاد السوفيتي، وتشيكوسلوفاكيا، ويوغسلافيا).

والمؤشر الأخير للتغير الذي طرأ مع نهاية الحرب الباردة، والذي شهد تغيراً جذرياً على مستوى النظام السائد أو على مستوى الدول ـــ الأمم، وداخل المنظمات الدوليـة، وانهيـار الشيوعية يعتبر السبب الأقرب لانتهاء الحرب الباردة.([3]) والكل يؤكـد أن نهايـة الحـرب الباردة، المتمثلة بانهيار المعسكر الاشتراكي هي لحظة تولد نظام عالمي جديد، نظام القطـب الواحد([4])، أو العولمة، وهذا المصطلح أصبح من أكثر المفاهيم تردداً على ألـسنة الزعمـاء

([1]) مقلد، إسماعيل صبري، "العلاقات السياسية الدولية"، مطبوعات جامعة الكويت، ط٤، ١٩٨٣، ص ٢٦-٢٧

([2]) Gaddis, J. , Russia, **The Soviet Union and The United States: An Interpretive History** New York: Mc Graw Hill, ١٩٩٠.p١٧

([3]) Krauthammer, C. (١٩٩٠ **"The Unipolar Moment", Foreign Affairs,** ٧٠:p٢٣-٣٣.

([4]) ياسين، السيد ، "**العولمة والطريق الثالث**"، القاهرة: ميريت للنشر والمعلومات، ١٩٩٩، ص٥.

المطلب الثاني: مفهوم العولمة

يرجع أصل كلمة العولمة في اللغة العربية إلى الفعل "عولم"، "يعولم"، على وزن "فوعل"، "يفوعل"؛ أي أنها تفيد وجود فعل قصدي وراء ظاهرة العولمة يستهدف تحقيق غايات وأهداف محددة من هذا الفعل([1]) .

أما المصطلحات المرادفة لكلمة العولمة مثل: الكوكبة، العالمية، والكونية، والتي تستخدم مصطلحات في الإنجليزية لتقابلها مثل "Globalizm"، "International"، وفي الفرنسية "Mondiale"؛ فهي تعني العالمية أو الكونية ولا تحمل في طيَّاتها فعل الإكراه والقسر كما في العولمة [2].

أما العولمة في فكر العلماء والباحثين من مختلف الخلفيات والإيديولوجيات، فقد اختلفت من باحث لاخر، حيث اعتبر (**جيمس روزناو**)، أن عملية تحديد مفهوم للعولمة عملية صعبة ، حيث يقول:" وإن كان يبدو مبكراً وضع تعريف كامل وجاهز يلائم التنوع الضخم لهذه الظاهرة؛ على سبيل المثال: يقيم مفهوم العولمة علاقة بين مستويات متعددة التحليل: الاقتصاد، السياسة، الثقافة، الايدولوجيا، وتشمل إعادة تنظيم الإنتاج، تداخل الصناعة عبر الحدود، انتشار أسواق التمويل، تماثل السلع المستهلكة للدول المختلفة، نتائج الصراع بين المجموعات المهاجرة والمجموعات المقيمة، في ظل ذلك كله؛ فإن مهمة إيجاد صيغة مفردة تصف كل هذه الأنشطة تبدو عملية صعبة، وحتى لو تم تطوير هذا المفهوم، فمن المشكوك فيه أن يتم قبوله واستعماله بشكل واسع"([3]).

ويرى (**روبرتسون، Robertson**) أن العولمة هي: "انضغاط الزمان والمكان على مستوى العالم وتكثيف الوعي بالعالم ككل مترابط"([4]) .

([1]) شدود، ماجد محمد- **العولمة، مفهومها، مظاهرها، سبل التعامل معها**، الأوائل للنشر والتوزيع والخدمات الطباعية، سوريه، دمشق، الطبعة الأولى، 2002- ص13، 14.

([2]) الدجاني، أحمد صدقي، مداخلة قدمها في ندوة العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1988، ص62.

([3]) روزناو، جيمس- **ديناميكية العولمة/ نحو صياغة عملية قرارات إستراتيجية**- القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية- الأهرام، 1997. ص157.

([4]) منصور، محمود منصور،" **العولمة دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد**"، الأزاريطة / الإسكندرية ، دار الجامعة الجديدة ، د.ت ، 2003 م ، ص 12 ، ص13.

بينما اعتبر أنتوني جيدنز، **Antony Giddens**، العولمة "عملية تكثيف للعلاقات الاجتماعية عبر العالم على نحو يهيئ لترابط التجمعات المحلية المتباعدة بحيث تتشكل الأحداث المحلية على مقتضى أحداث تقع على بعد أميال عديدة والعكس بالعكس"([1]) .

فبينما يشير **فرانسيس فوكوياما** في أطروحته "نهاية التاريخ"؛ بأن العولمة هي العمل على تعميم النموذج الغربي، وتنميط العالم وفق هذا النموذج، وصهر كل الخصوصيات الثقافية، الدينية، الاجتماعية والاقتصادية لشعوب العالم في بوتقة النظام العالمي ذو المرجعية الليبرالية في الفكر، السياسة، الاجتماع والرأسمالية على صعيد الاقتصاد [2] .

ويعرفها (**إسماعيل صبري عبد الله**) بأنها "التداخل الواضح لأمور الاقتصاد، الاجتماع، السياسة، الثقافة، والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو انتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة، ودون حاجة إلى إجراءات حكومية" [3].

ويرى **روبرت كوكس،(Robert Cox)** ، أن العولمة "تتسم بمجموعة من الخصائص التي تشتمل على تدويل العملية الإنتاجية، والتقسيم الدولي للعمل، وحركات الهجرة البشرية من الجنوب إلى الشمال، فضلاً عن تهيئة البيئة التنافسية التي تهيئ لذلك كله، وبما يتطلبه ذلك أيضاً من إضعاف لدور الدولة".([4])

ويذهب الاقتصادي (**بول سويزي**) إلى أن العولمة هي: "سيرورة رأسمالية تاريخية يتحول فيها خط الإنتاج الرأسمالي من دائرة عولمة المبادلة والتوزيع والتسويق والتجارة إلى دائرة عولمة الإنتاج سوية مع عولمة رأس المال الإنتاجي، وقوى الإنتاج الرأسمالية، مما يقود إلى إخضاع العالم كله إلى النظام الرأسمالي تحت قيادة وهيمنة وتوجيه القوى الرأسمالية العالمية والمركزية لصالح الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة"([5]) .

([1]) جدنز، انتوني، بعيدا عن اليسار واليمين، ترجمة سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1995 ، ص 180

([2]) فوكوياما، فرانسيس، نهاية التاريخ والإنسان ، ترجمة فؤاد شاهين وآخرون ، بيروت ، مركز الإنماء القومي ، 1993.ص165

([3]) شدود، ماجد محمد- **العولمة، مفهومها، مظاهرها، سبل التعامل معها** ، ص17.

([4]) منصور، محمود منصور، "**العولمة دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد**"، ص11-12 .

([5]) علي، عبد المنعم السيد، " **العرب في مواجهة العولمة بين التبعية والاحتواء والتكامل الاقتصادي العربي** المستقبل العربي، العدد: 290، السنة: 25، نيسان/ أبريل 2003م، ص43.

وانطلاقاً من التعريفات التي سبق ذكرها يمكن القول بأن العولمة هي" عبارة هي نتاج التطور التقني والتكنولوجي الهائل في مجال الاتصال والمواصلات، وتزايد كثافة التفاعلات الدولية ودرجة الاعتماد الدولي المتبادل، وما نجم عن كل ذلك من شعور مشترك بانضغاط الزمان والمكان، لدرجة نمو الإحساس بأن العالم كل متكامل".

لكن في الحقيقة نحن نسير باتجاه تحقيق سيطرة الهيمنة العالمية من طرف الدول الرأسمالية المتقدمة على بقية دول العالم، وذلك من خلال العمل على فرض أنماطها السياسية والاجتماعية والثقافية على بقية العالم، بهدف تحقيق مصالح تلك القوى المسيطرة، من خلال منظومة متكاملة لتحقيق تلك الهيمنة والسيطرة.

المطلب الثالث :عناصر* النظام الدولي والنظام العالمي

ظلت العلاقات الدولية حتى النصف الثاني من القرن العشرين، محدودة بعدد قليل من الدول الفاعلة في النظام الدولي، مما جعل الدولة هي وحدة التحليل الأساسية في النظام الدولي؛ فعلى سبيل المثال كانت السياسة الدولية في القرن التاسع عشر تدور بين مجموعة محدودة من الدول كبريطانيا، فرنسا، روسيا، بروسيا، السويد، هولندا، الولايات المتحدة، الدولة العثمانية، والبرتغال([1]). لكن التطور في العلاقات الدولية، ساهم في بروز ما يسمى ما دون الدولة؛ ونقصد بها القوميات والأقليات التي يكون له قوة وتأثير داخل الدولة ، وما فوق الدولة؛ ونقصد بها مجموعة الوحدات التي تعبُر حدود الدولة الواحدة؛ ونقصد بذلك المنظمات الدولية، والشركات المتعددة الجنسية ([2]). لذلك لا بد من إلقاء الضوء على هذه الجوانب الجديدة لمعرفة حجم تأثيرها في المسرح الدولي:

---

* يقصد بالعناصر: الفاعلين القادرين على لعب دوراً ما على المسرح الدولي.

([1]) سليم، محمد السيد، "تحليل السياسة الخارجية"، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٩، ص٢٧٥.

([2]) عبد الحي، وليد،محاضرات غير منشورة مادة العولمة، برنامج الماجستير اقتصاد سياسي ودولي، جامعة اليرموك".٢٠٠٨.

1. الدولة:

أصبح الوضع ليس مقتصراً على الدولة القومية ذات السيادة والحدود، وتبعاً لذلك أصبحت الأحداث التي تشهدها دولة معينة غير محصورة بحدود ذلك البلد، بل لها أبعاد وامتدادات عالمية؛ ومثال ذلك، سباق التسلح، تلوث البيئة ، الأسلحة النووية، وحقوق الإنسان، أضف إلى ذلك أن هناك دولاً لا تمتلك المقومات الحقيقية للدولة، وتفتقر إلى القدرة على صياغة وتنفيذ سياسة خارجية مؤثرة في النظام العالمي([1]).

2. القوميات والأقليات :

يختلف الباحثون في تعريف وتسمية القوميات والاقليات ، ففريق أطلق عليها الأقليات القومية National Minorities([2]) ، وفريق آخر أطلق عليها الأقليات Minorities([3]) ، وفريق أطلق عليها الأقليات العرقية Ethnic Minorities ، لكن التسمية الأكثر شيوعا هي الأقليات حيث عرف قاموس وبستر الأقلية بأنها جماعة من السكان تختلف عن الجماعة الأكبر في سمة واحدة أو أكثر من السمات ذات الخلفية الاثنية ، كاللغة ، الثقافة ، الدين ، وينتج عن ذلك عادة معاملة تفضيلية لصالح الجماعة الأكبر ، بمعنى خضوع الأقلية لمعاملة تميزية ([4]) .

استند بعضهم في نشأة وتشكل الاقليات الى انهيار الإمبراطوريات القديمة ، وانفصال العديد من الأقليات عن أصولها بين هذه الدول الناشئة، وكذلك تفكك الكيانات المتعددة

([1]) سليم، محمد السيد، "تحليل السياسة الخارجية"، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 1989، ص 130.

([2]) Janowsky. Oscar1, **Nationalitics and National Minorities** .Macmillan.New York.1945.p94

([3]) Whitaker .Ben, Minorities: **A question of human rights** ?, pergam on press . Oxford,1984.p19

([4]) Webster's **Third New international Dictionary of the English Language** , Spring field , mass: G. and C. marriam . 1976, Vol .ii, p1140

القوميات حديثا (الاتحاد السوفيتي ، يوغسلافيا ،تشيكو سلوفاكيا) ، مما نتج عنها انبثاق أمم ودول، وترسيم حدود جديدة ، ([1]) .

حاولت الدول القومية طمس واستيعاب قسري للاقليات الموجودة بداخلها ، الا ان ظاهرة العولمة وما رافقها من تطور الاتصالات والحريات عابرة للحدود ، أيقظت وعززت الشعور القومي والاثني بين هذه الأقليات ، مما أدى إلى اندلاع العديد من حركات التمرد التي تقدم الثقافة القومية على غيرها من الأولويات ، كما ساهمت المؤسسات والقوانين الدولية على حماية الاقليات والمطالبة باحترام خصوصياتها وحقوقها ، كحق تقرير المصير. والربط بين حقوق الإنسان وحقوق الأقليات ([2])، مما افقد الدولة القومية سيطرتها على من بداخلها .

3. حركات التحرر :

يعتبر كثير من المؤرخين مبدأ ويلسون ([3]) رئيس الولايات المتحدة ، بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى ، حافزاً لحركات التحرر وضاغطاً بنفس الوقت على الدول المستعمَرة لاعطاء الشعوب المستعمَرة حريتها وحقها في اختيار النظام السياسي الذي تريد . حيث ورد في اعلان استقلال الولايات المتحدة " بأن الحكومات تستمد سلطاتها من موافقه الشعوب التي تقوم بحكمها " كما ورد أيضاً " لا يوجد شعب عاجز عن حكم نفسه بنفسه عندما يُقاد بالحكمة " . وهذا يعني استنكاراً للاستعمار بالقوة .

كانت الحرب العالمية الثانية وانتقال مركز التأثير العالمي من اوروبا الى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، والتي كانتا تعاضان الاستعمار ، لها الأثر الأكبر والمباشر في نيل كثير من الشعوب وحركات التحرر لاستقلالها وتحررها ، ودخولها كأعضاء جدد في النظام العالمي ، وهذا لا يعني أن كل الشعوب نالت استقلالها بل هناك شعوب وحركات تحرر لا تزال مستمرة في نضالها ضد قوى الاستعلاء والقهر ومثال ذلك نضال الشعب الفلسطيني ، الذي

([1]) دروز، جاك ، التاريخ الدبلوماسي من 1648 حتى 1919، باريس ، دالفور ، سلسلة دراسات سياسية واقتصادية واجتماعية ، 1972 ، الطبعة الثالثة ص 276 – 281.

([2]) سيون ، فيش دالفورما ، جنيف تموز 1997 ، ص 40: **حقوق الأقليات ، مجلة حقوق الإنسان** ،الامم المتحدة ، العدد 18 (النشرة 1) .

(3) كعدان ، د. صباح ، **حركات التحرر الوطني في آسيا وافريقيا**، منشورات وزراة الثقافة السورية ، دمشق 1994 ، ص 19 .

مضى عليه اكثر من 60 عاماً وما يزال ، وهذا الحراك كان له تأثيراً على مكانة الدولة اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً وعسكرياً في النظام العالمي .

4. المنظمات الدولية :

تعود جذورها إلى القرن التاسع عشر وطرأ عليها بعض التعديلات إلى ان أصبحت تتخذ صفة الديمومة والاستمرارية ؛ فالمنظمات الدولية ، لها اختصاصات متعددة ذات أبعاد دولية ، وتعد من أدوات الضبط لحالات التوتر والاضطراب ، والى تعزيز وترسيخ الأنشطة التعاونية في كافة الميادين الاقتصادية ، السياسية ، الاجتماعية ، والثقافية ؛ أي ما توصف بقضايا المجتمع الدولي ، ومثال ذلك؛ (منظمة الأمم المتحدة ، منظمة الدول الأمريكية) ([1]). ومنظمات أخرى لها صفة الخصوصية بقضايا معنية مثل ؛ (منظمة اليونسكو) التي تختص بقضايا التعليم ، (منظمة الصحة العالمية) التي تختص بقضايا الصحة ومكافحة الأوبئة ، (منظمة الجات) التي تختص بقضايا التجارة الدولية ، (ومنظمة الأغذية الزراعية) التي تختص بتحسين الإنتاج الزراعي ، وأيضا هناك منظمات إقليمية مثل : جامعة الدول العربية ، منظمة الوحدة الإفريقية ، المجلس الأوروبي ، والسوق الأوروبية المشتركة ([2]). لذلك وبسبب طبيعة الوظائف والأهداف التي تقوم بانجازها فإنها تتمتع بكافة الحقوق والواجبات الدولية التي تتمتع بها الدول والمعترف بها من قبل القانون الدولي ([3]).

5. الشركات متعددة الجنسية :

تعد الشركات متعددة الجنسية ظاهرة حديثة في الأدب الاقتصادي ، حيث تعددت التعاريف لهذه الشركات بعدد الكتاب والباحثين الاقتصاديين ، فعرفها توجنرات بأنها (الشركات الصناعية التي تنتج وتبيع منتجاتها في أكثر من دولة واحدة ([4]).

كما عرفها جون دننج بأنها (مشروع يملك أو يسيطر على تسهيلات إنتاجية ؛ مصانع ، منشآت ، تعدين ، مكاتب تسويق في أكثر من دولة واحدة) ([5]). واعتبرها بهرمان بأنها (ذات المحتوى الأجنبي 25% أو يزيد ، والمحتوى الأجنبي هو نسبة من المبيعات أو الاستثمار

([1]) الابياري ، محمد حسن ، " **المنظمات الدولية الحديثة وفكره الحكومة العالمية** " ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1978 ، ص 235 ، 257 .

([2]) الابياري ، محمد حسن ، " **المنظمات الدولية الحديثة وفكره الحكومة العالمية** " ، ص 262

([3]) الابياري ، محمد حسن ، " **المنظمات الدولية الحديثة وفكره الحكومة العالمية** " ص 239 .

([4]) Tugendhat , **The Multinationals** , londan , Eyre and Spotiswoude , (1970) , p 10

([5]) Dunning , J, **The Multinational Enterprise** ,london , Allen and Unwin, 1970 , p4

أو الإنتاج أو التشغيل في الخارج ، غير ان ذلك لا يكفي . فالمشروع متعدد الجنسية لا يعمل كتراكم من الشركات المحلية تدار بطريقة مفككة بواسطة أصحاب الأسهم ، بل كمشروع واحد منضبط بصراحة يتوطن في أسواق يفصل بينهما الحدود الوطنية وتعمل في ظل حكومات وطنية عديدة ([1]) .

يدعي كل من باران وسويزي أن أول استخدام لها كان في دراسة قدمها دافير ليلنثال David Elilienthal إلى معهد كارينجي للتكنولوجيا في نيسان 1960 تحت نفس العنوان حيث نشر بواسطة مؤسسة الموارد والتنمية وتلا ذلك استخدامها من قبل المجلة الأسبوعية الأمريكية " أسبوع العمال Business week " في تقريرها الخاص بعنوان " الشركات المتعددة الجنسيات " في عددها الصادر بتاريخ 20 نيسان 1963 ،أما برمان Bherman فأعطاها تسمية الشركات العالمية ، لاستثماراتها الخارجية الكبيرة ([2]) .

وتنبع أهمية الشركات المتعددة الجنسية ، كأطراف سياسية على المسرح الدولي من أعدادها الهائلة (38500) شركة لها ربع مليون فرع وتتحكم بثلث التجارة العالمية، مما جعل موازناتها تفوق موازنات العديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، وكادر وظيفي هائل أيضا يفوق تعداده اكثر من تعداد موظفي معظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ([3])، مما جعلها تتغلغل في مراكز اتخاذ القرار مضعفة بذلك مؤسسات الدولة من برلمان وأحزاب سياسية واتحادات نقابية ، لا بل سيادة الدولة نفسها ، من خلال شراء الذمم والرشاوي لتيسير أعمالها([4]).

([1])Behramn , J, **some patterns in the Rise of Multinational Enterprises** , London , Chapel Hill , 1969, P.62

([2]) الاتربي ، محمد صبحي ، **مدخل الى دراسة الشركات الاحتكارية المتعددة الجنسية** ، دار الثورة للصحافة والنشر ، بغداد ، 1977 ، ص 23 -26

([3]) عبد الحي ، وليد ، محاضرات غير منشورة مساق العولمة، برنامج ماجستير الاقتصاد السياسي الدولي ، جامعة اليرموك ، 2008 .

([4]) ران غالين ،**أي حركة نقابية في زمن العولمة** ، على الموقع الالكتروني : http://www.maroc.attac.org ص2 .

المبحث الثالث

مفهوم الدولة القومية

يتألف هذا المصطلح من جزئيين هما ، الدولة ، والقومية ؛ وحتى نتمكن من إيجـاد تعريـف مقبول علمياً ، سنقوم بتعريف الدولة أولا ثم نشأتها ، ثم مفهوم القومية وتطورها عبر التاريخ ومن ثم نستخلص مفهوم الدولة القومية .

المطلب الاول: مفهوم الدولة

كلمة الدولة في اللغة العربية مشـتـقة من فعـل (دال، يـدول، دولاً)؛ أي بمعنـى دار، أو تبدل أو تغير من حال إلى حال، ودالت الأيام دارت وتحولت عن قوم إلى آخر، ودال الدهر؛ أي تحول من حال إلى آخر، والدولة بضم الدال- الشيء المتداول، قال تعالى: "كي لا يكـون دولة بين الأغنياء منكم"، الحشر آية 7؛ أي كي لا يكون الفيء شيء يتداوله الأغنياء ولا يناله أحد من الفقراء، كما جاءت بمعنى الظَفر "وتلك الأيام نداولها بين النـاس"، آل عمـران آيـة 140؛ أي نصرفها بينهم فنجعلها لهؤلاء مرة ولهؤلاء أخرى.([1])

وحدد علماء اللغة أصل كلمة دولة (state) في اللغة الانجليزية ، بالكلمة اللاتينية(status) ، وهي كلمة ذات معنى عام تدل على وضع مستقر معين أو أسلوب وجود أو حياة ، فتستخدم كلمة (status) لوصف وضع اجتماعي او اقتصادي معين ، وفيما بعد للدلالة على فئـة أو طبقة من الناس ، وأصبحت كلمة (status) توحي في استعمالها بوصف تنظيم أو بناء قانوني خاص لجماعة معينة ، وهو ما يطلق عليه الآن مكونـات أو عناصـر الدولـة الدسـتورية (constitutional components) ([2])، كما أن كلمة (status) اللاتينيـة هـي الاصـل اللغوي نفسه الذي اشتقت منه كلمة دولة(stato) في الايطالية ، و (staot) فـي الالمانيـة ، و (etat) في الفرنسية ([3]). وتعددت التعاريف لمفهوم الدولة طبقاً للحقب التاريخية المختلفة، وطبقاً لاختلاف وجهات نظر المفكرين والكتاب، وحسب اختلاف تركيزهم على عوامل معينة دون أخرى([4]).

([1]) معجم ألفاظ القرآن الكريم، الهيئة المصرية العامة للتأليف، المجلد الأول، الطبعة الثانية،1970، ص425.

([2]) Alexander passerin , The Notion of the state – page 30- 31 , " All philologists agree that the remote origin of the word " state " is the Latin word " status " , a neutral word meaning condition or way of existence .

([3]) منصور، أديب ، **القانون الدستوري والأنظمة السياسية** ، ملازم مطبوعة ، كلية القانون ، جامعة كاريونس ، 1978، ص 20 .

([4]) الغويل، سليمان صالح، **الدولة القومية دراسة تحليلية مقارنة**، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر- طرابلس، الجماهيرية الليبية، ص32.

نشأة مفهوم الدولة

الدولة عند (أرسطو) ظاهرة طبيعية، نشأت نتيجة ائتلاف قرى كثيرة من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي، فاعتبر الدولة ظاهرة طبيعية؛ لأنها تتألف من مكونات طبيعية، الرجل و المرأة، الأسرة، ائتلاف الأسر الذي يكون القربة، ثم ائتلاف مجموعة القرى لبناء كيان اجتماعي سياسي اقتصادي متكامل، وفي هذا المجال يقول أرسطو "يجب ألا يوجد شك إطلاقاً في أن جميع الأفراد ينتمون للدولة، ذلك لأنه لا يستطيع أي فرد من أفراد المجتمع أن ينتمي إلى نفسه" ([1]).

كما استخدم (الفارابي) مصطلح "المدينة" في كتابه "آراء أهل المدينة الفاضلة" للدلالة على معنى الدولة مع توسيع مفهومها ليشمل تطور الدولة الغربية وأهدافها المستقبلية، وقسم المدينة إلى عدة أصناف، خص فيها المدينة الفاضلة بمركز الصدارة لما تتميز به من خصائص على غيرها من المدن.([2])

أما في روما القديمة فقد سادت دولة المدينة، وكانت تعرف باسم "civitas"، وهو مصطلح شاع استعماله في العصور الوسطى بمعنى الدولة المدينة "city state"، وانتشر في عدة أماكن

في أوروبا وعلى الأخص في ايطاليا.([3]) حيث كانت مؤلفه من مجموعة من القبائل يحكمها ملك منتخب يعاونه مجلس استشاري، محققه بذلك مبدأ الشعب هو مصدر السلطة، والذي ساد في تلك الحقبة التاريخية، وتوسعت تلك الدول وكبرت نتيجة الغزو- الغزو الروماني- مما أدى إلى انتقالها من مرحلة الدولة المدينة إلى مرحلة الإمبراطورية في القرن الأول قبل الميلاد، وهو ما أطلق عليها إمبراطوريات الشرق القديمة، والذي امتدت من بلاد النهرين شرقاً إلى بريطانيا غرباً، ومن الصحراء الكبرى جنوباً إلى نهر الدانوب شمالاً.([4])

يتضّح لنا أن الأفق الروماني كان أكثر اتساعاً وتعقيداً منه عند الإغريق، ليس فقط بسبب خروجهم عن النطاق المحدد للدولة المدنية والتوسع في شكل الإمبراطورية العالمية،

([1]) أرسطو، السياسات، اللجنة الدولية لترجمة الروائع الإنسانية، بيروت، 1957، ص 54.

([2]) الفارابي، أبو ناصر، آراء أهل المدينة الفاضلة، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، لبنان،الطبعة الأولى، 1959، ص105 -113.

([3]) Alexander passerin, **The Notion of the state**- p 29.

([4]) أحمد، عبد الكريم، مبادئ التنظيم السياسي، مكتبة الانجلو المصرية، 1975، ص 13.

ولكن لأنهم أضافوا لمفهوم الدولة عنصراً جديداً، لم يكن في الفكر الإغريقي اليوناني وهو العنصر القانوني "legal elements".([1])

منذ ذلك الوقت ظهر مفهوم جديد للدولة في أوروبا هو "الدولة الإمبراطورية"، والذي اتفق في معظم مظاهرة مع الشكل الاتحادي، ولكنه أشتمل على نوعين من الحكم، حكم الإمبراطورية لذاتها، وحكمها للشعوب والأقاليم التي تخضع لهيمنتها، كما صنف **(ماكيفر)** الإمبراطوريات إلى نوعين نوع استعماري وهو نوع من الحكم الإمبراطوري؛ تكون فيه الدولة الحاكمة منفصلة عن مستعمراتها جغرافياً كالإمبراطورية البريطانية والهولندية والأسبانية والبرتغالية، وغير استعماري وهو الذي تكون فيه الدولة الحاكمة متصلة بشعوبها جغرافياً، كما كان الحال مع الإمبراطورية الرومانية والتركية وغيرها. ([2])

وجادل الكثير من المفكرين بأن التقسيم على أساس جغرافي هو تقسيم جائر وليس حقيقياً، وأن جميع الإمبراطوريات كانت قائمة على أساس القوة العسكرية، وبمجرد ضعف قبضتها وقوتها وثورة الشعوب المستعمرة عليها انهارت، وتمكنت تلك الدول من الاستقلال عنها.([3])

ف**(ارنولد توينبي)**، حدد مفهوم الدولة الإمبراطورية في كتابه "دراسة التاريخ" بأنها الدولة التي تقوم على مساحة شاسعة من الأرض، تمتاز بكثرة سكانها، لأنها تضم في العادة تحت لوائها عدة أمم وشعوب من أجناس مختلفة وثقافات متباينة، ذات قوة وجبروت، تنشأ عادة وتمد صرحها بالغزو والفتح، وعلى رأسها إمبراطور هو مصدر جميع السلطات فيها.([4])

ولعل أول من استعمل كلمة دولة بمفهومها الشائع في هذا العصر هو المفكر الإيطالي **(نيكولا ميكافلي)**؛ حيث ورد في كتابه الأمير (Le Prince):" كلها دول وهي إما جمهوريات أو إمارات([5]). كما أنه قام بالمقارنة في كتابه بين الدولة الحديثة والدولة القديمة، ووصف ايطاليا

([1]) Alexander passerin, **The Notion of the state**- p28.

([2]) Maciver- **The web of government,** the Macmillan company- New York- thirteen printing, 1955- p 161, 162.

([3]) الغويل، سليمان صالح، **الدولة القومية دراسة تحليلية مقارنة**، ص38.

([4]) Toynbee, Arnold j, **A Study of history**- oxford university press, first edition, 1939. p78

([5]) Machiaveli, il drincipe- Discorsi- copyright 1979- by Giangiacomo fetrinelli editore Milano- page

بالدولة المقسمة إلى عدة دول، وضمن هذا المفهوم حدد (ميكافلي) الملامح الرئيسية للدولة بأنها " هي المنظمة المخوّلة بما تملك من سلطة فعلية، التحكم في استعمال القوة على شعب معين وفي حدود إقليم معين".

إن عامل القوة الذي أكد عليه (**ميكافلي**) في تعريفه للدولة ليس شرطاً لوجود الدولة، بل هو شرط خاص مُثبت لوجودها وضروري لديمومتها واستمرارها، لذا فإنه يرى بأن رجل الدولة الذي يهمل استعمال القوة يؤثم ضد الدولة، كما ارتكب أولئك الأشخاص الجبناء الإثم في حق ايطاليا عندما سمحوا للأجانب يعبروا دولتهم".([1])

بينما نظر (**Duguit**) للدولة على أساس التضامن الاجتماعي القائم على الاختلاف السياسي، وحدد مفهوم الدولة على أنها: "عبارة عن ظاهرة اجتماعية تنشأ وتتحقق من واقع حياة الأفراد الذين يشعرون بضرورة التضامن الاجتماعي بينهم، فيقوم مجتمع بشري يسوده الاختلاف السياسي بين أفراده؛ أي وجود فئة حاكمة وأخرى محكومة كنتيجة للاختلاف السياسي لأفراد المجتمع".([2])

كما حدد (**جاك ماريتان**) مفهوم الدولة بالتمييز بينها وبين الكيان السياسي؛ حيث يقول "الدولة هي ذلك الجزء من الكيان السياسي الذي يعتني بصورة خاصة بسيادة القانون والحياة العامة والنظام العام وتعريف الشؤون العامة"، بينما عرف الكيان السياسي على أنه شيء تتطلبه الطبيعة ويحقق العقل، وهو أقرب المجتمعات الدنيوية إلى الكمال، إنه مجموعة حقيقية بشرية راسخة يتجه إلى تحقيق مصلحة الإنسان الملموسة أو ما يسمى بالمصلحة العامة، إلى أن يقول أن الشرط الضروري لوجود الكيان السياسي هو العدالة، ولكن الصداقة هي المبدأ الذي عرف بالحياة"([3]).

ووفق مفهوم (**مارسيليو**) فإن الدولة كائن حي "يتركب من أعضاء تقوم بالوظائف الضرورية اللازمة لحياته، وتتوقف صحة هذا الكائن وأمنه على النظام الذي يؤدي به كل عضو وظيفته وينشأ الشقاق إذا اختل عمل أحد الأعضاء أو تدخل في عمل عضو آخر"([4]).

([1]) Alexander, **passerind entreves- The nation of the state- An Introduction to political theory**- oxford university press, 1967- page 32, 37

([2]) خليل، محسن، **النظم السياسية والقانون الدستوري**،ج1 ، منشأة المعارف بالإسكندرية، 1971، ص26.

([3]) ماريتان، جاك، **الفرد والدولة**، ترجمة: عبد الله أمين، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، بغداد، 1962، ص48.

([4]) ساباين، جورج، **تطور الفكر السياسي**، ترجمة جلال العروسي، دار المعارف مصر، 1984، ص 408.

أما الماركسية فقد أكدت على أهمية العامل الاقتصادي، واعتبرته العامل الأساسي في وجود الدولة، واعتبرت وجود الدولة مرتبط بوجود الطبقات، وإذا ما اختفت هذه الطبقات من المجتمع فإن المجتمع الشيوعي يتحقق، وتختفي الدولة من الوجود، أي أن وجود الدولة وفق النظرية الماركسية مرتبط بوجود مجتمعات مكونه من طبقتين أو أكثر، تقوم على علاقات سيطرة أو هيمنة أو إخضاع أو تبعية في الأصل في المنزلة الاجتماعية.([1])

بهذا تكون الدولة وفق المنظور الماركسي أداة الطبقة الأقوى التي تستعملها للسيطرة على بقية طبقات المجتمع وإخضاعها لإرادتها من أجل تحقيق مصالحها الخاصة.

وفي هذا المجال يقول لينين في ختام مقالته عن "الدولة والثورة" إن اختفاء الطبقات "سيؤدي إلى فتح الباب على مصراعيّة للتحول من المرحلة الأولى للمجتمع الشيوعي إلى أعلى مراحل تطوره، وباستمرار حتى يتحقق القضاء الكامل على الدولة"([2]).

من التعاريف الفكرية والتاريخية؛ فإنه يمكن تحديد العناصر الأساسية المميزة للدولة، والتي لا تقوم الدولة بدونها، وهي:

١. جماعة من البشر "الشعب".

٢. "الإقليم" (بري ، بحري ، جوي)

٣. جامعة سياسية "الحكومة، السلطة السياسة".

٤. الاستقلال أو السيادة "أي أن تتمتع بالحرية والاستقلال الكامل في تصريف شؤونها الداخلية والخارجية".

المطلب الثاني: مفهوم القومية

يرجع أصل كلمة القومية في اللغة العربية إلى كلمة "قوم"، وهم الجماعة الذين يقومون قومة واحدة للقتال؛ أي أنها علاقة القوم فيما بينهم، وكلمة القوم جمع لا مفرد لها، فالقوم جماعة من الناس تربطهم ببعض علاقات اجتماعية؛ أي بمعنى آخر أمة من الناس، وقد وردت كلمة قوم بهذا المعنى في القرآن الكريم في قوله تعالى: "كيف يهدي الله قوماً كفروا بعد

([1]) Crowell and Macmillan, I.N.C- **International Encyclopedia of the social sciences**- volume ١٥- copyright ١٩٦٨- p ١٤٤

([2]): Lenin, V.I., state and revolution- ١٩١٧- The State as the product of irreconcilability of class antagonism , world politics.- pp ١٨٤– ٢٠١.

إيمانهم"، آل عمران، آية 86، وفي قوله تعالى: "قال الملأ من قوم فرعون إن هــذا لــساحر عليم"، الأعراف، آية 109.(1) وبهذا المعنى كذلك وردت كلمة أمة لتدل على جماعة من البشر ترتبط ببعضها برابطة الدم أو النسب في قوله تعالى: "ومن ذريتنا أمة مسلمة لك"، البقرة، آية 128، وفي قوله تعالى: "وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه إلا أمم أمثــالكم"، الأنعام، آية 38.(2)

أما الأصل اللغوي لكلمة أمة في اللغة الإنجليزية (Nation)، فقد أتــى الفعــل اللاتيني (Nasci)، والذي يعني فعل الولادة "To be born" وقصد به في الأصل مجموعة من البشر المولودين في رقعة معينة من الأرض، ويستوي في ذلك أن تكون مساحتها كبيرة أو صغيرة، وسواء كانت من عشرات الأميال المربّعة أو الآف الأميال المربّعة.(3) كمــا أن كلمة أمة (Nation)، هي اسم جمع في اللغة الإنجليزية "collective Noun"، تستخدم في بعض الأحيان بمعنى ازدرائي، ومثال ذلك حيث اســتخدمه ميكــافللي للتحــدث عــن "Ghibelline Nation".(4) وإشارة مونتسكيو إلى الرهبان كأمة أتقياء أو محترفين للعبادة "Pictistic Nation".(5)

أما المؤرخ الفرنسي (آرنست رنيان **Ernst Renan**) فحدد مفهوم الأمة على أنها: " روح أو مبدأ روحي (A Nation is Soul, spiritual principle)، وهما في الحقيقة شيئان جوهرهما واحد، يقوم أحدهما على الماضي، والآخر يتعلق بالحاضــر، ويقــوم الأول علــى المشاركة الجماعية في ذلك التراث الغني بالذكريات، والثاني يعبر عن الرغبة الفعليــة فــي العيش معاً".(6) فهو يرى أن العنصر الأساسي للقومية هو الإرادة والمشيئة؛ أي أن الأمة هي

---

(1) معجم ألفاظ القرآن الكريم، الهيئة المصرية العامة للتاليف والنشر ، المجلد الاول ، الطبعة الثانية ، 1970 ص454- 457.

(2) معجم ألفاظ القرآن الكريم ، ص54.

(3) Crowell and Macmillan, I.N.C- **International Encyclopedia of the social sciences**- volume 11- copyright 1968- page 8.

(4) Ghibelline and Guolphs, **the names of two parties in medieval Italian politics;** During the subsequent struggles between Frederick 11 and the papery, Parte Gulfa in Florence came to mean the papal party, The "Parte Ghibellina" The imperial, Encyclopedia Britanica- volume 10- first published in 1768- By a society of Gentlemen in Scotland- William Benton- publisher- p.996.

(5) Kedourie, Elie- **Nationalism**- Hutchinson of London- third edition, 1966, Reprint 1979- p.14.

(6): Schwarzenberger, George - **power politics- study of world society**- third edition, 1954. Stevens and sons ltd, London, 1964. p. 55.

تلك الجماعة من الناس الذين اتفقت مشيئاتهم على أن يعيشوا سويّة في إطار تراث الماضي المشترك لتلك الجماعة والسعي للمحافظة عليه واستمراره.

أما الإيطالي (باسكال مانسينسي **Pasquale Mancinis**) فقد عرف الأمة على أنها "مجتمع طبيعي من البشر، يرتبطون ببعضهم بواسطة رابطة الوحدة الإقليمية والأصل والعادات واللغة وذلك بفعل الاشتراك في الحياة العامة وفي الضمير الاجتماعي".([1])

وعرف (هيوم **Hume**) الأمة " لا تعني أكثر من جماعة من الأفراد الذين تجمعوا بإرادتهم، واكتسبوا نتيجة هذا التجمع بعض السمات والمزايا في العموم".([2])

بينما عرف (رسل) الأمة على أنها تلك الجماعة التي تتكون من عاطفة "sentiment" وغريزة "Instinct"، عاطفة التشابه وغريزة الانتماء إلى جماعة أو قطيع "Herd" واحد.([3]) بهذا التعريف تفادى رسل أوجه النقد التي تنجم عن التركيز على عامل معين أو مجموعة من العوامل التي تحدد مفهوم الأمة حيث يقول في هذا الصدد "إنه لا يمكن تعريف الأمة بناءاً على عوامل معينة كاللغة أو الأصل التاريخي المشترك "common Historical origin" لأن مثل هذه الأشياء تساعد فقط على تكوين الأمة في أحوال كثيرة"، وضرب مثالاً على ذلك الأمة السويسرية. لذلك فلا يعقل أن تؤلف مجموعات وقبائل متناقضة قومية واحدة. ([4])

أما وجهة نظر الماركسية حول تعريف الأمة والقومية، فقد نظرت للأمة من وجهة نظر اقتصادية فقط، ولو أنها لاحقاً اضطرت إلى الاعتراف بالأمة والقومية كقوة اجتماعية سياسية لتفادي المشاكل التي كانت تواجه الاتحاد السوفيتي السابق في تعامله مع القوميات المختلفة فيه، ولهذا فقد عرف ستالين الأمة في كتابه "الماركسية والمسألة القومية " Marxism

---

([1]) شيز، بويد، **القومية**: عرض وتحليل، ص 77.

([2]) Kedourie, Elie- **Nationalism**- Hutchinson of London- third edition, 1966, Reprint 1979- p.14.

([3]) Russell, Bertrand- George Allen and Unwin LTD- first published in united kingdom, 1963 . p. 77.

([4]) Russell, Bertrand- George Allen and Unwin LTD. p.77.

"and The National Question" بأنها جماعة مستقرة تكونت من لغة وإقليم وحياة اقتصادية وسيكولوجية تشكل بوضوح وحدة ثقافية مشتركة".(1)

من هنا يمكننا القول بأن التعريفات السابقة المختلفة ركزت على عوامل محددة أو مجموعة من العوامل، تتلائم مع تلك الحقب التاريخية التي عاشوا فيها، وتتلائم مع تطلعات الدول الذين كانوا ينتمون إليها في كثير من الأحيان، فمثلاً "فيخته" رائد القومية الألمانية عرف: " الأمة بأنها تلك الجماعة التي تتكلم لغة أصلية واحدة".(2)

ولذلك فيمكننا القول أن مفهوم الأمة والقومية اختلف باختلاف العصور والمجتمعات، والحقب التاريخية التي مرت بها تلك المجتمعات.

المطلب الثالث: مفهوم الدولة القومية

تعتبرالدولة القومية كوحدة سياسية اجتماعية أكبر من القبيلة أو الدولة المدينة "The City State" وأصغر من الدولة الإمبراطورية، ولكن دون الافتراض بوجود أي تطور تاريخي لتشكيل أي منهما، فعند تطور المجتمع متجاوزاً مرحلة القبيلة، ربما تبلور في شكل الدولة المدينة، وربما انتقل مباشرة من هذا النمط ليأخذ شكل الدولة الإمبراطورية، دون المرور بمرحلة الدولة القومية، وهذا هو خط التطور المعروف في العالم الكلاسيكي والذي أشار إليه (**الفرد كوبان**)، ويستدل على عدم وجود ترابط تاريخي واضح في الانتقال من مرحلة لأخرى؛ فيقول"الشعوب العربية مثلاً قد انتقلت مباشرة من مرحلة القبيلة إلى مرحلة الدولة الإمبراطورية"، متجاوزة بذلك مرحلة الدولة القومية، ويشير إلى أن ذلك حدث نتيجة مجموعة من العوامل أهمها العامل الديني، نشر الدعوة الإسلامية(3).

كما يشير إلى أن ذلك أدى إلى حدوث تعارض واضح بين التعريب وحركة نشر الإسلام، مما عرض الدولة الإسلامية إلى أزمات خطيرة في نهاية العهد العباسي الذي قامت فيه كثير من الحركات المسلحة ضد العرب، وحركات الانفصال عن الدولة، وما ترتب عليه من ظهور

---

(1) Stalin, J. - **Marxism and The National and colonial Question**- Lawrence and wishart, London, 1936. p. 8.

(2) Kedourie, Elie- Nationalism- Hutchinson of London- third edition, 1966, Reprint 1979 - p. 68.

(3) Cobban, Alfred- **The Nation State and National Self Determination**- p. 24.

حركات اجتماعية ذات صيغة دينية كالشعوبية والزندقة، والتي فرضت على العرب مجابهتها بأسلوب جديد هدف إلى تعميق مفهوم العروبة أكثر من أية مرحلة سابقة.

كما يقول (ماكيفر **Maciver**) أن الدولة القومية تعني وجود حكومة معينه للأمة وهي بمثابة الحكومة القبلية في القبيلة، حيث تكون الأمة هي أساس السلطة السياسية، ويجب أن يكون هدف هذه السلطة الأساسي هو تحقيق سيادة الأمة وقوتها ونجاح أهدافها، ولا يؤلف السكان أمة إلا إذا انتشر بينهم الوعي بوحدة كيانهم إلى حد يجعلهم يعملون من اجل تجسيد هذا الكيان القومي والتعبير عنه في دولة، وقد تتجاوز الحكومة القومية حدود الأمة وقد تقصر عنها، ولكل من الأمرين مخاطره؛ لأنه يعتبر خروجاً عن الواقع الاجتماعي الطبيعي([1]).

من هنا يمكننا القول أن هناك نوعان من الترابط يمثلهما المجتمع الإنساني الأمة أو الجماعة والدولة؛ فالأمة هي ترابط بالتشابه، والدولة هي ترابط بالتنظيم الصوري، وكلا الظاهرتين تتحدان في إطار مفهوم الدولة القومية، وأن مفهوم الدولة القومية يقوم على الجمع بين كل من مفهومي الأمة، ككيان اجتماعي طبيعي، والدولة كإطار سياسي تنظيمي، ينبثق من ذات الأمة ويعبّر عن تطلعاتها وأهدافها، وينسجم مع معطياتها وإمكانياتها.

([1]) Maciver, R. M- **The web of Government**- The Macmillan company New York- thirteenth printing, 1955 - p. 159.

الخلاصة

اشتمل هذا الفصل على مفاهيم النظام الدولي والنظام العالمي والدولة القومية ، فالدولة تشكل البنية الأساسية للمجتمع الدولي وذلك باعتبار إن العالم مقسم إلى وحدات سياسية تسمى دولاً تمتلك نفس العناصر المتمثلة في الأرض ، الشعب ، السلطة ، وتتمتع بالسيادة التي تعتبر حجر الزاوية في العلاقات الدولية . وذلك بغض النظر عن اختلاف هذه الدول عن بعضها البعض في الحجم ، الموارد الطبيعية ، القوة العسكرية ، النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي . وجميعها لها الحق في لعب ادوار على المسرح الدولي وهذا يعني ان وحدة التحليل هي الدول.

لكن التركيب المكون للنظام الذي يحكم العالم تغير بعد تحوله إلى نظام عالمي جديد حيث أصبح هناك وحدات أخرى قادرة على التفاعل وإحداث التغيير في البيئة الدولية ،فلم تعد الدولة وحدها هي الفاعل الرئيسي الوحيد في فضاء العلاقات الدولية فإلى جانبها ظهر ما يسمى بوحدات ما فوق الدولة وما دون الدولة ،فوحدات ما فوق الدولة هي تلك المنظمات الدولية التي افرزها التعاون الدولي الجديد وطبيعة النظام الجديد الذي ساد في العلاقات الدولية ،بالإضافة إلى الشركات المتعددة الجنسية التي أصبحت ذات قوة تفوق بكثير قوة كثير من دول العالم سواء المادية او المعنوية ، أما وحدات ما دون الدولة فقد ظهرت الجماعات والأقليات العرقية والاثنية ذات القوة المادية والمعنوية التي أصبحت تخلخل كيان الدولة إذا ما أرادت ذلك لذا فقد أصبحت تشارك الدولة في هيمنتها على العلاقات الدولية .

إن ظهور مثل هذه الوحدات أدى إلى تقلص دور الدولة وسحب خيوط قوتها واحدا تلو الآخر ، فمن حدود حديدية تحكمها الأنظمة الجمركية الصارمة إلى تماهي الحدود الإقليمية لصالح الشركات المتعددة الجنسية ومن اهتمامات وقوانين أسلحة تمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل ، ومن أخطار بيئة إقليمية إلى خطر بيئي عالمي وقوانين تمنع التلوث ، ومن منظمات إقليمية إلى منظمات وهيئات عالمية مثل الأمم المتحدة ووكالاتها الفرعية ، التي تضم في عضويتها حالياً معظم الدول ، وهذا يعني اننا تحولنا الى المجتمع الدولي.

أما مفهوم الدولة القومية فيقوم على الجمع بين كل من مفهومي الأمة ، ككيان اجتماعي طبيعي ، والدولة كإطار سياسي تنظيمي ، ينبثق من ذات الأمة ويعبر عن تطلعاتها وأهدافها ، وينسجم مع معطياتها وإمكاناتها . ونستطيع القول أن تطور النظام الدولي مر بمرحلة الدولة القومية التي كانت هي وحدة التحليل في النظام الدولي،ثم شاركتها الكيانات السياسية ما فوق الدولة وما دون الدولة، وفي مرحلة العولمة اصبح وحدة التحليل المجتمع الدولي، وهو ما يعني انه عند اكتمال مرحلة العولمة يفترض انتهاء العلاقات الدولية(اي لا يوجد سياسة خارجية) وهو ما يعني اننا نعيش المراحل الاولى من مراحل العولمة وليس نهايتها.

الفصـــل الثـــانـــــي

طرق قياس قوة الدولة القومية وطرق قياس العولمة

المقدمـــة

تعددت رؤى الباحثين في تحديد مفهوم وعناصر قوة الدولة القومية، وفيما اذا كانت تلك القوة نسبية ومتغيرة من زمن إلى آخر، ومن ظرف الى آخر ، أو إذا كانت مطلقة .

واعتبرت المدرسة الواقعية أن السياسة الدولية كلها صراع من اجل القوة ، فسلوكيات الـــدول تحركها حوافز المزيد من الحصول على القوة والتسابق لزيادة قوة الدولة باللجوء إلـــى كـــل الوسائل المتاحة لتحقيق ذلك. وأن الدولة لا تستطيع أن تحافظ على وجودها في نظام دولـــي يتسم بالفوضى وغياب القانون إلا من خلال اللجوء إلى استخدام القوة، ونتيجة ذلـــك ســـعت الدول في اطار العلاقات الدولية الى حماية نفسها من خلال عقد تحالفات سياســـية ودفاعيـــة وعسكرية وامنية ومعاهدات عدم الاعتداء.

أما المدرسة الليبرالية فقد اعتبرت أن حماية الدولة القومية يكون من خلال الجانب الاقتصادي وزيادة التعاون الدولي في تلك المجالات .

في هذا الفصل سنناقش عناصر قوة الدولة ومنهاج قياسها ، والعولمة ومؤشراتها ومنهاج قياسها ، للوصول الى إمكانية ترتيب دول عينة الدراسة ترتيباً تنازلياً او تصاعدياً من حيث قوتها كدولة ومن حيث تأثيرها وتأثرها بالعولمة ، للوصول الى اســـتنتاجات عمليـــة لتـــأثير العولمة على الدولة القومية .

المبحث الأول

عناصر قوة الدولة

المطلب الأول : عناصر قوة الدولة وقياسها

انطلق الباحثون في تحديدهم لعناصر قوة الدولة من تعريفها ومفهومها وخصائصها وسماتها وأشكالها وأنماطها ، ففي مجال تعريف قوة الدولة ، فقد عرفها ستوسينجر بأنها " قدرة الشعب على استخدام موارده المادية وغير المادية بما يمكنه من التأثير على سلوك الشعوب الأخرى " .

أما ويليه فقد عرف القوة بقوله " القوة هي الكيفية او الطريقة التي تتبعها الدولة للوصول الى هدف معين او نهاية مرسومة ([1]).

وعرفها صالح على انها" مقدار قوة او ضعف الدولة ، والقوة هي قدرة الدولة القومية ذات السيادة على ممارسة مصالحها الوطنية "([2]).

وهنا لا بد من الإشارة إلى ما جاءت بة النظرية الواقعية عن موضوع القوة في العلاقات الدولية حيث تنطلق من أفكار (هانس مورغانثو) الذي اعتبر أن السياسة الدولية تحكمها قوانين موضوعية لها جذور في الطبيعة البشرية حيث تتسم هذه الطبيعة بشغف متأصل للقوة يظهر في تصرفات الشخص في حياته اليومية وفي السلطة ، ويعتبر ان السياسية الدولية كلها صراع من اجل القوة ،فسلوكيات الدول تحركها حوافز المزيد من الحصول على القوة والتسابق لزيادة قوة الدولة باللجوء إلى كل الوسائل المتاحة لتحقيق ذلك ، ويعتبر (مورغانثو) أن مفهوم القوة كقيمة خاصة يملكها طرف معين دون أن يعني إنها قيمة مادية كالمال او الأملاك ويعتبر إن القوة أيضا هي صفة لعلاقة بين فاعلين مختلفين ، فهي إذن علاقة سيكولوجية حسب مورغانثو بين الذين يمارسونها وبين الذين تمارس تجاههم تسمح للطرف الأول بالسيطرة على سلوكيات او بعض سلوكيات الطرف الثاني .([3]).

أما (سبيكمان) فانه يرى بأن القوة هي القدرة القصوى على شن الحرب ويرى بأن الدولة لا تستطيع أن تحافظ على وجودها في نظام دولي يتسم بالفوضى وغياب القانون إلا من خلال اللجوء إلى استخدام القوة ، وهو يغلب الجانب العسكري في تعريفة للقوة في العلاقات الدولية.

([1]) السماك محمد ازهر، **الجغرافيا السياسية أسس وتطبيقات** ه .ص 27

([2]) صالح، حسن عبد القادر، **المظهر الجغرافي لقوة الدولة** ، الجامعة الاردنية، ط1 ، 1976، ، ص 3.

([3]) حتى ، ناصيف يوسف ، **النظرية في العلاقات الدولية** ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 1985 ، ص117.

أما (رينولد نيبور) فانه يرى بان القوة الوطنية هي انعكاس لرغبة الأشخاص في الحصول على القوة ويقول بالتالي لا يمكن تحجيم الرغبة في الحصول على القوة أو هذه الرغبة من قبل الأشخاص أصحاب هذه القوة إنما احتواء القوة وتحجيمها يكون بإقامة قوة مضادة لها ".([1])

أولا: خصائص وسمات القوة :

تباينت أراء الباحثين حول خصائص وسمات القوة حسب خلفياتهم ومواقعهم فمنهم من اعتبرها هدفاً بحد ذاتها ، (أي انها مرغوبة لذاتها) ([2])، ومنهم من اعتبرها وسيلة لتحقيق الاهداف كما مر معنا في تعريفها سابقاً.

اما اهم خصائص القوة فهي :

أ- نسبية القوة

نعني بذلك ان قوة الدولة ذات طبيعة نسبية وليست مطلقة ، كما انها ذات طبيعة مؤقته وليست دائمة ، أي انها ذات طبيعة نسبية بالمقارنة مع القوى الاخرى .فنسبية القوة تأتي من كون انه لا توجد دولة تمتلك كامل عناصر القوة بنفس الكفاءة ، فمثلاً الولايات المتحدة التي تمتلك جميع عناصر القوة تقريباً ، إلا أن موقعها الجغرافي البعيد عن قارات العالم القديم فرض عليها أعباء لوجستية كبيرة جداً وامتلاك أسطول بحري ضخم لتعويض ذلك ، اما كون القوة ذات طبيعة مؤقتة وليست دائمة فلا يسعنا الا تذكر قول الفيلسوف الصيني صن ذو في كتابه فن الحرب " من رحم القوة ينشأ الضعف " .

ب- التناسب العكسي بين حجم وفعالية القوة وموقعها من المركز :

يتضح هذا التناسب مابين حجم وفعالية القوة مع بعدها عن المركز بما ذكره السماك في الجغرافيا السياسية ، " كلما ابتعدت النقطة التي يجب على الدولة ان تنقل قوتها إليها عن المركز تناقصت فعاليتها ، كما ان هذا التناسب يظهر أيضا في إطار المجال الحيوي للدولة حيث ان " القوة تتركز في قلب الدولة او الإقليم الفعال وتقل بالابتعاد عن قلبها " وتتركز نواة الدولة (قلب الدولة) في ذلك الجزء الذي يحظى بحصة الأسد لعناصر قوة الدولة بكافة عناصرها ومظاهرها ".([3])

ج- التناسب بين القوة والأهداف والوسائل :

يعتبر هذا التناسب تطبيقاً ناجحاً لمبدأ الحشد أي تناسب القوة مع الأهداف المراد تحقيقها من خلال حشد الوسائل الملائمة لذلك ، وكانت حرب عاصفة الصحراء ، وحرب غزو العراق

([1]) حتى ، ناصيف يوسف ، **النظرية في العلاقات الدولية** ، ص 118 .

([2]) أحمد ، فاروق يوسف ،**القوة السياسية اقتراب واقعي من الظاهرة السياسية** ،ط2، جامعة القاهرة ، ،القاهرة ، 1985 ، ص 10

([3]) السماك محمد ازهر، **الجغرافيا السياسية: أسس وتطبيقات** ،ص70- 72

أمثلة ناجحة نفذتها الولايات المتحدة لتحقيق أهدافها في حين كانت عملية إعادة الأمل في الصومال مثالاً فاشلاً في تطبيق نفس المبدأ .

ثانيا: سمات القوة وأشكال القوة

تشكل سمات التراكم ، والتحول والتغير والديناميكية ، أكثر سمات القوة بروزاً وأهمية ، كما أشار رجب في قوة الدولة([1])، الى ان القوة يمكن أن تكون أداة أو دافع أو محصلة سياسية على شكل (طاقة اكبر على النفوذ وقدرة اشد على التأثير والتحكيم والتوجيه ، وفي هذا المجال اخذ رجب عن مورغانثو ودمج سمات القوة (اداة + دافع + محصلة) في مفهوم واحد.

واتفق الباحثون على ان هناك شكلان رئيسيان للقوة هما : القوة الفعلية ، والقوة الكامنة وعرف جوزيف ناي القوة الناعمة بأنها " جعل الاخرين يريدون ما تريده انت " ([2])، ووضع لها مرتكزات حددها بما يلي :

1. وضع جدول الاعمال السياسي بطريقة تشكل تفضيلات الاخرين.
2. ممارستها بشكل غير مباشر (فقد يحصل بلد ما على النتائج التي يريدها في السياسية العالمية لأن بلداناً اخرى تريد ان تتبعه ، معجبة بقيمه ، تحذو حذوه ، وتقتدي بمثاله ، متطلعة الى مستواه من الازدهار والانفتاح) .
3. الاقتداء والتقليد : فالقوة الناعمة هي (القدرة على الاغراء والجذب وكثيراً ما يؤدي الجذب الى الموافقة او التقليد).
4. الارتباط الكبير بين القوة الناعمة والقيم الثقافية والسياسات الداخلية والخارجية حتى انه ذهب الى القول " ان منشأ القوة الناعمة من قيمنا الى حد كبير ، وهي قيم تعبر عن ثقافتنا والسياسات التي نتبعها داخل بلدنا، والطريقة التي نتصرف بها ونتدبر امورنا دوليا " .

واعتبر دويكات ان القوة الكامنة قوة معنوية هي " قدرة الدولة ممثلة في الحكومة على التأثير على الرأي العام الداخلي والخارجي لصالحها او التأثير للخطوة السياسية او الاقتصادية او العسكرية التي تقوم بها او تخطط للقيام بها "([3]). بينما عرف السماك القوة الكامنة ، بأنها " تعبر عن إمكانيات الدولة التي يمكن الحصول عليها بعد تطويرها "([4])

([1]) رجب ، عمر الفاروق سيد، **قوة الدولة** ، ط1، مكتبه مدبولي ، 1992، ص11.

([2]) ناي ، جوزيف .س.**مفارقة القوة الامريكية** ، ط1، ترجمة، محمد توفيق الجيرمي ، مكتبة العبيكان، الرياض ،2003 ،ص38.

([3]) دويكات، قاسم ،**الجغرافيا العسكرية** ط2، جامعة مؤتة ، 2002، ص 72 .

([4]) السماك، محمد ازهر، **الجغرافيا السياسية أسس وتطبيقات** ، مديرية الكتب والطباعة والنشر ، بغداد 1988، ص71.

أما الشكل الثاني من اشكال القوة عند ناي فهي القوة الصلبة الآمرة :

واعتبرها (ناي) تمثل"القوة العسكرية والقوة الاقتصادية معاً، ووضع لهذه القـوة المرتكـزات التالية([1]):

(1) اعتبر القوة الصلبة الآمرة طريقة مباشرة لممارسة القوة .

(2) الاقناع يهدف التغيير في سلوك الاخرين (اقناع الاخرين بتغيير مواقفهم) .

(3) تمثل هذه القوة سياسة العصا والجزرة أي انها " عند استنادها الى محاولات الاقنـاع تمثل الجزرة ، وعند استنادها الى القوة او التهديد باستخدامها تمثل العصا"([2]) والاشارة هنـا تمثل التهديد الى استخدام القوة العسكرية الاقتصادية سواء كان بالاقناع او التهديد .

حيث يمكن استخلاص عناصر القوة الظاهرة او الفعلية لتكون على النحو التالي :

1. المظاهر الجغرافية والمورفولوجية والطبوغرافية للدولة
2. القوة السكانية
3. القوة الاقتصادية
4. القوة العسكرية

ثالثا: أنماط وعناصر القوة

تعتبر القوة التحالفية بانماطها المختلفة اكثر انماط القوة ممارسة خلال العقود الماضية ، ففي البعد السياسي هناك اتفاقيات ومعاهدات عدم الاعتداء واوضح مثـال علـى ذلـك هـو مجموعة عدم الانحياز، وفي البعد العسكري هناك اشكال متعددة مثل الاحـلاف العـسكرية ، والتسهيلات العسكرية والقواعد العسكرية في اشكالها المختلفة ومثال ذلك حلف الناتو ، اما في الجانب الاقتصادي فهناك امثلة متعددة من التعاون في مجالات مختلفـة ، ومثـال ذلـك دول الاقليم العربي في مجال النفط ، والسوق الاوروبية في مجال الحديد والصلب ، وغيرها الكثير

ويمكن التوصل من خلال التعاريف والمفاهيم السابقة إلى ان عناصر قوة الدولة تنقـسم الـى قسمين هما :

1. العناصر المادية وتشمل (القدرات الاقتصادية، القدرات العسكرية، القـدرات الاتـصالية، القدرات الحيوية)
2. العناصر المعنوية وتشمل (القدرات السياسية ، الارادة القومية، القدرة الدبلوماسية).

([1]) ناي ، جوزيف .س.**مفارقة القوة الامريكية** ، ص 39

([2]) ناي ، جوزيف .س.**مفارقة القوة الامريكية** ، ،ص 38.

المبحث الثاني

مداخل مناهج قياس قوة الدولة

يعتبر قياس قوة الدولة وسيلة وليس غاية بحد ذاته ، فهو يعبر عن مقياس لقوة دولـــة او حلف في زمن معين، ووقت معين، مقارنة مع قوة اخرى او حلف اخر ، ولذلك فهو يعبر عن مستوى قوة الدولة ضمن النظام الدولي ، وتعتمد دقة القياس على مدى شمولية عناصر قـــوة الدولة الفعلية والكامنه، ومدى دقة المعلومات المتوفرة عن تلك الدولة ، مما يـــشكل معـــضلة بحد ذاتها في بعض الاحيان في الحصول على معلومات دقيقة عن العناصر التي تود قياسها ، وتشكل تحدياً في عدم اليقين في معرفة قوة كل دولة في مواجهة دولة اخرى ، وفـــي هـــذا المجال سنناقش المداخل المختلفة لمنهج قياس قوة الدول والاتجاهات المتعـــددة لقيـــاس قـــوة الدولة في كل منها.

المطلب الاول: المداخل المختلفة لقياس قوة الدولة :

كانت الاسهامات العربية في مجال قياس قوة الدولة قليلـــة ، باســـتثناء بعـــض الاســـهامات لاكاديمين امثال محمد السيد سليم والذي سنتطرق اليه فيما بعد ، وبعض اســـاتذه الاقتـــصاد امثال علي نصار ،وجهود بعض العسكرين امثال اكرم الديري ، وهيـــثم الايـــوبي ، احمـــد فخر([1])، بينما كانت هناك ثلاث محاولات لتصنيف مناهج قياس القوة للدولة ، هـــي الاولـــى التي وردت في الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية([2]). الثانية لجيفري هارت([3]). والثالثة لاشيلي نيلبس([4]).

وفي ضوء الدراسات السابقة في مجال قياس القوة يمكن تحديدها في ثلاث اتجاهات هي :

([1]) نصار ،علي " **حول مؤشرات قوة الدولة** " ورقة غير منشورة ، كلية الدفاع الوطني ، 1984 " .

– فخر، احمد " **حسابات القوة الشاملة في اطار مفهوم الامن القومي** " محاضرة غير منشورة ، كلية الدفاع الوطني ، 1984 .

– اكرم والايوبي ،هيثم " **نحو استراتيجية عربية جديدة** ، بيروت دار اليقظة العربية ، 1969 .

([2]) David l.Skill , Ed , **international enchyclopedia of the Social Sciences** , New York Macmillan ,1968 – 1991 pp 413- 414

([3]) Jefferey Hart , **three Approaches to the Measurement of Power in International Relations** , International Organizations, Vol , 30 Spring 1976, p10-15

([4]) Shely J. Tell's (etal), **Measuring National power in the Postindustrial** , Vol 2, Santa Monica, CA.RAND2000 , pp.25- 33

أولا: منهج قياس قوة الدولة من منظور العوامل المادية

ركز المنهج على العوامل المادية التي يمكن قياسها في مجالي القدرة العسكرية والقدرة الاقتصادية للدولة ، واستخدم مؤشرات النفقات العسكرية ، وحجم القوات المسلحة والدخل القومي ، والسكان، وافترض ان الدولة لديها القدرة والسيطر على ثرواتها([1]).

كما يندرج تحت هذا الاتجاه محاولة كل من نورمان الكوكNorman alcock وآلان نيوكمب Alen Newcombe ، حيث حددا عنصرين هما اجمالي الدخل القومي ، والنفقات العسكرية ، كمؤشرين لقياس قوة الدولة ، وقاما بدراسة ميدانية لتطبيق محاولتهما ([2]).

بينما اعتمد غونار سجوستدت Gunnar Sjosted ، اجمالي الانتاج المحلي واستهلاك الطاقة كمؤشرين للدلالة على قوة الدولة([3])، اما "جرمان" فقد حدد عوامل الاقتصاد القومي والذي يشمل ، الموارد الزراعية والمعدنية والصناعية ، والارض ، والسكان والقوة العسكرية([4]). كعناصر لقياس قوة الدولة ، وتحت هذا المنهاج تندرج إضافة محمد السيد سليم المتضمنه لقياس ثلاثة ابعاد هي : مؤشرات امتلاك الموارد الاقتصادية ، ومؤشرات القدرة على استعمال الموارد ومؤشرات القدرة العسكرية ، ويتم القياس بمقارنة هذه المؤشرات بين الدول الخاضعة للقياس وكما يلي :

- يتم الحصول على بيانات المؤشرات للابعاد السابقة للدول الخاضعة للدراسة
- يتم حساب متوسط قيمة المؤشر الواحد بقسمة مجموع قيم المؤشر لجميع الدول على عدد الدول .
- تحدد اكبر قيمة للمؤشرواقل قيمة له ، ويتم حساب المدى بين اكبر قيمة واقل قيمة
- تطبق المعادلة التالية للحصول على قيمة المؤشر الواحد لكل دولة :

$$\frac{\text{قيمة المؤشر بالنسبة للدولة} - \text{متوسط قيمة المؤشر}}{\text{المدى (اكبر قيمة للمؤشر} - \text{اصغر قيمة له)}}$$

- يتم تجميع المؤشرات الفرعية لكل بعد على حده ، مثلاً كالمؤشرات التي تخص القوة العسكرية او القدرة الاقتصادية .وهكذا وجهت الى هذه الاضافة بعض الانتقادات

([1]) Norman Alcock an d Alan G.New combe1970 " **The perception of National power Journal of con flit Resolution** , vol 14 , no3 , pp 335-344

([2]) Gunnar Sjostedt, Eds, 1979: **Power , Capabililties, Interdependence , Problem s** In The Study Of International Influence , Sage Modern Politics Series , VOL.3 , London Beverly Hills , CA, sage publications, pp 37 - 62

([3]) الديب، محمد ، **الجغرافيا السياسية** ، **أسس وتطبيقات** ، ط5 ،مكتبة الانجلو مصرية ، القاهرة ، 1984، ص 317-334.

([4]) سليم،محمد السيد ، **تحليل السياسة الخارجية القاهرة** ، بروفيشنال للاعلام والنشر 1983، ص 203 – 209

اهمها ان الدول لا تمتلك دائماً القدرة على استخدام مواردها كما انه لم يقم بتحديد ما هي الثروات التي تدخل في هذا القياس ، وتجاهل اهمية التحالفات في العلاقات الدولية

ثانيا: منهج الجمع بين العوامل المادية والمعنوية :

تقاس قوة الدولة وفق هذا المنهج ضمن اتجاهين هما :

الاول : يهتم بكيفية دمج العناصر المادية والمعنوية معاً في معادلة شاملة .

الثاني : يهتم بفصل العوامل المادية عن المعنوية ، مؤكداً على أهمية كل منهما .

أما ابرز المحاولات في هذا الاطار فهي :

أ. **محاولة (Wilknson)**(1) : حدد ثلاثة ابعاد لقياس قوة الدولة ، وهي الاساس الجيوديمغرافي من حيث الموقع والسكان والموارد ، الوسائل السياسية والاقتصادية والعسكرية ، والقدرة على العمل الجماعي اجتماعياً وأخلاقياً ومعنوياً وسياسياً .

ب. **محاولة (Wendzel)** (2): حدد ثماني عناصر اساسية لقياس قوة الدولة وهي الجغرافيا ، السكان ، الموارد الطبيعية ، القوى الاقتصادية ، القوة العسكرية الوظائف الحكومية وخصائص المجتمع صانع القرار .

ج. **محاولة "Leg &Morrison "** (3): حددا ستة عناصر أو عوامل هي : المصادر البيئية المصادر السكانية ، القدرات الثقافية (نظام القيم) ، القدرات الاقتصادية ، القدرات التنظيمية ، القدرات العسكرية .

د. **محاولة Organskey**(4): حدد ستة عناصر هي : السكان ، التنمية السياسية ، التنمية الاقتصادية ، الاخلاق القومية ، المصادر أو الثروات ، والجغرافيا ، حيث أشار إلى ان هذه العناصر تترابط فيما بينها ، ويؤثر كل منها في الاخر وأوضح أن عناصر القوة كثيرة ، ولكن السؤال الأساسي هو: ما الذي يشكل منها دولاً قوية في مواجهة الدول الاخرى ؟ ولذلك فقد قسم الدول كما يلي :

- دول ذات قوة ممكنة
- دول ذات قوة كامنه

---

(1) David , Wilksinon, Comparativ Foriegn Relations ,Framework and Methods comparative foreign Relations series Belmont , CA:Dickenson Pub.co,1969.
(2) Robert L.Wendzel , International, Relations , A Policy maker focus New york : John Willy . 1977p90
(3) KeithR.leggand James F.Morrison, Polities and The International System ; An Iintroduction New york : Harper and Row.1971 p14
(4) A.. F. K. ORGANSKI ,WORLD POLITICS 2ND .NEW YORK KNOPH PP.101 , 207.

- دول ذات قوة محتملة ، حيث الانتاج منخفض والتصنيع لم يبدأ بعد ، ودول في مرحلة النمو الانتقالي حيث يتحرك التصنيع بسرعة ، وتحقق التحضر وتنمو القوة الشاملة ، ودول وصلت الى مرحلة النضج في قوتها حيث اكتمل نموها وتصنيعها .

هـ . **محاولة Clain** : تعتبر هذه المحاولة أبرز المحاولات التي تقع تحت هذا المنهج حيث وضع معادلة لقياس قوة الدولة تجمع بين العناصر المادية والعناصر المعنوية وهذه المعادلة هي :

قوة الدولة = حاصل ضرب مجموع عناصر الكتلة الحيوية من سكان واقليم , وقدرة اقتصادية × حاصل جمع الهدف الاستراتيجي والارادة على تحقيق الهدف القومي

يتضح لنا من هذه المعادلة ان عناصر قوة الدولة المادية والمعنوية هي كما يلي :

العناصر المادية ثلاثة هي :

- الكتلة الحرجة Critical Mass (C)
- القدرة الاقتصادية Economic Capability (E)
- القدرة العسكرية Military Capability (M)

واما العناصر المعنوية فهي : -

- الهدف الاستراتيجي Strategic Purpose (S)
- الارادة القومية Will National Strategy (W)

حيث يرى كلاين ان علاقة الضرب للعناصر المادية في العناصر المعنوية تنطلق من كون أي قيمة تضرب في صفر تساوي صفراً ، وفي حالة الضرب في 1 فهي تساوي نفسها ، وتعكس بذلك حالة قوة الدولة افضل من جمع العناصر مع بعضها ، حيث كان يرى ان قيمة العناصر المادية يمكن ان تتناقص قيمتها حتى تساوي صفرا اذا افتقدت الدولة الاستراتيجية القومية المتجانسة او الارادة للسعي الى تحقيق مثل هذه الاهداف ، وقد اعطى كلاين وزناً لكل عنصر بشكل تقديري ([1]).

و.**محاولة صبري البياتي ومها ذياب** ،كانت هذه من اهم المحاولات من الجانب العربي لقياس قوة الدولة تحت عنوان " قياس قوة الدولة ، دراسة في الواقع العربي " حيث ركزا جهدهما على صياغة نموذج رياضي في القياس اكثر من التدقيق في تحديد العناصر القابلة للقياس ([2]).

([1]) Ray S.Cline .World Power Trends and U.S foreign policy for the 1980 Bowder , co , West view press 1980, p107

([2]) البياتي ، صبري، مها، ذياب، **قياس قوة الدولة دراسة في الواقع العربي** ، المستقبل العربي ،العدد 277 اذار ،2002 ، ص 34 – 53

ثالثا: منهج قياس قوة الدولة في حالة توظيفها :

يطرح هذا المنهج مفهوماً جديداً هو الجمع بين دراسة الموارد ، وقدرة الدولة على توظيفها ، وهو يعنى بقدرة الدولة على تعبئة وتوظيف عناصر قوتها في موقف او ظرف معين ، او في اطار من العلاقات على المستوى الثنائي او الاقليمي او على مستوى النسق العالمي ككل . ويطرح هذا الاتجاه نوعين من المحاولات ، المحاولات الجزئية، والمحاولات المتكاملة وكما يلي : –

أ. **المحاولات الجزئية : يندرج تحتها محاولتان :**

1) **محاولة Klaus Nor** " حيث اعتبرا تعريف " روبرت دال للقوة بأنها قدرة الدولة " أ "على ان تجعل الدول " ب " تتصرف او تفعل شيئاً بما يتفق وما تريده الدول " أ " وليس وفقاً لارادة الدول " ب " او رغبتها ([1]).

الا انه وجهت عدة انتقادات لهذه المحاولة كونها لا تميز بين المعنى السلبي او الايجابي في اجبار الدول على عمل لا ترغبه ، كما انها تجاهلت البنية الثقافية في قوة الدولة على الرغم من اهميتها في تحديد مكانة الدولة ، كما انها تجاهلت كيفية تجميع او قياس الانواع المختلفة للنشاطات خارج نطاق الوحدة الدولية الواحدة([2])

2) **محاولة " Sullivan"** اشار الى ان هناك مستويين للقوة ، مستوى ثنائي ومستوى عالمي متعدد الاطراف وهو يميل الى الاخذ بالمستوى الثاني ، أي ان القوة تدرك كخصيصة قومية تتضمن قدرات سلوكية معينة ، وكركيزة رئيسية في نظام معين([3]). وكانت اهم الانتقادات لهذه المحاولة هي اقتصارها على قياس العناصر القابلة للقياس وهي الدخل القومي ، حجم السكان ، وانتاج الطاقة ،والقدرة العسكرية لقياس قوة الدولة .

ب. **المحاولات المتكاملة : ويندرج تحتها ثلاث محاولات هي :-**

1) **محاولة " Sjostedt** " حيث طرق تقسيم القوة الى ثلاث مجموعات من العناصر وهي : –

أ) **الاولى** : عناصر الثروة وتشمل ثلاثة انواع : القدرة العاملة ؛ أي كل ما يتعلق بالقدرات التي تستخدم القوة العسكرية ، اضافة الى القدرات المدنية ، ومصادر القوة

([1]) Klaus nor, **The power of nations . The political Economy of inter national Relations** New York : Basic Books)1975 , PP 2 – 2

([2]) Wart " **three Approaches to the measurement of power in international Relations** " PP 289 – 305

([3]) Michael p sullivan: **international Relations theories and Evidence in " ower** and Raw distance and systems . Engle wood clifefs Prentice , Hall 1976 pp155 – 206

الخاصة ، وهي المصادر المتمثلة بالموارد الاولية النادرة كالبترول ، والقدرة على انتاج المعرفة والتكنولوجيا .

ب) **الثانية** : العناصر العلائقية النابعة من البيئة الخارجية ، وهي قدرة الدولة على السيطرة على البيئة الخارجية ، ومكانتها في النسق الدولي .

ج) **الثالثة** : عناصر المناورة ، وتعني قدرة التعبئة وقدرة الاستخدام الفعلي لعناصر المناورة ([1]).

2) **محاولة " كولمان "** : والتي تعرف بقدرة الدولة في السيطرة على الاحداث ، ويركز كولمان على قياس او حساب العمل الجماعي ، وتقوم على اساس الاختيار العقلاني لنظرية القوة ، وفي هذه المحاولة يطرح كولمان معادلة ذات خطوتين لقياس القوة : -

* **الخطوة الاولى** : مصفوفة السيطرة ، وتساعد على التوصل الى مدى سيطرة الفاعل على الاحداث .

* **الخطوة الثانية** : مصفوفة المصلحة او المنفعة ، وتساعد على التوصل الى مدى استفادة الفاعل من الحدث .

وذلك على اساس ان الفاعل يمكنه الحصول على قيمة الحدث من خلال مجموع كل القيم لمصفوفتي السيطرة والمصلحة .

اما مصادر قوة الدولة فيتم الحصول عليها من خلال حاصل ضرب قيمة الحدث × مدى تحكم هذا الحدث في مصالح الفاعل نفسه .

كما ان مكسب او خسارة الدولة ازاء أي حدث تحدد كما يلي :-

- العمل الجماعي ازاء الحدث – العمل غير الجماعي ازاء الحدث .
- نوع العمل الجماعي ازاء الحدث – العمل غير الجماعي ازاء الحدث .

تكون النتيجة متباينة بين (0.1 – 1) وان مجموع كل القيم المطلقة لفاعل ما تجاه كل الاحداث ستتساوى . كما اشار الى ان الفاعلين ربما يكونون على استعداد لمقايضة السيطرة على بعض الاحداث مقابل السيطرة على احداث اخرى .

---

(1) Sjostedt " Power Base: The long Road from Definition To Measurement pp 44 - 45

3) محاولة (اشيلي تيليس واخرين)([1]).

حدد أصحاب هذه المحاولة ارتباط قياس قوة الدولة بالهدف الخصوصي للدول محل القيـاس، ورأوا ان قوة الدولة هي حصيلة الجمع بين درجة التجديد الاقتصادي والقـدرات العـسكرية والهيمنة او السيطرة كهدف خاص بالدولة . وطرحوا معادلة السيطرة كما يلي : -

((الموارد القومية + الاداء القومي) × القدرة العسكرية)

وحددوا الموارد القومية في عناصر : التكنولوجيا ، والمشروع الخاص ، الموارد البـشرية ، الموارد المالية ، والموارد الطبيعية . وحددوا الاداء القومي في عناصر : المحددات الخارجية ، قدرة البنية الفوقية ، الموارد المحتملة او المدركة . وحددوا القدرة العسكرية في انها حصيلة جمع الموارد الاستراتيجية ، والقدرة التمويلية .

المطلب الثاني: الاطار الفلسفي لمنهج قياس قوة الدولة واسلوب التطبيق العقلي :

اشرنا سابقاً الى جدلية القوة ونسبيتها وان حساب القوة ليس هدفاً بحد ذاته وانمـا وسـيلة للوصول الى حصر الدولة بشكل دقيق وشاملاً للقوة المادية والمعنوية وتحت هـذا الاطـار سنناقش موضوعين هامين ورئيسين هما : -

الاطار الفلسفي الحاكم لصياغة مقياس لقوة الدولة والثاني اسلوب التطبيق الفعلي والمعادلـة المستخدمة في قياس قوة الدولة .

أولا: الاطار الفلسفي الحاكم لصياغة مقياس لقوة الدولة :

يتمثل الهدف الرئيسي والاساسي من ايجاد مقياس شامل ودقيق لقوة الدولة في الوصول الـى الطريقة الاكثر دقة لتحديد قوة الدولة من خلال حسابات دقيقة ، تمكن المقارنة بـين الـدول بشكل شامل ودقيق . مما يقلل من عدم التيقن ما بين الدول والاحلاف ، ويساعد على حفـظ التوازن الاقليمي والدولي .

يتطلب ايجاد مقياس دقيق لقوة الدولة الحصر الدقيق لامكانات ومـوارد الدولـة المـستثمرة والكامنة وهو ما اطلقنا عليه سابقاً الجانب المادي ، وكذلك وسيلة لتحليل اداء النظام السياسي باعتباره ناتج ارادة قومية وقدرة سياسية وقيادة سياسية وقدرة على التعامل مع الاخرين مـن خلال تفاعل متبادل عبر الاليات الدبلوماسية وهو ما اطلقنا عليه الجانب المعنـوي . تـشكل العوامل المعنوية اليات لتفجير الطاقات والامكانات وتحويلها الى واقع ملموس وخلاق . لذلك فان اجادة استغلال تلك العوامل يمثل ارتفاعاً بمستوى تلك الطاقات والامكانات ، واما اسـاءة استغلالها فيمثل اهداراً لتلك الطاقات والامكانات ، اما عدم استغلالها فيبقيها دون تغيير .

---

(1) Tellis (et al), Measuring National Power In The Postindustrial Age, pp 35 – 52

هنا يتضح الاطار الفلسفي وراء تقسيم عوامل القوة الى مجموعتين (مادية ومعنوية) ، فلو اعتبرنا العوامل المعنوية مساوية للمادية لكانت عنصراً من العناصر الموضوعية وتتم اضافتها لها . ولكن التصنيف يستند الى ان العوامل المعنوية تساهم في التعبئة السليمة للموارد (متاح وكامن) ، او اهدارتلك الموارد ، وهو الفرق ما بين دولة واخرى . فعلى سبيل المثال ، الفارق بين دولة تمتلك مصدرا استراتيجياً للطاقة مثل البترول يدر عليها دخلاً قومياً ضخماً ، فحسن استغلال ذلك الدخل يوضح الفرق ما بين دولة واخرى مشابهة لم تحسن استغلال ذلك الدخل ، وهذا ما يطلق عليه الجانب المعنوي .

من هنا جاءت الفكرة التي اتى بها الدكتور جما ل زهران ([1])، يجمع كل ما هو مادي وجمع كل ما هو معنوي كل على حده ثم ضرب ناتج ما هو مادي في ناتج ما هو معنوي . فلو كان ناتج العوامل المعنوية صفراً ، لكانت قوة الدولة صفراً ، وزال اثر العوامل المادية ، ولو كان ناتج العوامل المعنوية (1) لكان ناتج العوامل المادية كما هو ، بينما لو ارتفع ناتج العوامل المعنوية الى (3) مثلاً لرأينا ان ناتج العوامل المادية تتضاعف ثلاث مرات والجدول (2-1) يوضح هذه الفكرة .

الجدول (2-1)

اثر العوامل المعنوية على الحصيلة والنهائية للعوامل المادية والمعنوية

الحالة	ناتج العوامل المادية	X	ناتج العوامل المعنوية	الحصيلة النهائية
1	5	X	صفر	صفر
2	5	X	1	5
3	5	X	3	15

كما ان فكرة ضرب العوامل المعنوية × العوامل المادية ، لا تعني ضرب ما يمكن قياسه بما لا يمكن قياسه او غير قابل للقياس، فالعوامل المعنوية اصبحت قابلة للقياس ، من خلال مؤشرات معينة ، حيث اصبح من الممكن الحصول على معلومات دقيقة من التقارير الدولية حول التنمية البشرية والتنمية الانسانية والفساد والشفافية ، وعائد التنمية والحكم الرشيد ، مما مكن من بلورة مقاييس لهذه العوامل ، وساهم في تطوير الفكرة الفلسفية للقياس ، ومستفيدين من ما تراكم من علم حول ذلك .

([1]) زهران ، جمال ، مرجع سابق ، ص 66 – 69 .

بالاضافة الى ذلك فإن الاطار الفلسفي القياس يستند الى فكرة ان الدولة التي تمتلك اكثــر او يكون لديها عائد أكثر من عنصر تكون هي الأقوى والأميز عن غيرهــا ، الـــى أن تتفاعــل عناصر هذه الدولة صعوداً أو هبوطاً لنصل الى الناتج الاجمالي مقارنة بدول اخرى ، ثم يتم ترتيب الدول حسب ناتج القياس باعتبار ان الحاصل على ناتج اكبرهو الاقوى بطبيعة الحال ، أي ان القاعدة التي سنستند اليها هو اعتبار ما هو أكبر هو اقوى .

بناءاً على القاعدة السابقة فإن جميع العناصر المادية والمعنوية التي تحظى بــالرقم الاعلـــى تعتبر عنصر قوة للدولة ، والعناصر التي تحظى بالرقم الادنى تعتبر عنصر ضعف للدولة ، الا انه هناك استثناءات لهذه القاعدة تتعلق ببعض العناصر التي تحظى بالرقم الاعلى ولكنهــا تعتبر عناصر ضعف والعكس صحيح. ومثال ذلك المديونية الخارجية فكلما كانت المديونيــة كبيرة تعتبر عنصر ضعف للدولة والعكس صحيح . وكذلك فإن كثافة السكان تشكل مثالاً اخر لنفس القاعدة فكلما زادت كثافة السكان فهي أمر يتعارض مع قوة الدولة ويمكن أن يعــرض الدولة الى خسائر أعلى في المناطق ذات الكثافة العالية ، حيث تمت مراعاة مثل هذه العوامل عند قياسها بحيث تعبر ضخامتها عن الجانب السلبي للقوة ، وتدنيها عن الجانب الايجابي للقوة ، كما سيتضح لاحقاً .

ثانيا: الاساس العلمي لاختيار عناصر قوة الدولة :

تشكل العناصر والمؤشرات التي تم اختيارها كعناصر حاسمة في القياس مثار جدل وخــلاف بين الباحثين ، من حيث ترتيب اهميتها ووزنها في القيــاس ، واوليتهــا ، وامــا العناصــر والمؤشرات التي تم اعتمادها لغايات هذه الرسالة ، فهي اخذت بحيث يمكــن التعبيــر عنهــا بمؤشرات قابلة للقياس ، وتعكس التطورات الجديدة على مستوى العالم ، ولهذا فقد اعتمــدت العناصر والمؤشرات واوزانها الواردة في منهج قياس قوة الــدول للــدكتور جمــال علــي زهران([1])، والتي اتبع فيها اسلوباً علمياً في الاختيار من خلال التحكيم ، وتناول عدداً كبيراً من المؤشرات يصل الى 84 مؤشراً ، ليكون القياس شاملاً ويحيــد احتمــالات الانحيــاز ، ويجعل النظر الى الصورة الكلية للقياس افضل من النظر الى عنصر بعينة .

اما العناصر التي سيتم قياسها فقد قسمت الى مجموعتين من العوامل الرئيسية هما:

أ- عوامل مادية، تشكل الاساس المادي لقوة الدولة، وتشكل 4 عناصر رئيسية لعناصر قــوة الدولة هي " القدرة الاقتصادية ، القدرة العسكرية ، القدرة الاتصالية والقدرة الحيوية " . ب- ب- عوامل معنوية، تشكل الوعاء الذي تتحرك وتوظف فيه العوامل المادية لتحقيق الاهداف

([1]) زهران ، جمال، ص 69 – 85

الوطنية والقومية للدول، وتشمل هذه العوامل ثلاثة عناصر رئيسية هي " القدرة السياسية ، الارادة القومية ، والقدرة الدبلوماسية " .

المطلب الثالث: مؤشرات عناصر القوة الرئيسية

تشتمل العناصر الرئيسة المادية والمعنوية للقوة على مؤشرات فرعية للتعبير عنها وهو ما سيتم بحثه وايضاحه بشكل اكثر تفصيلاً وكما يلي : -

أولا: القدرة الاقتصادية :

تم قياس (21) مؤشرا فرعيا تمثل القدرة الاقتصادية ، وتم ترتيبها حسب اهمية وزنها وفق ما سيتم بيانه لاحقاً ، كما يلي : -

1. حجم الناتج الاجمالي (GNP) : ويمثل جملة الناتج القومي من كافة القطاعات طبقاً لاسعار السوق ، قبل اقتطاع احتياطات استهلاك رأس المال الثابت وهو ما يعرف بأدبيات علم الاقتصاد (GNP)([1]) . والقاعدة هنا كلما زاد حجم الناتج القومي الاجمالي اشار الى قوة اكبر للدولة .

2. متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي : وهو نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي ، والقاعدة هي كلما ارتفع دخل الفرد ، فإن هذا يشير الى قوة اكبر للدولة

3. القاعدة الصناعية : هذا العنصر يعكس حجم القاعدة الصناعية من الصناعات الاستراتيجية خاصة صناعة الصلب وصناعة السيارات ، وكلما كانت القاعدة الصناعية اكبر واوسع كلما كانت في صالح قوة الدولة ، ويمكن الاستدلال عليها بمؤشرين مهمين هما ، حجم انتاج الدولة من الصلب ، ونسبه الانتاج الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي ، وكلما ارتفعت نسبة كل منهما اشار ذلك الى قوة اكبر للدولة .

4. معدل النمو السنوي للانتاج : وهويشير الى المعدل السنوي للنمو في كل القطاعات الانتاجية والقاعدة كلما ارتفع هذا المعدل دل على قوة اكبر للدولة .

5. حجم انتاج مصادر الطاقة : يشير هذا العنصر الى مجموع انتاج الدولة من مصادر الطاقة الرئيسية من بترول ، غاز ، فحم والقاعدة هي كلما زاد وارتفع معدل انتاج الطاقة كلما اشار الى قوة اكبر للدولة .

6. حجم احتياطي مصادر الطاقة : وهو يشير الى حجم المصادر الكامنه من مصادر الطاقة او حجم الاحتياطات من مصادر الطاقة والقاعدة تشير الى ان كلما ارتفع حجم الاحتياطي منها ، دل على قوة اكبر للدولة .

([1]) United statiscal year book , new York , Nations,1999 p546 .

7. المعدل السنوي لانتاج الطاقة ومتوسط نصيب الفرد منها : وهو مؤشر يدل على نسبة النمو في انتاج الطاقة وهو ترجمة للمؤشرين السابقين.والقاعدة هنا انه كلما ارتفع هذا المعدل دل ذلك على قوة اكبر للدولة .

8. نسبة الاراضي المزروعة الى حجم السكان : وهو من اهم عناصر القدرة الزراعية للدولة ، ويشير الى انه كلما زادت نسبة الاراضي المزروعة الى حجم السكان ، فإنه دليل على قوة اكبر للدولة، ولأنه يشكل دليل على نسبة الاكتفاء الذاتي من الزراعة([1]).

9. حجم الاراضي الصالحة للزراعة (بآلاف الهكتارات) : والقاعدة هي كلما زاد حجم الاراضي الصالحة للزراعة يعد هذا مؤشراً على قوة الدولة([2]).

10. المعدل السنوي لاستهلاك الطاقة ومتوسط نصيب الفرد منها. يعتبر هذا المؤشر مثار خلاف بين الباحثين ، باعتبار ان استهلاك الطاقة هو سلاح ذو حدين ، ويتوقف الامر على كيفية النظر الى هذا المؤشر ، فاستهلاك الطاقة لغايات الانتاج يعتبرمؤشر قوة للدولة فكلما ارتفع استهلاك الطاقة للانتاج كان مؤشراً على زيادة قوة الدولة ، وكلما زاد نصيب الفرد من الطاقة كان مؤشراً ودليلاً على ارتفاع الدخل وحياة ذات مستوى رفيع .

11. متوسط الانتاجية السنوية للحبوب ونسبته الى المساحة الكلية : يشير هذا العنصر الى انه كلما ارتفعت انتاجية الحبوب كلما اسهم ذلك في دعم اكبر لقوة الدولة ، باعتبار ان الحبوب سلعة استراتيجية وذات تأثير سياسي كبير على قرارات الدول([3]).

12. حجم انتاج المعادن الاستراتيجية : من اهم هذه المعادن : الحديد، النحاس، الكروم، والمنغيز. فكلما ارتفع انتاج الدولة من هذه المعادن ، كلما أشار ذلك الى قوة أكبر لها ([4]).

13. نسبة الاراضي المروية بانتظام من المساحة المزروعة : وهو مؤشر الى انتظام الانتاجية الزراعية فكلما زادت نسبة تلك الاراضي من المساحة المزروعة زاد وتأكد انتظام الانتاجية الزارعية ، واعطى مؤشراً على قوة اكبر للدولة.

ثانيا: القدرة العسكرية :

تم قياس (16) مؤشرا فرعيا للقدرة العسكرية ، رتبت حسبما وردت اهميتها في التحكيم المشار اليه سابقاً وكما يلي :

([1]) السيد ، محمد عبد السلام ، **الامن الغذائي للوطن العربي** ، عالم المعرفة ، 23 ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،الكويت ، 1998 ، ص 85 – 150

([2]) السيد ، محمد عبد السلام ، **الامن الغذائي للوطن العربي** ، ص 162.

([3]) الفراء ، محمد علي ، **مشكلة انتاج الغذاء في الوطن العربي** ، عالم المعرفة ، 21 الكويت المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب 1979 . ص19.

([4]) توزاني ، بكاد واخرون ، **الامن الغذائي العربي** ، منتدى الفكر العربي ،عمان ، 1986، ص 75.

1) القاعدة الصناعية العسكرية : وهو مؤشر الى مدى قدرة الدولة في الاعتماد على الذات في انتاج الاسلحة الاساسية وذخائرها ، فكلما توافرت مثل هذه القاعدة وتعددت ساعدت على وطنية القرار السياسي وتعطى مؤشراً على قوة اكبر للدولة . وللتدليل على مؤشر اقوى واهم في هذا المجال فقد اخذ مؤشر احتساب حجم القدرة التصديرية للمعدات العسكرية . وذلك كونه يكشف عن وجود حقيقي لصناعات عسكرية متطورة نالت ثقة الاخرين ، فكلما ارتفع حجم تصدير الدولة للمعدات العسكرية كلما كان دليلاً على قوة اكبر للدولة .

2) القدرة النووية والكيماوية : ويعني هذا العنصر مدى ما تمتلكه الدولة من قدرة نووية تتمثل في انتاج الطاقة النووية والسلاح النووي ، وهي قدرة ردعية في الاساس ، وقد اتفق المحكمون على اعطاء وزناً برقم (1) لمن يمتلك السلاح النووي (0.5) لمن يمتلك السلاح الكيماوي و(0) لمن ليس لدية امكانات نووية وكيماوية ، والقاعدة ان الدولة التي تمتلك اكثر هي الدولة الاكثر قوة .

3) حجم القوات المسلحة : وهي مؤشر على حجم القوى البشرية في جيش الدولة ، وتشمل كامل القوى البشرية العاملة في جيش الدولة في جميع اصنافها . والقاعدة هنا انه كلما زاد حجم القوات المسلحة بجميع اصنافها اشار ذلك الى قوة اكبر للدولة .

4) الكفاءة التنظيمية في المجال العسكري : يتم التعرف على هذا العنصر من خلال وجود مؤشر لنظام التعبئة ، ويدل ذلك على قوة اكبر للدولة في حال وجود نظام تعبئة شامل وسريع وفي اقل مدة زمنية . والقاعدة هنا انه كلما توفر نظام تعبئة شامل وسريع وبزمن قليل دل ذلك على قوة اكبر للدولة .

5) حجم ونوعية الاسلحة التقليدية : ويتضمن هذا العنصر انواعاً مختلفة من العتاد العسكري ، اعداد الدبابات ، العربات المدرعة ، الطائرات الحربية ، طائرات الهيلوكبتر المسلحة والقطع البحرية ، وكلما زاد حجم هذه الاسلحة كان دليلاً على قوة اكبر للدولة ، كما ويجب مراعاة حداثة هذه الاسلحة ونوعيتها عند التحليل الكيفي .

6) حجم الانفاق العسكري العام : كلما زاد حجم الانفاق العسكري ، كان دليلاً على قوة اكبر للدولة .

7) نسبه الانفاق العسكري الى الناتج الاجمالي المحلي : وهو يربط حجم الانفاق بالناتج القومي والقاعدة تقول انه كلما ارتفعت النسبة ، كلما كان ذلك مؤشراً على توافر قوة اكبر للدولة ، نتيجة ما تخصصه الدولة للانفاق العسكري من الناتج القومي .

8) نسبة القوات العسكرية الفعلية الى حجم السكان : ويشير هذا العنصر الى مدى تناسب حجم القوات المسلحة مع حجم السكان بالمقارنة مع الدول مجال البحث والدراسة ، فكلما ارتفعت نسبة هذه القوات الى حجم السكان كان ذلك دليلاً على قوة اكبر للدولة .

ثالثا: القدرة الاتصالية :

تم قياس (سبعة) مؤشرات فرعية تعبر عن القدرة الاتصالية هي :

1) نسبة عدد الحاسبات الالية الى عدد السكان : والقاعدة هي كلما زادت هذه النسبة كان ذلك مؤشراً على قوة اكبر للدولة .

2) نسبة عدد خطوط الهاتف الى عدد السكان : القاعدة انه كلما زادت هذه النسبة كان هذا دليلاً على قوة اكبر للدولة .

3) نسبة مستخدمي شبكة الانترنت الى عدد السكان : القاعدة انه كلما زادت هذه النسبة كلما كان ذلك دليل قوة اكبر للدولة .

4) مدى امتلاك الدولة لاقمار صناعية ، وهو مؤشر على قدرة الدولة على التحكم في اتصالاتها والاستخدام الحديث لتكنولوجيا الاتصال ، والقاعدة هي كلما توفر ذلك للدولة اعتبر دليلاً على قوة اكبر للدولة .

5) نسبة اجهزة (المذياع او الراديو) الى عدد السكان : والقاعدة هنا هي كلما زادت هذه النسبة كانت دليلاً على قوة اكبر للدولة .

6) نسبة اجهزة التلفاز الى عدد السكان : القاعدة هي كلما زادت هذه النسبة كانت دليلاً اكبر على قوة الدولة .

7) نسبة عدد خطوط الموبايل (التلفون المحمول) الى عدد السكان : القاعدة هي كلما زادت هذه النسبة كانت دليلاً على قوة اكبر للدولة .

رابعا: القدرة الحيوية : تنقسم مؤشرات القدرة الحيوية الى مجموعتين من العناصر الفرعية المجسدة لها . المجموعة الاولى تتضمن الخصائص السكانية او البشرية ، والثانية : الوجود الاقليمي.

1. **عناصر الخصائص السكانية او البشرية :**

تم قياس الخصائص السكانية او البشرية من خلال 16 مؤشراً فرعيا موزعة على سبع مؤشرات فرعية ، هي :

أ. **المستوى التعليمي :** بالرغم من تعدد العناصر والمؤشرات الدالة على المستوى التعليمي ، فإن المؤشرات الاكثر دلالة على قوة اكبر للدولة هي مؤشرين : الاول نسبة

الالتحاق الاجمالي في جميع المراحل التعليمية (22.6) سنة من اجمالي عدد السكان في هذه المرحلة العمرية ؛ والثاني : معدل معرفة القراءة والكتابة لمن هم فوق سن (15) سنة ، وهو مؤشر لما وصل اليه المستوى التعليمي للدولة . والقاعدة هي كلما ارتفعت نسبة هذين المؤشرين كلما كان هذا دليلاً على قوة اكبر للدولة .

ب. **المستوى الصحي** : تتعدد المؤشرات الدالة على هذا المستوى ، ولكن تم التركيز على مؤشرين هما : نسبة عدد الاطباء الى عدد السكان ، ونسبة عدد الاسرة في المستشفيات الى عدد السكان ، القاعدة هي انه كلما زادت هذه النسبة فإن ذلك يدل على مستوى صحي افضل ، وبالتالي قوة اكبر للدولة .

ج. **نسبة المشاركة في العمل:** وهو يعني حجم السكان في سوق العمل بين (17 – 45) سنة ونسبته الى اجمالي السكان ، كلما زادت هذه النسبة كلما كان ذلك دليلاً على قوة اكبر للدولة .

د. **درجة التكامل القومي والثقافي** : المؤشرات الدالة على درجة التكامل الثقافي هي اللغة والدين والبناء الاثني وجميعها تجسد هوية الشعب الثقافية والقومية ، والقاعدة هي كلما ارتفعت نسبة كل عنصر على حده وتصبح نسبة عالية ، فإن هذا يدل على تكامل ثقافي وقومي اكبر ، وبالتالي يدل على قوة اكبر للدولة .

ه. **حجم خدمات الدولة للسكان** ، بالرغم من حجم الخدمات المتعدد والكبير التي تقدمه الدولة للسكان الا انه تم اختيار اجمالي ما تنفقه الدولة على مجالي التعليم والصحة باعتبارهما عصب المجتمع وقدرته الحقيقية كمؤشر على هذا العنصر . والقاعدة هي كلما ارتفعت نسبة الانفاق في هذين المجالين على وجه الخصوص كلما دل ذلك على قوة اكبر للدولة .

و. **حجم السكان** : يمثل حجم السكان عاملاً مهما في بناء الدولة والتنوع في استثمار القوى البشرية والقاعدة هي كلما زاد حجم السكان كان ذلك دليلاً على قوة اكبر للدولة .

ز. **كثافة السكان في الكيلو متر المربع (كم^2)** : وهو مؤشر على درجة تركز السكان وهو عنصر سلبي في حال زيادة هذا التركز ، ولذلك فالقاعدة هي انه كلما انخفضت الكثافة كان هذا دليلاً على قوة اكبر للدولة باعتبار ذلك انه انتشار اكبر للعمران .

يتضح من المؤشرات السابقة والتي بلغت 12 مؤشراً أن القاعدة العامة هي كلما ارتفعت نسبة المؤشرات كانت دليلاً على قوة اكبر للدولة باستثناء مؤشر كثافة السكان في الكيلومتر المربع ، والذي يشير الى ان زيادة هذا المؤشر تعني ضعف للدولة . وبالتالي كلما انخفض هذا المؤشر كان دليلاً على قوة اكبر للدولة .

2) مؤشرات الوجود الاقليمي : تم قياس مؤشرات الوجود القومي في أربعة مؤشرات فرعية هي : -

أ) **طبيعة الموقع الجغرافي** : (مدى التحكم في مضائق وممرات مائية) . يمكن التعبير عن الموقع الجغرافي بمؤشرات عديدة ، الا ان اهمها وابرزها مدى تحكم الدولة في مضائق ممرات مائية ، والقاعدة هي كلما كان الموقع الجغرافي للدولة مشرفاً ومسيطراً على ممرات ومضائق مائية كلما كان دليلاً على قوة اكبر للدولة .

ب) **نسبة الجزء المعمور الى غير المعمور من مساحة الدولة** : القاعدة هنا انه كلما زادت نسبة الجزء المعمور من مساحة الدولة الى غير المعمور منها فإن ذلك يشكل عنصر قوة للدولة ، وهذا يقابله الكثافة السكانية والتي هي عكس هذا المؤشر اي زيادة الكثافة تعني نقطة ضعف .

ج) **مساحة الدولة** : القاعدة تقول انه كلما زادت مساحة الدولة كانت دليل قوة للدولة ، اي بمعنى ان كبر المساحة يمكن ان يحوي ثروات ضخمة اكبر واكثر ، وموارد متعددة اكثر ، وتمكن من تسهيل حركة القوات المسلحة .

د) **نصيب الفرد من الموارد المائية**[1].القاعدة تقول انه كلما ارتفعت نسبة نصيب الفرد من الموارد المائية ، كلما كان هذا دليلاً على قوة اكبر للدولة

عناصر العوامل المعنوية : -

اشرنا سابقاً إلى أن هذه العناصر ثلاثة وهي القدرة السياسية ، الإرادة القومية والقدرة الدبلوماسية ، ويشمل كل عنصر منها على عدة مؤشرات وكما يلي : -

أ. **القدرة السياسية** : يقصد بها الإطار السياسي المؤسسي ، والتفاعلات السياسية القادرة على تعبئة واستثمار الموارد المختلفة للدولة ، وتم التعبير عن هذه القدرة بخمسة مؤشرات فرعية هي :

1. مستوى الحريات العامة المتاحة (التعددية السياسية + حقوق الإنسان)، القاعدة هنا انه كلما توفرت مستوى أعلى من الحريات ، واحترمت حقوق الإنسان كلما دل ذلك على قوة اكبر للدولة . تم اعتماد المؤشر الدال على توافر الحريات في تقرير الأمم المتحدة عن التنمية الإنسانية .

([1]) الكيلاني ، هيثم ، **المياه العربية والصراع الاقليمي** ،دراسة مستقبلية ، كراسات استراتيجية ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتجية بالاهرام ، 1993.

2. الاستقرار السياسي وغياب العنف ، القاعدة هي انه كلما زاد الاستقرار السياسي وقل العنف كلما دل ذلك على قوة اكبر للدولة ، حيث تم اعتماد المؤشر الوارد في تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة .

3. نسبة المشاركة السياسية في الانتخابات البرلمانية: وهو عنصر يدل على اهتمام الشعب بالعملية السياسية ، والقاعدة هنا هي انه كلما زادت نسبة المشاركة في الانتخابات البرلمانية كلما دل ذلك على قوة اكبر للدولة .

4. مدى كفاءة الحكومة، تم اعتماد مؤشر الكفاءة المعتمد دولياً والمحدد (-2.5 إلى + 2.5) كمعدل عالمي ، فكلما اتجه المعدل نحو +2.5 فإنه يدل على قوة اكبر للدولة .

5. مدى فعالية البرلمان (التمثيل والمساءلة) : وهو مؤشر يدل على فعالية السلطة التشريعية ، واخذ هذا المؤشر من تقرير التنمية البشرية الصادر عن الامم المتحدة والذي يقيس من (-2.5 الى + 2.5) ، وكلما اتجه البرلمان نحو + 2.5 في ممارسته لدوره دل على قوة اكبر للدولة .

ب) الارادة القومية : تمثل الارادة القومية تجسيداً لإرادة الدولة ، والاساس الذي تستند اليه عند اتخاذها القرار القومي ، ولذلك فإنها تتجسد في ثلاثة عناصر رئيسية هي : القيادة السياسية ، الاهداف الاستراتيجية، وحجم القاعدة العلمية كخيار استراتيجي .

ولتوضيح الترابط بين هذه العناصر، فإن امتلاك القيادة السياسية لرؤية متكاملة تؤدي الى ارادة قومية قوية او ضعيفة ، وعند قدرتها على ترجمة الاهداف الاستراتيجية ، فان ذلك يعتبر مدخلاً لارادة قومية صلبة ، ويمثل العلم المدخل الصحيح لتمكين القيادة الاستراتيجية من تحقيق الاهداف الاستراتيجية ، حيث تم قياس هذه الارادة من خلال(16) عنصراً ومؤشراً فرعيا . اما الكيفية التي يمكن تحليل العناصر الثلاثة بغرض قياسها فهو كما يلي :

1. **القيادة السياسية وتحقيق المصالح القومية** :تم تحليل هذا العنصر من خلال عنصرين فرعين هما : -

أ) القدرة على تعبئة الموارد الذاتية لصالح المجتمع ، ويمكن التعبير عن هذا العنصر من خلال مؤشرين هما :

أ أ) نسبة الضرائب المجمعة من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي .

ب ب) نسبة الاستثمار المحلي من الناتج المحلي الاجمالي .

ب) درجة الاستجابة للاحتياجات الاساسية للشعب . ويتم ذلك من خلال مؤشرين هما :-

أ أ) متوسط عمر المواطن او العمر المتوقع .

ب ب) نصيب الفرد من السعرات الحرارية .

والقاعدة هنا أنه كلما ارتفعت النسبة أو المتوسط أو نصيب الفرد ، كلما دل ذلك على قوة اكبر للدولة .

2) **الاهداف الاستراتيجية :** ويتم تحليل هذا العنصر من خلال العناصر الفرعية التالية :

أ) درجة الاعتماد على الذات ، والمؤشرات على ذلك هي :

أ أ) نسبة حجم الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي ، والقاعدة هنا كلما زادت هذه النسبة كلما دل ذلك على قوة اقل للدولة .

ب ب) نسبة حجم المعونات الخارجية من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي ، والقاعدة هنا كلما زادت هذه النسبة دل ذلك على قوة اقل للدولة .

ج ج) صافي ميزان المدفوعات (الميزان التجاري) والقاعدة هنا انه كلما كان هذا الميزان ايجابياً اي لديه فائض كلما دل ذلك على قوة اكبر للدولة .

ب) درجة الدولة في مجال التنمية البشرية ومواجهة الفساد .القاعدة هنا انه كلما تقدم ترتيب الدولة في التقارير الدولية كان ذلك دليلاً على قوة اكبر للدولة .

ج) درجة الانكشاف والتبعية([1]). والمؤشرات على ذلك هي :

أ أ) نسبة اجمالي قيمة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي ، القاعدة انه كلما زادت هذه النسبة كان دليلاً على قوة اكبر للدولة .

ب ب) نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب وخصوصاً القمح ([2]). وكلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك دليلاً على ضعف تعرض الدولة لضغوط خارجية وهو دليل على قوة اكبر للدولة .

3) **حجم القاعدة العلمية كخيار استراتيجي ([3]).**

يتم قياس المؤشر من خلال المؤشرات الفرعية التالية : -

أ) نسبة الانفاق على البحث العلمي من الناتج الاجمالي المحلي .

ب) متوسط نصيب الباحث العلمي من جملة الانفاق على البحث العلمي .

ج) اجمالي عدد الاعمال المنشورة في مجال البحث العلمي في كل المجالات

([1]) العيسوي ، ابراهيم ، **قياس التبعية في الوطن العربي** ، مشروع المستقبلات العربية البديلة ، اليات التبعية في الوطن العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية 1989، ص 39 – 74

([2]) السماك ، محمد ازهر ، اسس الجغرافيا السياسية، ، ص61 – 81 .

([3]) كرم ، انطونيوس ، **العرب امام تحديات التكنولوجيا** ، عالم المعرفة ، 59 ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،الكويت ،1982 ، ص 57 – 73 ،

أيضا: انطوان زحلان واخرون ، **التكنولوجيا المتقدمة وفرصة العرب للدخول في مضمارها** ، سلسلة الحوارات العربية ، عمان ، منتدى الفكر العربي ، 1986.

د) عدد العلماء والمهندسين ونسبتهم الى عدد السكان .

القاعدة هنا انه كلما زادت نسبة الانفاق او متوسط نصيب الباحث او اجمالي عـــدد الاعمـــال المنشورة او عدد العلماء والمهندسين الى نسبة عدد السكان كان ذلك دليلاً على قـــوة اكبـــر للدولة ، وترجمة حقيقية لوجود قاعدة علمية قوية قادرة على تجـــسيد الخيـــار الاســـتراتيجي للدولة من الجانب العلمي وفق اهدافها الاستراتيجية التي ترسمها القيادة السياسية .

ج. القدرة الدبلوماسية : تم قياس هذه القدرة من خلال مؤشرين فرعيين هما : -

1) حجم التمثيل الدبلوماسي للدول الاجنبية لدى الدولة (التمثيل الداخلي) .

2) حجم التمثيل الدبلوماسي للدولة لدى الدول الاخرى (التمثيل الخارجي) .

وترتبط القدرة الدبلوماسية بمؤشر التمثيل الدبلوماسي ، بأنه كلما زاد التمثيل الدبلوماســـي كان ذلك دليلاً على قوة اكبر للدولة ، يمكنها من سهولة التواصل مع الدول الاخرى ، وبيان وجهة نظرها ، والقدرة على التاثير ، لجهة تحقيق اهدافها القومية .

المطلب الثالث : الاوزان النسبية لعناصر ومؤشرات مقياس قوة الدولة :

يبين الجدول (2-2) ملخصاً للعناصر الرئيسية والفرعية والمؤشرات الدالـــة علـــى تلـــك العناصر ،ولتحديد اهمية كل عنصر ومؤشر ووزنه النسبي لتأثيره في مقياس قوة الدولة، دون تحيز من قبل الباحث سواء في اعطاء الوزن او اختيار المؤشر المناسب فقد اعتمد اســـلوب التحكيم ، وهو اسلوب علمي يتم اللجوء اليه في مثل هذه القضايا الخلافية والنسبية ([1]).

([1]) Morris , David Morris , Measuring the condition of the world's poor ; The physical Quality of life index , pergamon policy studies New York , Oxford ; pergamon press , 1979 , pp. 41 – 56 and 126 – 135

الجدول (2-2)

العناصر الرئيسية والفرعية ومؤشراتها لمقياس قوة الدولة

التسلسل	العنصر الرئيسي	العنصر الفرعي	العدد	عدد المؤشرات
1	القدرة الاقتصادية	–	–	21
2	القدرة العسكرية	–	–	16
3	القدرة الاتصالية	–	–	7
4	القدرة الحيوية	الوجود القومي	4	16
5	القدرة السياسية	الخصائص البشرية	12	6
6	الارادة القومية	–	–	16
		القيادة السياسية	4	
		الاهداف الاستراتجية	8	
		القاعدة العلمية	4	
7	القدرة الدبلوماسية	–		2
	المجموع			84

جاء ترتيب الاوزان النسبية للعناصر الرئيسية والفرعية ومؤشراتها في دراسة بحثية اجريت لصالح مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت من قبل الدكتور جمال زهران .

والجدول (2-3) يبين ترتيب العناصر الرئيسية والفرعية والوزن النسبي لكل منها محسوباً وفق المعادلة التالية :

$$\text{الوزن النسبي} = \frac{\text{اجمالي العنصر}}{\text{اجمالي مجموع العناصر ضمن مجموعته}} \times 100\ \%$$

الجدول (2-3)

ترتيب مؤشرات مقياس قوة الدولة تنازلياً والوزن النسبي العام لكل مؤشر من المؤشرات حسب رأي المحكمين

1 العوامل الرئيسية والعناصر الفرعية والمؤشرات	2 المجموع الكلي لفئات المحكمين الاربع مرتبا ترتيباً تنازلياً	3 الوزن النسبي = اجمالي العنصر×100% / مجموع نقاط العناصر في مجموعته
العوامل المادية	63	0.58
العوامل المعنوية	45	0.42
العوامل المادية		
1. القدرة الاقتصادية	119	0.284
2. القدرة العسكرية	118	0.281
3. القدرة الاتصالية	95	0.225
4. القدرة الحيوية	87	0.210
العوامل المعنوية		
1. القدرة السياسية	150	0.39
2. الارادة القومية	146	0.38
3. القدرة الدبلوماسية	92	0.23
عناصر العوامل المادية		
1. القدرة الاقتصادية(المؤشرات)		
أ. حجم الناتج القومي الاجمالي	685	0.125
ب. متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي	643	0.120
ج. القاعدة الصناعية	594	0.108
د. معدل النمو السنوي للانتاج	593	0.108
ه. حجم انتاج مصادر الطاقة	560	0.102
و. حجم احتياطي مصادر الطاقة	532	0.097
ز. المعدل السنوي لانتاج الطاقة ومتوسط نصيب الفرد	395	0.070
ح. نسبة الاراضي المزروعة الى حجم السكان	342	0.60
ط. حجم الاراضي الصالحة للزراعة	280	0.050
ي. المعدل السنوي لاستهلاك الطاقة ومتوسط نصيب الفرد	276	0.050
ك. متوسط الانتاجية السنوية للحبوب ونسبة الاراضي والمساحة الكلية	217	0.040
ل. حجم انتاج المعادن الاستراتيجية	200	0.040
م. مساحة الاراضي المروية من المساحة المزروعة .	161	0.030
2. القدرة العسكرية (المؤشرات)		
أ. القاعدة الصناعية العسكرية	561	0.17
ب. القدرة النووية والكيماوية	500	0.15
ج. حجم القوات المسلحة	436	0.132
هـ. الكفاءة التنظيمية (القدرة على تعبئة الاحتياط ء. حجم ونوعة الاسلحة التقليدية	426	0.128

	383	0.12
و . حجم الانفاق السكري العام	376	0.11
ز. نسبة الانفاق العسكري الى الناتج المحلي الاجمالي	344	0.10
ح. نسبة القوات الفعلية الى حجم السكان	278	0.09
3. القدرة الاتصالية (المؤشرات)		
أ.نسبة عدد الحاسبات الى عدد السكان	698	0.19
ب. نسبة عدد خطوط الهاتف الى عدد السكان	616	0.17
ج. نسبة مستخدمي شبكة الانترنت الى عدد السكان	564	0.16
د. مدى امتلاك الدولة للاقمار الصناعية	541	0.15
هـ . نسبة اجهزة التلفاز الى عدد السكان	426	0.118
و. نسبة اجهزة الراديو الى عدد السكان	411	0.11
ز. عدد خطوط التليفونات المحمولة الى عدد السكان	353	0.10
4. القدرة الحيوية "العناصر الفرعية"		
أ. الخصائص السكانية والبشرية ب. الوجود الاقليمي	66 51	0.56 0.44
أ. الخصائص السكانية والبشرية (المؤشرات)		
1) المستوى التعليمي	835	0.21
2) المستوى الصحي	661	0.17
3) نسبة المشاركة في العمل	605	0.15
4) درجة التكامل القومي والثقافي	602	0.15
5) حجم خدمات الدولة للسكان	505	0.13
6) حجم السكان	455	0.12
7) كثافة السكان في كم 2	296	0.07
ب. الوجود الاقليمي (المؤشرات)		
1) طبيعة الموقع الجغرافي (مدى التحكم في مضائق وممرات مائية)	625	0.33
2) نسبة الجزء المعمور الى غير المعمور	564	0.30
3) مساحة الدولة	362	0.19
4) نصيب الفرد من الموارد المائية	337	0.18
عناصر العوامل المعنوية		
1. القدرة السياسية (المؤشرات)		
أ. مستوى الحريات العامة المتاحة والتعددية السياسية + حقوق الانسان	369	0.25
ب. الاستقرار السياسي وغياب العنف	318	0.21
ج. نسبة المشاركة السياسية في انتخابات البرلمان (اخر انتخابات)	299	0.20
د. كفاءة الحكومة	277	0.19
هـ . كفاءة البرلمان (التمثيل والمساءلة)	216	0.15
2. الارادة القومية (العناصر الفرعية)		

أ. القيادة السياسية وتحقيق المصالح القومية ب.الاهداف الاستراتيجية ج. حجم القاعدة العلمية كخيار استراتيجي	224 146 134	0.24 0.29 0.27
أ.القيادة السياسية (المؤشرات)		
1) القدرة على تعبئة الموارد الذاتية لصالح المجتمع 2) درجة الاستجابة للاحتياجات الاساسية للشعب	228 197	0.54 0.46
ب. الأهداف الاستراتيجية (المؤشرات)		
1) درجة الاعتماد على الذات 2) درجة الدولة في مجالي (التنمية البشرية والفساد) وفق التقارير الدولية 3) درجة الانكشاف والتبعية	450 402 284	0.40 0.35 0.25
ج. حجم القاعدة العلمية كخيار استراتيجي (المؤشرات)		
1) نسبة الانفاق على البحث العلمي من الناتج القومي 2) متوسط نصيب الباحث العلمي من جملة الانفاق على البحث العلمي 3) اجمالي عدد الاعمال المنشورة في مجال البحث العلمي في كل المجالات 4) عدد العلماء والمهندسين (بالالف)	607 524 463 423	0.30 0.26 0.23 0.21
3. القدرة الدبلوماسية (المؤشرات)		
أ. حجم التمثيل الدبلوماسي للدولة لدى الاخرين (تمثيل خارجي) ب. حجم التمثيل الدبلوماسي للدول الاخرى لدى الدولة (تمثيل داخلي)[1]	219 218	0.501 0.499

المعلومات الواردة في الجدول اخذت حسب رأي فريق المحكمين والذي استجاب لاستمارة التحكيم الموزعة من قبل الدكتور جمال زهران والمبينة في الملحق (أ) في نهاية الرسالة ، اما المحكمون الذين استجابوا للتحكيم وهم 9 من العسكرين المتخصصين ، 15 من اساتذة العلوم السياسية ، 14 من اساتذة الاقتصاد و18 من الخبراء والمهتمين والمبينة تفاصيل واسلوب وقواعد تعبئة استمارة التحكيم بالاضافة الى استمارة التحكيم في الملحق (ب) .

اتبع اسلوب الوزن المركب لتحديد عدد النقاط التي نالها كل عنصر او مؤشر وفق الاسلوب التالي : –

1. تقسيم الورقة عدة اقسام طبقاً للعناصر الرئيسية مع مراعاة العناصر الفرعية
2. حصيلة الوزن المركب : ضرب (ترتيب العنصر الفرعي في الرئيسي × ترتيب مجموعة العوامل التي ينتمي اليها) ثم جمع الارقام الناتجة لجميع المحكمين لكل عنصر مقسمون حسب فئاتهم .

([1]) زهران ، كمال ، مرجع سابق ، ص 54 – 57 .

3. يمثل الوزن النسبي للعنصر ، الوزن النسبي له ضمن مجموعة العناصر التي ينتمي اليها أي انه مثلاً وزن القدرة الاقتصادية 0.284 من مجموع العوامل المادية . كما ان وزن حجم الناتج القومي الاجمالي = 0.125 من مؤشرات القدرة الاقتصادية ، وهكذا لباقي العوامل والعناصر .

2.اسلوب التطبيق والمعادلة الحسابية المستخدمة ([1]):

يتم اتباع الاسلوب التالي لحساب قوة الدولة :

أ) يتم عمل جدول لدول الدراسة توضع فيه المعلومات الخاصة بالمؤشرات المراد قياسها للتعبير عن العناصر المختلفة ، مثل حجم السكان بالمليون ، مساحة الدولة كم2 ، حجم الناتج الاجمالي وهكذا مع ملاحظة ان الارقام المأخوذة يجب ان تكون لنفس السنة لكل الدول . ويجب ان تؤخذ من المصادر الموثوقة مثل التقارير السنوية للامم المتحدة ، او المعاهد المتخصصة العالمية مثل كارني ، فاكت Fact Book الصادر عن وكالة الاستخبارات الامريكية CIA .

ب) تجميع المؤشرات الفرعية داخل كل عنصر فرعي لاي عنصر رئيسي ، مثال ذلك انتاج الطاقة من البترول ، الغاز الطبيعي ، المصادر النووية ، الفحم ، يتم حساب كل مؤشر على حدة وحسب ما سياتي لاحقاً . ثم يتم جمعها معاً داخل العنصر الخاص بها .

ج) حساب القيمة المعيارية لكل عنصر بالمقارنة بالدول مجال الدراسة حتى يتم ترتيبها ، وحسب المعادلة التالية :-

$$\text{القيمة المعيارية للعنصر} = \frac{\text{قيمة العنصر الفعلية (ع ف)} - \text{المتوسط الحسابي (م ح)}}{\text{الانحراف المعياري}}$$

$$\text{الانحراف المعياري} = \sqrt{\frac{\text{مجموع (ع ف} - \text{م ح)}^2}{\text{عدد دول الدراسة (ن)}}}$$

هذه المعادلة تمكن من اعطاء ترتيب داخلي للعنصر بين دول الدراسة برقم قابل للجمع والضرب .كما ان أستخدام الانحراف المعياري يقلل الفجوة ، ويظهر التمايز بين دول الدراسة ويمكن من تحويل الارقام غير القابلة للجمع والضرب الى ارقام متشابهه وقابله للضرب والجمع .

([1]) زهران ، كمال ، ص 66 – 69.

د) يتم اعادة ترتيب القيمة المعيارية للعناصر وفقاً للترتيب التنازلي اي ان القيمة الاكبر تمثل الاقوى والاصغر الاقل قوة ، ويتم ذلك كما يلي :

1) ايجاد ناتج [القيمة المعيارية الاصغر] + [المتوسط الحسابي] =
القيمة [س] والتي يتم جمع القيم المعيارية للعناصر لجميع الدول .

2) يتم جمع القيم المعيارية للعنصر [لجميع الدول+الناتج [س] : والقيمة الناتجة هي قيمة العنصر للدولة ، وتصبح صاحبة القيمة الاعلى الدولة الاقوى بالنسبة لذلك العنصر .

هـ) يتم ضرب القيمة المعيارية للعنصر بعد اعادة ترتيبه تنازلياً × الوزن النسبي المقابل له والمبين في الجدول (2- 3) .

و) يتم تجميع كل العناصر الفرعية داخل كل عنصر رئيسي على حده سواء كان ذلك في جانب العوامل المادية ، او العوامل المعنوية ، ليصبح امام الباحث مجموعات من الاوزان لكل عنصر رئيسي على حده ولكل دولة على حده .

ز) يتم حساب القوة الظاهرة للدولة بعد ذلك كما يلي :

القوة الظاهرة للدولة = [(مجموع اوزان العوامل المادية) × (مجموع اوزان العوامل المعنوية)] = [(و.الاقتصادية + و.العسكرية + و.الاتصالية + و. الحيوية) × (و.السياسية + و.القومية + و. الدبلوماسية)]

*** اما الاسس التي تقوم عليها هذه المعادلة فهي :**

1) هذه المعادلة تقيس القوة الظاهرة للدول ، وحيث انه توجد قوة اخرى كامنه لا يمكن قياسها لانها غير مدركة ، ولان قياس قوة الدولة تكون عادة للمقارنة مع الدول الاخرى ، وفي ظل توازنات القوة المتطورة ، فإن هذه المعادلة تفي بالاغراض المطلوبة .

2) يعطي ضرب العوامل المادية بالعوامل المعنوية قيمة اكبر في حالة وجود وتوفر امكانية لاستثمار العوامل المادية وتحريكها وفق استراتيجيات واهداف محددة ، فإن ذلك يعطي العوامل المادية قيمة كبيرة ولكن عندما تتساوى العوامل المادية مع المعنوية فإنه يصعب تفسير الظواهر لان الفوارق متقاربة ، لذلك فإن الضرب يعطي قيمة اكبر، وهو الذي يمكن الباحث من التفرقة بين دولة واخرى وخاصة في المواجهات العسكرية ، وتوازنات القوى .

3) الحد الادنى لعدد الدول التي يجب قياسها باستخدام هذه المعادلة هو ثلاثة حتى يكون للانحراف المعياري درجة اعلى من التمايز ، والا فإنه يفقد قيمته واهميته .

ج) يتم حساب الوزن النسبي للقوة الظاهرة لكل دولة من دول الدراسة وفقاً للجدول التالي (4-2) .

الجدول (2-4)

جدول حساب الوزن النسبي للقوة الظاهرة لدول الدراسة

التسلسل	الدولــة	و. العوامل المادية				× المجموع	و. العوامل المعنوية			= المجموع	الإجمالي العام للوزن
		قدرة اقتصادية	قدرة عسكرية	قدرة اتصالية	قدرة حيوية		القدرة السياسية	الإرادة القومية	القدرة الدبلوماسية		
1											
2											

يتم بعد ذلك ترتيب دول الدراسة ترتيباً تنازلياً بحيث ان الدولة تحصل على اعلى وزن تكون هي الدولة الاقوى .

ط) طريقة حساب الانحراف المعياري :

يتم حساب الانحراف المعياري كما يلي :

1) يعرف الانحراف المعياري بانه قيمه انحراف القيم عن المتوسط الحسابي ، وهو عبــارة عن مجموع مربعات انحرافات القيم عن المتوسط الحسابي مقسوماً على عدد الدول جميعهــا موضوعة تحت الجذر التربيعي ، والقيمة الناتجة تكون هي الانحراف المعياري

2) يتم الوصول الى الانحراف المعياري وفق الخطوات التالية :

أ) حساب المتوسط الحسابي الناتج من مجموع ارقام المفردات (وحدات / دول) وقــسمتها على عدد الدول في الدراسة .

ب) انحراف القيم عن المتوسط الحسابي يتم بطرح المتوسط الحسابي من قيم كل دولة داخله في الدراسة .

ج) يتم تربيع الانحرافات الناتجه في (ب) اعلاه .

د) يتم جمع مربعات الانحرافات لجميع دول الدراسة .

هـ) يتم قسمة مجموع مربعات الانحرافات على عدد الدول .

و) يتم استخراج الجذر التربيعي للقيمة الناتجة في (هـ) اعلاه لاعطاء الانحــراف المعيــاري وتكون المعادلة بشكل مختصر هي :

$$\text{الانحراف المعياري} = \sqrt{\frac{\text{مجموع مربعات الانحرافات}}{\text{عدد الدول}}}$$

مثال تطبيقي لحساب الانحراف المعياري :

كانت القيم لاحد عناصر القدرة الاقتصادية لخمسة دول هي على التوالي :

(2، 3، 4 ، 5 ، 6) استخرج الانحراف المعياري لهذا العنصر ورتب القيم ترتيباً تنازلياً ، أي القيمة الاكبر هي تمثل الاقوى) .

1) المتوسط الحسابي (ح) : = $\frac{\text{المجموع}}{\text{العدد}} = \frac{2+3+4+5+6}{5} = \frac{20}{5} = 4$

2) انحرافات القيم عن المتوسط الحسابي :

القيمة الاولى للدولة (س1) = 2 – 4 = –2

القيمة الثانية للدولة (س2) = 3–4 = –1

القيمة الثالثة للدولة (س3) = 4– 4 = 0

القيمة الرابعة للدولة (س4) = 5–4 = 1

القيمة الخامسة للدولة (س5) = 6–4 = 2

3) مربع الانحرافات :–

مربع س1 = –2×–2 = +4

مربع س2 = –1× –1 = +1

مربع س3 = صفر × صفر = صفر

مربع س4 = 1× 1 = 1

مربع س5 = 2× 2 = 4

4) مجموع مربعات الانحرافات = 4+ 1+ صفر + 1+ 4 = 10

5) الانحراف المعياري = $\sqrt{\frac{\text{مجموع المربعات}}{\text{عدد الدول}}} = \sqrt{\frac{10}{5}}$

$= \sqrt{2} = 1.4$

6) ايجاد القيمة المعيارية للدول ، بتطبيق المعادلة :

القيمة المعيارية للدولة = $\frac{\text{قيمة العنصر الفعلية – المتوسط الحسابي}}{\text{الانحراف المعياري}}$ وهكذا ...

فإن القيمة :

– القيمة المعيارية للدولة س1 = $\frac{2-4}{1.4} = \frac{-2}{1.4} = -1.43$

- القيمة المعيارية للدولة س2 $= \frac{3-4}{1.4} = \frac{-1}{1.4} = -0.71$

- القيمة المعيارية للدولة س3 $= \frac{4-4}{1.4} = \frac{0}{1.4} = 0$

- القيمة المعيارية للدولة س4 $= \frac{5-4}{1.4} = \frac{1}{1.4} = +0.71$

- القيمة المعيارية للدولة س5 $= \frac{6-4}{1.4} = \frac{2}{1.4} = +1.43$

7) لترتيب القيم ترتيباً تنازليا يتم التطبيق كما يلي :

أ) ايجاد ناتج الجمع الرياضي ما بين المتوسط الحسابي واصغر قيمة معيارية لدول الدراسة وفي هذه الحالة :

$4 + (-1.43) = 2.57$

ب) جمع الناتج الى القيم المعيارية لجميع الدول وكما يلي :

		الترتيب التنازلي
الدولة س1 :	$2.57 + (-1.43) = 1.14$	5
الدولة س2 :	$2.57 + (-0.71) = 1.86$	4
الدولة س3 :	2.57 + (صفر) = 2.57	3
الدولة س4 :	$2.57 + (0.71) = 3.28$	2
الدولة س5 :	$2.57 + (1.43) = 4$	1

المبحث الثالث
مؤشرات العولمة وأسلوب قياسها

المطلب الأول : أشكال مؤشرات العولمة

أدت الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات في العقدين الأخيرين الى بروز العولمة على المستوى العالمي بشكل غير مسبوق ، حتى ان بعض الباحثين دق ناقوس الخطر معتبراً ان هدف العولمة هو اختراق حدود الدول، وتدمير سيادتها ومكتسباتها السيادية ؛ مما حدا بالمعاهد الإستراتيجية الدولية الى زيادة الاهتمام بالعولمة ودراسة مؤشراتها وتحليل اتجاهاتها وإصدار جداول تبين وتقيس مدى تفاعل وانخراط الدول المختلفة فيها .

في هذا القسم من هذا الفصل سنبين أشكال العولمة ومؤشراتها وأهمية التفاعل معها سواء كان ذلك بتعظيم ايجابياتها او التقليل من سلبياتها او الاثنين معاً .

أشكال العولمة

اتخذت العولمة أشكالا متعددة ، الا ان اهم أشكالها هي العولمة الاقتصادية والثقافية والسياسية

1. العولمة الاقتصادية :

تعتبر العولمة الاقتصادية أقدم أشكال العولمة ، وكما يقول دولار([1]) ، فان أول أشكال العولمة الاقتصادية بدأت منذ الأعوام (1870 – 1910) ، والتي أدت إلى تسريع عملية النمو في الإنتاج والاستثمار العالمي ، وامتازت بانخفاض تكاليف الاتصالات والمواصلات وزيادة الروابط التجارية والاقتصادية ، حيث زاد النمو في حجم الدخل من التجارة العالمية في تلك الفترة من (10% الى 18%) ، إلا أن حجم الدخل المتولد من التجارة تراجع بفعل الحربين العالمتين والكساد الكبير عام 1929 إلى ما كان عليه عام 1914 . كما أشار دولار الى ان الشكل الثاني من العولمة الاقتصادية بدأت منذ الأعوام (1950 – 1980) حيث امتازت بالتكامل الاقتصادي بين الدول المتقدمة ، بينما اختارت الدول النامية فرض القيود الحمائية على حرية حركة التجارة والاستثمارات المالية ، وكانت تجربة النمور الأسيوية في التطور والنمو الدافع الذي شجع الدول النامية على تحرير التجارة والتخلص من العوائق الجمركية امام الاستثمارات الأجنبية .

([1]) David ,dollar, **globalization , inequality , and poverty since** 1980 , development research group , World Bank , November 2000.PP6 - 10

أما الفترة ما بعد عام 1980 والتي مازالت مستمرة حتى الان ، فقد ارتفعت فيها مستويات الاستثمار الأجنبي من حوالي 18% عام 1980 الى 57% عام 1995 ([1]) ، كان معظمها استثمارات مباشرة كما ارتفع مؤشر الاستثمارات الأجنبية المباشرة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 6.4 % عام 1980 الى 7.5 % عام 1985 ووصل الى 13% عام 1995 وامتازت هذه الفترة بانخفاض تكاليف المواصلات والاتصالات حيث انخفضت تكاليف المواصلات الى ما يعادل 84% عما كانت عليه عام 1914 . واما تكاليف اتصال 3 دقائق ما بين نيويورك ولندن فقد انخفضت بما يعادل 99% عما كانت عليه عام 1914 ([2]) . كما يرى بعض الباحثين ان العولمة الاقتصادية تجري من خلال الدول وبرعايتها ، وان الدول هي التي خلقت وصنعت رموز العولمة، وهي التي ترسم توجهاتها ، ويقدم دلالاته على ذلك من خلال رصده لتزايد سيطرة الشركات المتعددة الجنسية على ثلثي التجارة العالمية للسلع والخدمات خلال فترة التسعينات من القرن الماضي ، وعلى ما يقرب من 33% من الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر ، وحوالي 33% من المبادلات الداخلية فيما يبين تلك الشركات من التجارة الدولية ، كما انها حققت من (70% – 75 %) من القيمة المضافة الناشئة عن نشاطاتها ، وبمعنى اخر فان ذلك يدل على ان حوالي 80% من الناتج العالمي لا يخرج من ضمن حدود الدولة القومية([3]) .

وهو يتفق في ذلك مع العالم الأمريكي فوكوياما الذي يرى ان القوى الاقتصادية هي التي أقامت الحدود السياسية من خلال إنشاء الدولة القومية ، وهي نفسها التي تفضل حالياً إقامة سوق عالمي واحد وكسر تلك الحدود([4]) . كما شهدت هذه الفترة تمركز واندماج الاقتصاد العالمي في مابين الأقطاب الاقتصادية الثلاثة الولايات المتحدة ، واليابان ، والمجموعة الأوروبية حيث كان أسواق وبورصات هذه الأقطاب تتحكم في 86% من حركات الأسواق المالية عبر العالم ([5]) . ويبقى ان نشير الى مدى تاثير العولمة الاقتصادية ودورها في تكامل

([1]) بيروخ ، بول ، **المبادئ الاقتصادية المؤسسة للعولمة من منظور تاريخي** ، الكويت ، الثقافة العالمية ، عدد 104 ، كانون الاول 2001 ، ص 55

([2]) بيروخ ، بول ، **المبادئ الاقتصادية المؤسسة للعولمة من منظور تاريخي** ، ص55.

([3]) Panitch , Leo, The State in a changing World , Democratizing Global Capitalism , Copyright of Monthly review (www. ept .com/ egi – bin / epwday198)

([4]) فوكوياما ، فرانسيس ، **نهاية التاريخ والانسان** ، ترجمة فؤاد شاهين واخرون ، بيروت ، مركز الانماء القومي ، 1993 ، ص 253 .

([5]) جفال ، **عماد قوى ومؤسسات العولمة** ، الشرق الاوسط ، بيروت ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، عدد 107 ، صيف 2002 ، ص 33

الاقتصاد العالمي الى تأثر اقتصاديات العالم كافة بالانهيار المالي في الولايات المتحدة عام 2008 وما نتج عنه من كساد اقتصادي طال جميع دول العالم تقريباً .

2. العولمة الثقافية :-

ادت ثورة تكنولوجيا الاتصال الى انتشار وسائط الاتصال المتعددة عبر العالم وإلى ظهور سمات ثقافية عالمية ، تتأثر وتؤثر بالثقافات المحلية ، حيث يرى اوهمي " ان العولمة ومن خلال التطورات التكنولوجية أزالت الحواجز الثقافية والفروق بين القوميات او الحضارات ، وتؤدي الى إضعاف العقد الاجتماعي بين الأفراد والقوميات ، وعملت على مجانسة الثقافات ، وأدت الى ظهور مفهوم المواطنة العالمية والهوية الإنسانية الخالية من الولاءات المحلية والتوترات الاجتماعية الضيقة[1].ويشارك في ذلك الرأي باحثون آخرون حيث يشيرون الى ان جوهر العولمة هو التوحيد النمطي للثقافة العالمية على حساب الثقافة المحلية او الفرعية ([2])

وهناك من يرى ان العولمة انشات نمطا جديداً من السيطرة الثقافية([3]) من خلال محاولة الدول المتقدمة والمسيطرة "استبدال الثقافة المحلية بالثقافة العالمية" [4] وفرض نمط ثقافي معين على المجتمعات والثقافات ، وخصوصاً في دول العالم الثالث من خلال سعيها الى استبدال آليات السيطرة السياسية التي كانت سائدة في فترة الحرب الباردة بآليات جديدة أساسها مالي – ثقافي([5]) . وبهذا فإن العولمة الثقافية تمثل اختراقاً للهوية الوطنية ، وتعمل على افراغ ما هو وطني ، ثقافي من كل مضمون ومحتوى ، كما تعمل على تكريس التفتيت والثنائية في الهوية الثقافية بين النخبة والعامة([6]) . وهو ما اشار اليه العالم روبرتسون حيث يقول " ان العولمة قد أدت الى التنازع بين منظومتين قيمتين إحداهما محلية من خلال الثقافات الفرعية ،

([1]) Ohmac Keneichi , The End Of The Nation State ; The Rise Of Regional Economics New York Free Press 1995.p12

([2]) الشاذلي ، خلاف خلف ، **المجتمع العربي بين مخاطر العولمة الثقافية ، وتحديات ثقافة العولمة** ، شؤون عربية ، عدد 107 ، ايلول 2001 ، ص 97.

([3]) توربون ، جوران ، **العولمات، الابعاد والموجات التاريخية والمؤثرات الاقليمية وتوجيه الحكم المعياري** ، الكويت ، الثقافة العالمية عدد 106 ، ايار 2001 ، ص 30 .

([4]) المسافر، محمود خالد، "**العولمة وواقع الفقير في الوطن العربي**"، شؤون عربية، العدد: 107، سبتمبر/ أيلول، 2001م، ص113.

([5]) غليون ، برهان ، سمير امين ، **ثقافة العولمة وعولمة الثقافة** ، دمشق – سوريا ، دار الفكر ، طبعة ثانية 2000 ، ص 47

([6]) الجابري ، محمد عابد ، **العولمة والهوية الثقافية ، عشر اطروحات** ، ص 16 .

وأخرى عالمية من خلال تجانس الثقافة الكونية ،ويرى ان ثورة الثقافات الفرعية تمثل سعي المجتمع الى تحقيق ذاته في إطار عالمي ، وللدفاع عن نفسها في مواجهة الثقافة الكونية([1]) .

3. العولمة السياسية :-

لعل أهم ما يُشار في موضوع العولمة السياسية هو سيادة الدولة وقدرتها على التحكم في تدفق التكنولوجيا والأفكار والسلع والبشر والأموال عبر حدودها ؟ بالإضافة الى ذلك فان الثورة الهائلة في مجال الاتصالات والمواصلات ، والإعلام والمعلوماتية قد حدت من أهمية حواجز الحدود وقللت من اعتبارات الجغرافيا السياسية لصالح اعتبارات الجغرافيا الاقتصادية ([2]). كما يزداد تاثير ذلك مع تعدد وتشابك الروابط والعلاقات بين الدول بمختلف الأساليب والذي انتج بمجموعة ما أُطلق عليه كوكس (Cox) تدويل الدولة ، وتحويلها الى مؤسسة لتعديل السياسات والممارسات الوطنية لضرورات الاقتصاد العالمي ، حيث اصبحت عملية صنع السياسات عملية فوق قومية تحقيقاً لنموذج الحكم بلا حكومة كما سماه كوك (Govern without Government) ([3]) . كما ان تراجع دور الدولة على الصعيد الداخلي ، من خلال تحجيم قطاعها العام ، وتقليص التزاماتها فيما يتعلق بالرعاية الاجتماعية تجاه مواطنيها " ، والعمل على تحجيم سلطتها السياسية من خلال الدعوة الى تعميم الديمقراطية وحقوق الإنسان([4]) ، اضافة الى إمكانية تدخل المجتمع الدولي من خلال مؤسساته ومنظماته الأممية في الشؤون الداخلية للدولة تحت مسميات مختلفة ومتعددة في ظل بيئة يتداعى فيها سريعاً الخط الفاصل مابين الشؤون الداخلية والخارجية . نتيجة لذلك ، اختلف الباحثون في تاثير العولمة على دور الدولة القومية فمنهم من اعتقد بقرب نهاية الدولة القومية كما يرى اوهمي (Ohemae) ، ان الدولة أصبحت فاقدة لدورها كوحدات مشاركة ، وان آليات سوق رأس المال والعولمة عملت على تقديم قدرتها حتى أصبحت بالغة الهشاشة أمام قرارات تتخذ من مؤسسات غير خاضعة لسيطرتها الفعلية ، وانها تفقد اهم وظائفها الأساسية امام تنامي

([1]) عبد الحي ، وليد ، **في العرب والعالم** ، تحرير احمد الدجاني واخرون ، عمان – الاردن ، مؤسسة عبد الحميد شومان 2001 ، الطبعة الاولى ص 10 .

([2]) توفلر ، الفن وهايدي ، **أشكال الصراعات المقبلة : حضارة المعلوماتية وماقبلها** ، ترجمة صلاح عبد الله ، دار الازمنة الحديثة ، بيروت ، ط1 ، 1998 ، ص 295 ، 301

([3]) Cox , Robert , Global Restructuring , Making Sense of the Changing International political Economy , In political economy and the Changing Global order . Editor Richard Stubbs and Geoffrey Underhill Macmillan press ITD London , 1994 . p49

([4]) Clark , Ian , Globalization and Fragmentation : International Relations in the Twentieth century , Oxford , Oxford University press , 1997 , p 186 , 194

المصالح وتجانس الثقافات ([1]) .وعلى العكس من ذلك يرى مان (Mann) ان الدولة تزداد قوة ، وإنها ستبقى تشكيلاً قوياً في التفاعل المتبادل ، كونها تؤمن معظم الأنظمة والتشريعات السياسية التي تتطلبها العولمة ، وان المشاعر القومية تتغلب دائماً على التكامل الاقتصادي ، ولذلك ستفرض العولمة أشكالا جديدة من تدخل الدولة لحل الخلافات التي تتطلب مفاوضات بين الدول ، باعتبارها القوة الوحيدة التي تتمتع بالقوة التنظيمية والتشريعية على أراضيها وفي أجوائها ([2]).

المطلب الثاني :مؤشرات العولمة :

تُعبر مؤشرات العولمة عن مدى تفاعل الدولة عالمياً اقتصادياً وسياسياً وثقافياً ، وتستخدم هذه المؤشرات لقياس مدى هذا التفاعل ، ويعتمد اختيار هذه المؤشرات على مدى توفر المعلومات ومصادرها ، والجهة التي تقوم بالقياس ، حيث يتم التعبير عن هذا القياس بتنظيم جدول يبين ترتيب الدول من حيث مستوى تفاعلها العالمي ويسمى عادة بجدول العولمة العالمي (Globalization Index) . أما اهم الجهات التي تقوم بتنظيم جداول تقيس مدى عولمة دول العالم فهي كما يلي :-

1. مؤسسة كيرني(A.T.Kearney) ومجلة السياسة الخارجية(Foreign Policy Magazine) ([3]) :-

بدأت هذه المؤسسة بإصدار قوائم العولمة سنويا منذ عام 2000 ، وتقيس هذه القوائم مدى اندماج وتفاعل الدولة عالمياً ، من خلال قياس مؤشرات التكامل الاقتصادي ، والارتباط الفردي ، والتكنولوجي والسياسي ، والجدول (2-5) يبين العناصر الرئيسية والمؤشرات الفرعية التي تقيس العولمة ([4]) .

([1]) اوهمي ، كينتشي ، **نهاية الدولة القومية في العولمة الطوفان ام الانقاذ ؟** الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية ، ترجمة فاضل جتكر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ط1 ، 2004 ، ص 366 – 367

([2]) مان ، ميشيل ، **العولمة والحادي عشر من سبتمبر** ، **الثقافة العالمية** ، الكويت، العدد 119 ، 2003، ص 63 ، 69 .

([3]) (A.T.Kearney) : هي مؤسسة غير حكومية ، أما مجلة (Foreign Policy) السياسة الخارجية التي تتخصص بالفكر والاقتصاد والسياسة ، تصدر عن مؤسسة كارنجي للسلام العالمي في العاصمة الامريكية واشنطن . وتوزع باكثر من 160 دولة في العالم باللغات الانجليزية : العربية ، البلغارية ، الفرنسية ، اليابانية ، الكورية ، البرتغالية ، والاسبانية .

([4]) اخذت المعلومات من الموقع الالكتروني www.Foreign Policy .com / globalization Index او www.atKearney .Com / shared – res/ pdf/2007 G- Index .PDF .

ولقد أجرت مؤسسة (A.T.Kearney) تعديلات عدة على عدد وطبيعة المؤشرات التي استخدمتها لبناء قائمة العولمة ، فقد اعتمدت 14 مؤشراً لقياس العولمة لعام 2004 ، و13 مؤشراً لعام 2003 ، و12 مؤشراً للأعوام 2005 وحتى 2007([1]) . وكانت القائمة التي تصدرها تشمل 62 دولة حتى عام 2006 ، إلا أن قائمتها عام 2007 اشتملت على 72 دولة تمثل 88% من سكان العالم ، و97% من الناتج الإجمالي العالمي ([2]) .

الجدول (2-5) ([3])

مؤشرات العولمة لمؤسسة (A.T.Kearney & Foreign Policy)

العناصر الرئيسية	المؤشرات	وزن المؤشر الفرعي ([4])	وزن المؤشر الرئيسي
التكامل الاقتصادي	أ. الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	3	5
	ب. التجارة الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي .	2	
الاتصال الفردي الارتباط	أ. عدد السياح والمسافرون القادمون والمغادرون كنسبة من عدد السكان	1	3
	ب. عدد المكالمات الهاتفية الدولية لكل فرد محسوبة بالدقائق ومقسومة على عدد السكان	1	
	ج. قيمة الحوالات المالية الداخلة والخارجة الشخصية (ومن ضمنها مخصصات العاملين ، وتعويضاتهم ، وكل التحويلات الفردية غير الحكومية) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي .	1	
الاتصال التكنولوجي	أ. عدد مستخدمي الانترنت كنسبة من عدد السكان .	1/3	1
	ب. عدد خادمات الانترنت المتوفرة لكل مليون مواطن	1/3	
	ج. عدد الخادمات الأمنية [الشبكات] والتي يمكن أن يتم خلالها التحويلات المالية لكل مليون مواطن	1/3	
الارتباط السياسي	أ. عضوية الدولة في المنظمات الدولية التمثيلية ، عدد هذه المنظمات	1/4	1
	ب. مساهمات الدولة ، المالية والفردية في مهمات الأمم المتحدة للسلام	1/4	
	ج. مصادقة الدولة على عدد مختار من المعاهدات الدولية ، عدد هذه المنظمات	1/4	
	د. الحوالات الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي .([5])	1/4	

([1]) اخذت المعلومات من الموقع الالكتروني www.Foreign Policy .com / globalization Index
او . www.atKearney .Com / shared – res/ pdf/2007 G- Index .PDF

([2]) اخذت المعلومات من الموقع الالكتروني www.Foreign Policy .com / globalization Index
او . www.atKearney .Com / shared – res/ pdf/2007 G- Index .PDF

([3]) اخذت المعلومات من المواقع الالكترونية التالية :
www.Foreign Policy . com / Globaliztoin Index / 2007
www. At Kearney . com / G 2007 / Index / pdf

([4]) مساهمات الدولة المالية تؤخذ كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي للدولة ، ومساهمات الدولة الفردية تؤخذ كنسبة من عدد السكان الدولة .

([5]) الموقع الالكتروني www.Foreign Policy .com / Globalization Index / 2007
www.At Kearney .com / G 2007 / Index /Pdf .

وبالرغم من الخبرة الواسعة التي تتمتع بها مؤسسة(A.T.Kearney) ، **إلا أنها لم تحدد الكيفية** التي اختارت من خلالها مؤشرات وأوزان العولمة، إضافة إلى عدم شمول أي مؤشرات للعولمة الثقافية، لصعوبة إيجاد قراءات دقيقة لمثل هذه المؤشرات. بالإضافة إلى ذلك فإن ما سمته (A.T.Kearney) بمعامل القياس (Scale Factor)، والذي بني على أساس عام (1998) وأعطته رقم 100 ، لا يعرف كيف تم التوصل إليه، ولماذا تم اعتماد عام 1998 كسنة أساس لمثل هذا المقياس.

ويبقى التساؤل الاهم هل قائمة العولمة التي تصدرها هذه المؤسسة تمثل فعلاً واقع العولمة ؟

أما أهم الانتقادات المنهجية التي توجه إلى قائمة (A.T.Kearney) **للعولمة فهي :**

1 . في قياسها لمؤشر التجارة الخارجية (كامل الصادرات والواردات) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، فإن الدول ذات حجم السكان الكبير ، وذات الاقتصاد المتنوع سوف تظهر بأنها تتاجر بشكل أقل من الدول ذات عدد السكان الاقل وذات الاقتصاد المعتمد على سلع وخدمات محددة، فعلى سبيل المثال لو أخذنا هولندا والولايات المتحدة كمثال على دولتين تفرضان جمارك قليلة على وارداتهما، ففي عام 2001 سجلت هولندا 129% من الناتج الإجمالي في مؤشر التجارة وسجلت الولايات المتحدة 23% . والسؤال هنا هل فعلاً هولندا حقيقة منفتحة تجارياً على العالم بمقدار خمسة أضعاف الولايات المتحدة ؟ [1] من هنا تظهر مشكلة اعتماد التجارة كنسبة من الناتج القومي الإجمالي والفرق بين الدول قليلة السكان وكبيرة السكان، وينسحب ذلك على قائمة الدول الواردة في قائمة كيرني للعام 2007 والتي تظهران ضمن أول 10 دول في قائمة العولمة 8 دول صغيرة .

2 . في قياسها لمؤشر مساهمات الدولة في قوات حفظ السلام عدد الأفراد كنسبة من عدد سكان الدولة. هذا يعني أن الدول الكبيرة في عدد السكان سيكون مؤشرها أقل من الدول التي عدد سكانها أقل . فلو تساوت الأردن مع الهند في عدد أفراد قوات حفظ السلام وبأخذ هذا العدد كنسبة من عدد السكان لتقدمت الأردن على الهند بمئتي ضعف . فهل هذا دليل على أن الأردن متقدم على الهند بمئتي ضعف في المؤشر السياسي للعولمة ؟

---

(1) Lockwood , B(2004) ,How Robust the Foreign Policy -- Kearney Globalization Index ?, The World Economy 27, 507 – 23

2. قائمة مؤسسة كوف (Kof) لقياس العولمة لعام 2008 :

يُصدر هذه القائمة بشكل سنوي وفي بداية كل عام، المعهد الاقتـصادي السويـسري (Kof) كوف، حيث أصدر أول قائمة للعولمة عام 2002([1]) ، وتشمل قائمة العولمـة للعـام 2008، 122 دولة، وتغطي الفترة من 1970 – 2005،. وتحسب هذه القائمة على أساس 24 مؤشراً محسوبة بطريقة تمكن من المقارنة لنفس الدولة طيلة الفترات السابقة، كما تتألف قائمة مؤسسة كوف للعولمة من ثلاثة عناصر رئيسية هي، العولمـة الاقتـصادية، العولمـة الاجتماعيـة، والعولمة السياسية والمؤشرات المعبرة عنها .

– بُنيت قائمة كوف للعولمة لعام 2008 على أساس معلومات 2005 عن جميع الدول. ويتم جدولة المعلومات على جدول مقياس من 1 – 100 حيث 100 هي القيمة الأعلـى للمتغيـر محسوباً على طول الفترة من 1970 – 2005([2]) ، وواحد هي القيمة الدنيا، والقيم العليا على هذا المقياس تعني أن الدولة أكثر تفاعلاً مع العولمة .

– أما أوزان العناصر والمؤشرات فيتم تحديدها باستخدام أسلوب تحليل العناصر الأساسية لكل الدول ولكامل الفترة ([3]) . ثم يتم تحليل المؤشرات المتغيرة والمتنوعـة لكـل عنـصر مـن العناصر . ثم تحدد الأوزان بطريقة تمكن من تضخيم الاختلاف في ناتج العنصر الأساسـي بحيث تُظهر القائمة كامل الاختلاف بقدر الإمكان ([4]) . ويجري ذلك على المؤشرات الفرعية حتى يتم الوصول إلى كامل قائمة العولمة .

([1]) Kof Index Of Globalization , Business Cycle research Unit of Swiss Federal Institute Of Technology, Zurich Http: // www.globaliztion .Kof .ch/ static/ pdf / rankings- 2007 . pdf

([2]) تم حساب اوزان العولمة لمتغيرات الدول في قائمة كوف للعولمة عام 2002 باستخدام المعادلة [(قيمة المؤشر الفرعي للدولة – القيمة الدنيا للمؤشر الفرعي) مقسومة على (القيمة العليا للمؤشر – القيمة الدنيا للمؤشر)] وضرب الناتج في 10 . هذه المعادلة سيئتها ان المتغيرات تتأثر باتساع او قلة توزيع القيم الدنيا والعليا ، ونتيجة لذلك تتأثر نتائج حساب قيمة العولمة للدول وترتيبها . وهو ما تم تلافيه في حساب هذه القيم في قائمة هذا العام .

([3]) هناك تغير منهجي في قائمة هذا العام عن العام 2002 ، فالمتغيرات التي كانت تعاير جماعيا لكل سنة ، أصبحت تعاير لكامل الفترة ، وفي هذه الحالة تعطي مقارنة افضل على طول الفترة ولكن سيئتها انها تتأثر القائمة باحتوائها السنوات الإضافية .

([4]) في قائمة 2002 ، حسبت الاوزان على اساس عام 2000 واستخدمت لحساب المتغيرات حتى عام 1971 في هذه القائمة تم حساب الاوزان على اساس كل المعلومات المتوفرة حاليا عن جميع الدول .

- تحسب القائمة على أساس سنوي، ويتم حسابها بشكل حسابي خطي لاستكمال المعلومات الناقصة قبل بدء تطبيق عملية إعطاء الوزن للمتغيرات، بعد ذلك يتم تعبئة المعلومات الناقصة للعينات باستخدام آخر معلومات متوفرة حول المتغير عن الدولة بدلاً من استخدام الحساب الخطي لإيجادها([1]) . وعندما تكون المعلومات مفقودة عن كامل فترة الحساب للدولة، فإن الأوزان تصبح صفرا لأخذ ذلك بعين الاعتبار. وعندما يُوضع صفر في القائمة تكون المعلومة غير داخلة في وزن المتغير وتُوضع أمام الدولة صفر في القائمة ولا يحسب لها وزن، وفي القائمة إذا كانت نسبة المعلومات عن الدولة مفقودة تزيد عن الثلث ؛ فإن الدولة يوضع أمامها فراغ ولا يحسب لها وزن في القائمة . والجدول (2-6) يبين العناصر والمؤشرات وأوزانها المعتمدة في قياس قائمة كوف للعولمة للعام 2008([2]) .

وفي قياسها للعولمة الاقتصادية، استخدمت مؤسسة كوف مؤشرين فرعين هما: مؤشر الحركات الاقتصادية الحقيقية ، ومؤشر الحواجز الاقتصادية المتمثلة بالضرائب المخفية على الاستيراد او راس المال ، ونسبة الجمارك والضرائب على التجارة الدولية وهي تقيس السياسة الاقتصادية بالاضافة الى حركة الاقتصاد ، واعتمدت على تقارير البنك الدولي حول تلك الحواجز والتحديدات ، واعتمدت على (جي ورتني لوسون)في اعطاء الوزن للجمارك حيث اعطوا 10 للدول التي لا تفرض اي ضرائب

واعتمدت في مجال قياس العولمة الاجتماعية مؤشرات الاتصال الفردي ، وحرية حركة المعلومات والافكار والتقارب الثقافي وبذلك تكون مؤسسة كوف ادخلت العولمة الثقافية في قياس العولمة على عكس اث كيرني ، وبالرغم من صعوبة قياس مؤشرات هذه العولمة ، حيث انها اعتمدت عدد مطاعم ماكدونالز في الدولة كنوع من العولمة الثقافية معتمدة على (Saich 2000, p. 209) كون العولمة الثقافية بجملها تتمثل في سيادة المنتجات الثقافية الامركية ، وبنفس المعنى تم اعتماد عدد (Ikea) في الدولة . واعتمد معهد كوف على اسلوب (A. T.Kearney) عام 2001 في حساب المؤشرات السياسية ، (عدد السفارات في الدولة ، وعضوية الدولة في المنظمات الدولية وعدد المهمات الدولية لحفظ السلام التي شاركت لها الدولة) .

([1]) لاحظ ان ذلك يمثل تغير منهجي بالنسبة لقائمة العولمة 2005 ، والذي تم مقاربة المعلومات المفقودة فيها ، حواجز الاستيراد المخفية ، ، قيمة الجمارك ، حواجز حسابات راس المال ، عدد السفارات في الدولة ، العضوية في المنظمات الدولية ، اعداد الاجانب ، تكلفة المكالمات الهاتفية للولايات المتحدة وعدد مطاعم ماكدونالز

([2]) Kof Index Of Globalization , Business Cycle research Unit of Swiss Federal

الجدول (2-6)

العناصر الرئيسية والفرعية وأوزانها لقائمة كوف للعولمة لعام 2008

التسلسل	العناصر الرئيسية	العناصر الفرعية	المؤشرات	الأوزان
1	العولمة الاقتصادية			%36
		أ. الحركات الحقيقية (Actual Flows)		%50
			التجارة كنسبة من الناتج الاجمالي(GDP)	%18
			الاستثمارات الاجنبية المباشرة نقد كنسبة من GDP	%21
			الاستثمارات الاجنبية المباشرة اسهم كنسبة من GDP	%22
			الاستثمارات بالاوراق المالية كنسبةGDP	%19
			نسبة المدفوعات للعمال الاجانب كنسبة من GDP	%20
		ب. التحديدات الاقتصادية		%50
			محددات الاستيراد المخفية	%24
			متوسط النسبة الجمركية	%28
			الضرائب على التجارة الدولية كنسبة من الدخل	%27
			المحددات على حسابات رأس المال	%20
2	العولمة الاجتماعية			%38
		أ. المعلومات عن الاتصال الفردي		%30
			المكالمات الدولية الخارجة من الدولة	%13
			التحويلات كنسبة من GDP	%6
			السياحة الدولية	%28
			الاجانب كنسبة من عدد السكان	%26
			الرسائل الدولية (per Capita)	%28
		ب. المعلومات عن حركة الافكار		%35
			مستخدمي الانترنت (لكل 1000 شخص)	%25
			خط تليفون (لكل 1000 شخص)	%25
			التجارة في الجرائد كنسبة من GDP	%21
			عدد اجهزة الراديو لكل 1000 شخص	%29
		ج. المعلومات عن التقارب الثقافي		%35
			عدد مطاعم ماكدونالز (Per capita)	%40
			عدد (Ikea) في الدولة	%41
			التجارة في الكتب كنسبة من GPD	%19
3	العولمة السياسية			%25
			عدد السفارات في الدولة	%35
			عضوية الدولة في المنظمات الدولية	%36
			المشاركة في مهمات حفظ السلام الدولية	%29

المصدر : Drcher, Axil; Noel Gaston and pim Martens, ,Measuring Globalization .Gauging its consequence , New York ; Springe2008

3. قائمة The Center for the study of Globalization and Regionalization للعولمة (CSGR) : ([1]) تصدر هذه القائمة عن مركز دراسات العولمة والاقليمية ، وفي اخر قائمة اصدرتها CSGR للعولمة اعتمدت على مؤشرات عام 2005 والتي استندت في معظمها على مصادر عالمية مثل : البنك الدولي او صندوق النقد الدولي او اتحاد الاتصالات العالمي ، او كتاب الحقيقة الصادر عنCIA . اما المؤشرات الفرعية التي اعتمدتها فهي (16) مؤشراً موزعة على العناصر الرئيسية الثلاثة للعولمة وهي العولمة الاقتصادية(4) مؤشرات ، والعولمة الاجتماعية (9) مؤشرات والعولمة السياسية(3) مؤشرات. والجدول (2-7) يبين هذه المؤشرات ومفهومها واوزانها والمتوسط الدولي لها .

اختارت مؤسسة (CSGR) في اعطائها اوزان المؤشرات اسلوباً علمياً يسمى الاوزان الاحصائية المثلى (Statically optimal Weights) ([2])، والتي تعطي الباحث حيادية في القياس ، وهي تختلف بذلك عن الاوزان التي اعطاها ات كيرني والتي كانت تعتمد على الخبرة العملية لباحثيها ، وكوف الذي اعتمد مبدأ التحليل الاساسي لعناصر المتغيرات او ما يسمى (Principal Components Analysis)) . وبالرغم من ذكرها لأسلوب حساب الاوزان للمتغيرات، الا انها لم تبين الكيفية العملية لكيفية حساب تلك الاوزان، في حسابها لقيمة مؤشرات العولمة اعتمدت CSGR للتغلب على معضلة نتائج التقسيم على (GNP) واعطاء قيم غير منطقية شبيهه بالمثال الذي اشرنا اليه سابقاً في (قياس انفتاح التجارة ما بين هولندا والولايات المتحدة)، باعتمادها ما يسمى المربعات الدنيا التنازلية (Least Squares Regression) ([3]) .وبهذا الاسلوب تعتقد CSGR انها تتغلب على الاخطاء الناتجة عن عوامل مثل عدم وجود منافذ بحرية لبعض الدول، وتاثيرها على تجارتها عند مقارنتها بدول اخرى تمتلك مثل هذه المنافذ .

وفي علاجها للمعلومات الناقصة عن الدول اعتمدت اسلوب المقاربة الخطية او ما يسمى(Linear Interpolation)) لتوفير المعلومات الناقصة([4]) ، وفي حالة وجود مشكلة توفر بعض المعلومات عن الدولة ، وعدم توفرها لباقي المعلومات ، اعتمدت معلومات السنة السابقة للمعلومات الناقصة في حالة عدم التمكن من استخدام المقاربة الخطية .

([1]) الموقع الالكتروني www. CSGR Globalization index .com

([2]) الموقع الالكتروني www. CSGR Globalization index .com

([3]) Pritchett, L , Measuring outward orientation in LDCS : can it be done ? Journal of Development Economics , 1996 , p. 49 , 307 – 335

([4]) www . CSGR Globalization Index .com

الجدول (2-7)

عناصر ومؤشرات وأوزان مؤشرات العولمة التي اعتمدت من قبل CSGR

التسلسل	العناصر الرئيسية	المؤشرات	مفهوم المؤشرات	المتوسط الدولي	اوزان المؤشرات
1	العولمة الاقتصادية	التجارة	الصادرات والواردات كنسبة من GDP	% 83.29	0.418
		الاستثمارات الاجنبية المباشرة FDI	تحسب جميع الاستثمارات كنسبة من GDP	% 2.35	0.092
		الاستثمارات المالية Portfolio investment	تحسب كنسبة GDP	% 3.22	0.220
		الدخل	تعويضات الاجانب + الدخل الاستثماري المتحقق من الاستثمار الأجنبي + تعويضات عمال الدولة في الدول الاجنبية + الدخل المتأتي من الاستثمار الاجنبي في الدولة وتحسب كنسبة من GDP	% 9.12	0.270
2	العولمة الاجتماعية	الاتصال الفردي	-	-	0.331
		الاسهم الاجنبية	قيمة الاسهم الاجنبية كنسبة من اسهم جميع السكان	% 6.65	0.266
		حركة الاجانب الى الدولة	نسبة حركة الاجانب الى الدولة كنسبة الى عدد السكان	% 0.5	0.629
		مدفوعات العمال	قيمة مدفوعات العمال كنسبة من GDP	% 3.11	0.079
		السياح	عدد السياح الداخلين والمغادرين كنسبة من عدد السكان	% 57.15	0.026
		الافكار	-	-	0.669
		المكالمات الدولية	عدد دقائق المكالمات الدولية الى مجموع السكان	0.059	0.004
		مستخدمي الانترنت	نسبة مستخدمي الانترنت من حجم السكان	% 3.97	0.303
		الافلام	عدد الافلام المستورده والمصدره	%310.92	0.061
		الكتب والجرائد	قيمة الكتب والجرائد المستوردة والمصدرة لكل مليون من السكان بالدولار الامريكي	% 10.08	0.577
		الرسائل البريدية	عدد الرسائل الدولية المستقبلة والمرسلة لكل مليون مواطن	% 25.76	0.054
.3	العولمة السياسية				
		عدد السفارات	عدد السفارات الاجنبية في الدولة	% 34.16	0.378
		مهمات حفظ السلام الدولية	عدد مهمات حفظ السلام الدولية	%1.16	%357
		المنظمات الدولية	عدد المنظمات الدولية التي لها فيها الدولة عضوية	%40.70	0.266

المصدر: www . CSGR Globalization Index .com

المطلب الثالث

قياس العولمة

المقصود بقياس العولمة هو الخطوات والمراحل التي تمر بها لتنظيم قائمة بالدول حسب تفاعلها وانفتاحها على باقي دول العالم ؛ أي مدى عولمة تلك الدولة ، من خلال قياس مؤشرات تحددها الجهة التي تقوم بالقياس ،وهذه الخطوات هي :-

1) الحكم على تحديد المؤشرات والعناصر التي سيتم قياسها،لقياس العولمة . وفي هذا المجال لم تذكر أي من المؤسسات التي أشرنا إليها سابقا وهي آت كيرني وكوف وCSGR الكيفية التي اختارت بها هذه المؤشرات أو أسس الاختيار، وإنما بينت المؤشرات التي قامت باختيارها لقياس العولمة وتنظيم قائمة العولمة للدول المختلفة .
2) إيجاد مقياس كمي للمؤشرات السابقة، أي إيجاد قيم كمية للدول يبنى عليها قياس تلك المؤشرات وحسابها للدول المختلفة، وفي هذا المجال فان توفر المعلومات اللازمة عن الدول المختلفة هي محدد هام ورئيسي في اختيار تلك المؤشرات، وكما بينا سابقا.
3) يتم معايرة تلك المؤشرات بما يعرف بالمعايرة الجماعية (Panel Normalization) للتخلص من الوحدات المختلفة للقياس ،وللتغلب على معضلة اختلاف وحدات القياس المختلفة للمؤشرات والمتغيرات المستخدمة في القياس .
4) يتم حساب معدل أو وزن معدل للمؤشرات المعايرة ،لاعطاء وزن كمي للمؤشر لكل دولة في كل سنة .
5) يتم جمع الاوزان لكل دولة من جميع المؤشرات للوصول الى ترتيب الدولة في قائمة العولمة التي تصدر، والدولة التي تحصل على أعلى الارقام تكون الدولة التي تحتل المرتبة الاولى في القائمة والتي تدل على مدى تفاعلها مع العولمة .

اتبعت جميع المؤسسات التي ذكرناها سابقا الخطوات أعلاه في اصدارها لقوائمها للعولمة مع بعض الفوارق فيما بينها في اجراء بعض التعديلات في حسابها لاوزان المؤشرات واختيارها للمؤشرات المختلفة لقياس العولمة ، وشمولها لمؤشرات أكثر من بعضها البعض فمثلاً آت كيرني اختار 12مؤشراً ، وكوف اختار 24 مؤشراً وCSGR اختار16 مؤشراً ، وفي جميع الاحوال فان الجميع حاولوا التوصل الى افضل وسائل لقياس مدى عولمة الدول، من خلال إيجاد مقياس يتمتع بالدقة والمصداقية معتمدين على ما يتوفر لديهم من خبرات ومعلومات مختلفة ولذلك فإن الباحث لم يتوصل إلى أساس علمي لتفضيله أي من هذه القوائم ، ولذلك فإنه في اختياره لقياس عولمة دول العينة التي سيدرسها، سيقوم بعمل قائمة تبين

ترتيب تلك الدول في القوائم الثلاثة. وبذلك يتخلص من أي تحيز تجاه أي من هـذه القـوائم ويثري بحثه ويبين ترتيب دول العينة من حيث مدى تفاعلها مـع العولمـة ومـدى تأثرهـا وتأثيرها من خلال بيان ترتيبها في تلك القوائم، علماً بان القوائم التي سيعتمد عليها هي آخر قوائم صادرة عن A.T.Kearney للعام 2007 وتعتمد على معلومات عام 2005 عن الدول المختلفة، وكوف 2008 والتي تعتمد معلومات عام 2005 عن الـدول المختلفـة. وقائمـة CSGR التي صدرت عام 2007 وتعتمد معلومات عام 2005 عن الدول المختلفة .

الفصل الثالث

الدراسة التطبيقية لقياس قوة الدولة ودرجة العولمة

المبحث الأول

قياس قوة الدولة

يشمل هذا المبحث على تحديد دول العينة والتي سيتم قياس قوتها وعمل جدوال بالمؤشرات التي تم قياسها لتحديد العوامل المادية والمعنوية المشكلة لقوة الدولة والتي تم الاشارة اليها في الفصل السابق .

المطلب الاول تحديد واختيار دول العينة

تم اختيار دول العينة من قبل الباحث حيث تكون ممثلة جغرافيا لجميع دول العالم المؤثرة وتعبر عن مدى تأثير العولمة على قوة الدولة القومية . ولذلك فقد تم اختيار سبعة عشر دولة كعينة لقياس قوتها ودرجة تفاعلها مع العولمة ، تتوزع على القارات وهي :- الولايات المتحدة الامريكية ، البرازيل ، بريطانيا ، فرنسا ، اسبانيا، بولندا ، مصر ، نيجيريا ، تونس ، الصين ، اليابان ، ايران ، تركيا ، السعودية ، اسرائيل ، الاردن ، اندونيسيا .

المطلب الثاني : قياس العوامل المادية

تم قياس العوامل المادية من خلال أربعه عناصر رئيسية هي : القدرة الاقتصادية ، القدرة العسكرية ، القدرة الاتصالية ، القدرة الحيوية وكما يلي :

1. قياس القدرة الاقتصادية :

تم قياس القدرة الاقتصادية من خلال 21 عنصر ومؤشرا تم تجميعها في ثلاثة عشر عنصراً فرعياً ، حيث أسفر قياس القوة الاقتصادية لدول العينة عن النتائج المبينة في الجدول (3-1)

الجدول (3-1)

قياس القدرة الاقتصادية لدول العينة

التسلسل	الدولة	وزن القدرة الاقتصادية	الوزن المعياري للقدرة الاقتصادية	الوزن المعياري النهائي للقدرة الاقتصادية
1	الولايات المتحدة	×0.284	6,894	1,958
2	الصين	×0.284	5,985	1,700
3	السعودية	×0.284	5,188	1,473
4	إيران	×0.284	4,964	1,410
5	اليابان	×0.284	4,477	1,271
6	البرازيل	×0.284	4,461	1,267
7	فرنسا	×0.284	4,316	1,226
8	بريطانيا	×0.284	4,292	1,219
9	نيجيريا	×0.284	4,238	1,204
10	اسبانيا	×0.284	4,223	1,199
11	اندونيسيا	×0.284	4,210	1,196
12	بولندا	×0.284	4,200	1,193
13	مصر	×0.284	4,120	1,170
14	إسرائيل	×0.284	4,068	1,155
15	تركيا	×0.284	4,05	1,150
16	تونس	×0.284	3,915	1,112
17	الأردن	×0.284	3,747	1,064

يظهر الجدول أن الولايات المتحدة احتلت المركز الأول من حيث القدرة الاقتصادية وجـاءت الصين بعدها في المركز الثاني والمملكة العربية السعودية في المركز الثالث كما جاء ترتيب باقي دول العينة كما هو موضح في الجدول واحتل الأردن المركز الأخير أي رقم سبعه عشر من حيث القدرة الاقتصادية .أما تحليل العناصر الفرعية للقدرة الاقتصادية وعددها 13 عنصر والتي تم قياسها بعد دمج المؤشرات الفرعية التي تعبر عن تلك العناصر وكما هي مبينه فـي الجدول (3-2)

الجدول (3-2)

قياس وزن عناصر القدرة الاقتصادية

عناصر القدرة الاقتصادية / دول عينة الدراسة	القيمة المعيارية للعنصر لدى كل دولة × وزن العنصر								
	الولايات المتحدة	البرازيل	بريطانيا	فرنسا	اسبانيا	بولندا	مصر	نيجيريا	تونس
1- حجم الناتج المحلي الإجمالي GNP	0.125×6.8 1 0.85=	0.125×3.26 6 0.408=	×3.350 4 0.419=0.125	0.125×3.32 5 0.415=	0.125×3.11 7 0.389=	0.125×2.9 11 0.363=	0.125×2.83 13 0.354=	0.125×2.8 14 0.350=	0.125×2.74 16 0.343=
2- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	012×4.9 1 0.588=	0.12×2.18 11 0.262=	0.125×4.09 2 0.419=	0.12×3.95 4 0.474=	0.12×3.72 5 0.446=	0.12×2.68 8 0.322=	0.12×1.86 13 0.223=	0.12×1.6 17 0.192=	0.12×2.11 12 0.253=
3- القاعدة الصناعية	0.108×5.23 10 0.565=	0.108×5.67 8 0.612=	0.108×4.49 16 0.485=	0.108×4.72 15 0.510=	0.108×5.2 12 0.562=	0.108×5.37 9 0.580=	0.108×5.96 7 0.644=	0.108×6.78 3 0.732=	0.108×4.83 5 0.337=
4 معدل النمو السنوي للإنتاج	0.108×1.21 15 0.131=	0.108×2.47 7 0.267=	0.108×1.21 15 0.131=	0.108×1.64 17 0.177=	0.108×1.92 12 0.207=	0.108×3.61 2 0.390=	0.108×3.21 4 0.347=	0.108×2.04 11 0.220=	0.108×3.12 5 0.337=
5- حجم إنتاج مصادر الطاقة	0.102×12.67 1 1.292=	0.102×6.25 8 0.638=	0.714 =0.102×7 5	0.102×5.69 13 0.580=	0.102×5.67 15 0.578=	0.102×5.72 11 0.583=	0.102×6.24 9 0.637=	0.102×6.64 7 00.677=	0.102×5.7 12 0.581=
6- حجم احتياطي مصادر الطاقة	0.097×7.36 4 0.714=	0.097×6.4 8 0.621=	0.097×6.28 9 0.609=	0.097×6.19 10 0.600=	0.097×6.14 15 0.596=	0.097×6.17 11 0.599=	0.097×6.45 7 0.626=	0.097×7.59 3 0.736=	0.097×6.17 11 0.599=
7- المعدل السنوي لإنتاج الطاقة	0.07×6.46 1 0.452=	0.07×3.224 5 0.227=	0.07×3.22 6 0.225=	0.07×3.33 4 0.233=	0.07×3.12 7 0.218=	0.07×3.02 10 0.211=	0.07×2.98 13 0.209=	0.07×2.91 15 0.204=	0.07×2.9 16 0.203=
8- نسبة الأراضي المزروعة إلى حجم السكان	0.06×13.53 1 0.812=	0.06×23. 4 0.0434=	0.06×6.39 6 0.383=	0.06×7.49 3 0.449=	0.06×6.85 5 0.411=	0.06×5.98 10 0.359=	0.06×5.53 16 0.332=	0.06×6.28 7 0.377=	0.06×5.84 12 0.350=
9- مساحة الأراضي الصالحة للزراعة	0.05×6.28 1 0.314=	0.05×3.93 3 0.197=	0.05×2.83 11 0.142=	0.05×3.1 7 0.155=	0.150 =0.05×3 9	0.05×2.98 10 0.149=	0.05×2.78 14 0.139=	0.05×3.35 4 0.168=	0.05×2.78 14 0.139=
10- المعدل السنوي لاستهلاك الطاقة	0.50×12.46 2 0.241=	0.050×5.18 12 0.259=	0.05×6.94 6 0.347=	0.05×7.12 4 0.356=	0.05×6.22 7 0.311=	0.05×5.9 10 0.295=	0.05×5.01 13 0.254=	0.05×4.71 17 0.236=	0.05×4.95 16 0.248=
11- متوسط الإنتاجية السنوية للحبوب	0.40×6.03 2 0.241=	0.04×3.38 5 0.135=	0.04×3.04 8 0.122=	0.04×3.43 3 0.137=	0.04×3.06 8 0.122=	0.04خ3.09 7 0.124=	0.04×3.02 11 0.121=	0.04×3.04 8 0.122=	0.04×2.88 14 0.115=
12- حجم الإنتاج من المعادن الإستراتيجية	0.04×4.24 2 0.170=	0×7.593 1 0.304=	0.04×3.356 10 0.134=	0.04×3.357 10 0.134=	0.04×3.363 7 0.135=	0.04×3.369 7 0.135=	0.04×3.392 5 0.136=	0.04×3.357 10 0.134=	0.04×3.359 10 0.134=
13- مساحة الأراضي المروية بانتظام وتمسبتها من المساحة المزروعة	0.03×4.707 1 0.142=	0.03×3.216 8 0.097=	0.03×3.005 13 0.090=	0.03×3.191 9 0.096=	0.03×3.281 6 0.098=	0.03×2.999 13 0.090=	0.03×3.254 6 0.098=	0.03×3.013 13 0.090=	0.03×33.022 12 0.091=
المجموع النهائي	6.894 1	4.461 6	4.292 8	4.316 7	4.223 10	4.200 12	4.12 13	4.238 9	3.915 16

عناصر القدرة الاقتصادية / دول عينة الدراسة	القيمة المعيارية للعنصر لدى كل دولة × وزن العنصر							
	الصين	اليابان	إيران	تركيا	السعودية	إسرائيل	الأردن	التونيسيا
1- حجم الناتج المحلي الإجمالي GNP	0.125×4.78 2 0.598=	0.125×3.98 3 0.498=	0.125×2.94 10 0.368=	0.125×3.06 82 0.383=	0.125×2.88 12 0.360=	0.125×2.77 15 0.346=	0.125×2.72 17 0.340=	0.125×2.96 9 0.370=
2- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	0.12×1.85 14 0.222=	0.12×3.98 3 0.478=	0.12×2.25 10 0.270=	0.12×2.42 9 0.290=	0.12×3.2 7 0.384=	0.12×3.39 6 0.407=	0.12×1.82 15 0.218=	0.12×14.72 16 0.206=
3- القاعدة الصناعية	0.108×10.33 1 1.116=	0.108× 6.47 4 0.699=	0.108×6.11 6 0.660=	0.108×5.13 13 0.554=	0.108×7.8 2 0.842=	0.108×5.21 11 0.563=	0.108×3.72 17 0.402=	0.108×6.35 5 0.686=
4 معدل النمو السنوي للإنتاج	0.108×4.89 1 0.528=	0.108×1.44 14 0.156=	0.108خ2.44 8 0.264=	0.108×2.61 6 0.282=	0.108×0.76 17 0.082=	0.108×2.24 10 0.242=	0.108×3.26 3 0.352=	0.108خ2.41 9 0.260
5- حجم إنتاج مصادر الطاقة	0.102×7.39 4 0.754=	0.102×5.74 10 0.586=	0.102×7.89 3 0.805=	0.102خ5.68 14 0.579=	0.102×9.91 2 1.011=	0.102×5.67 15 0.578=	0.102×5.66 17 0.577=	0.102×6.66 6 0.679=
6- حجم احتياطي مصادر الطاقة	0.097×6.73 5 0.653=	0.097×6.16 13 0.598=	0.097×12.45 1 1.208=	0.097×6.14 15 0.596=	0.097×11.14 2 1.081=	0.097×6.15 142 0.597=	0.097×6.14 15 0.596=	0.097×6.62 6 0.642=
7- المعدل السنوي لإنتاج الطاقة	0.07×5.75 2 0.403=	0.07×3.79 3 0.265=	0.07×3.04 8 0.213=	0.07×3.02 10 0.211=	0.07×3.03 9 0.212=	0.07×2.93 14 0.205=	0.07×2.9 16 0.203=	0.07×3 12 0.210=
8- نسبة الأراضي المزروعة إلى حجم السكان	0.06×7.96 2 0.478=	0.06×5.71 15 0.343=	0.06×5.98 10 0.359=	0.06×6.19 9 0.371=	0.06×5.81 13 0.349=	0.06×5.82 13 0.349=	0.06×5.52 17 0.331=	0.06×6.29 7 0.377=
9- مساحة الأراضي الصالحة للزراعة	0.05×5.65 2 0.283=	0.05×2.81 12 0.141=	0.05×3.05 8 0.153=	0.05×3.2 5 0.160=	0.05×2.79 13 0.140=	0.05×2.73 16 0.137=	0.05×2.72 17 0.136=	0.05×3.15 6 0.158=
10- المعدل السنوي لاستهلاك الطاقة	0.05×6.96 5 0.348=	0.05×7.29 3 0.365=	0.05×5.92 9 0.296=	0.05×5.21 11 0.261=	0.05×7.67 2 0.384=	0.05×6.12 8 0.306=	0.05×5.08 13 0.254=	0.05×5.02 15 0.251=
11- متوسط الإنتاجية السنوية للحبوب	0.04×6.22 1 0.249=	0.04×2.96 13 0.118=	0.04×3.03 11 0.121=	0.04×3.13 6 0.125=	0.04×2.88 14 0.115=	0.04×2.86 16 0.114=	0.04×2.86 16 0.114=	0.04×3.39 4 0.136=
12- حجم الإنتاج من المعادن الإستراتيجية	0.04×3.444 4 0.138=	0.04×3.356 10 0.134=	0.04×3.488 3 0.140=	0.04×3.407 5 0.136=	0.04×3.356 10 0.134=	0.04×3.356 10 0.134=	0.04×3.356 10 0.134=	0.04×3.378 72 0.135=
13- مساحة الأراضي المروية بانتظام ونسبتها من المساحة المزروعة	0.03×7.176 1 0.215=	0.03×3.19 9 0.096=	0.03×3.578 3 0.107=	0.03×3.391 4 0.102=	0.03×3.116 11 0.094	0.03×3.007 13 0.090=	0.03خ2.998 13 0.090=	0.03×3.337 5 0.100=
المجموع النهائي	5.985 2	4.477 5	4.964 4	4.05 15	5.188 3	4.068 14	3.747 17	4.21 11

الرقم الاول (6.8) يمثل قيمة المؤشر الذي تم حسابه من بيانات الدول من الجدول (3-3) والتي تم استخدام المتوسط الحسابي لقياسها

الرقم الثاني (0.125) يمثل الوزن المعياري لمؤشر حجم الناتج الاجمالي والذي اخذ من الجدول (3-2)

الجدول (3-3) بيانات مؤشرات القدرة الاقتصادية لدول العينة

دول العينة / عناصر القدرة الاقتصادية	الولايات المتحدة	البرازيل	بريطانيا	فرنسا	اسبانيا	بولندا	مصر	نيجيريا	تونس	الصين	اليابان	إيران	تركيا	السعودية	إسرائيل	الأردن	اندونيسيا
1.حجم الإنتاج المحلي الإجمالي GNP (1)	13840	1836	2137	2047	1352	620.9	404	292.7	77	6991	4290	753	888	564.6	185.9	27.99	837.8
2 . متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالآف دولار (1)	45800	9700	35100	33200	30100	16300	5500	2000	7500	533	33600	10600	12900	23200	25800	4900	3700
3. القاعدة الصناعية أ. نصيب الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي (1)	%20.5	%28.7	18.2	%21	%29.8	%31.6	%41.4	%52.7	%25.7	%48.6	%26.5	%42.9	%28.3	%65.9	%30.2	%10.3	%46.7
ب. إنتاج الدولة من الصلب بالآف الأطنان (3)	40600	32039	10228	12036	3645	5585	1080	0	0	213677	81486	2231	57.6	2973	2850	0	0
4. معدل النمو السنوي للإنتاج	%0.5	%4.9	%0.5	%2	%3	%8.9	%7.5		%7.2	%13.4	%1.3	%4.8	%5.4	%1.1-	%4.1	%7.7	%4.7
5. حجم إنتاج مصادر الطاقة أ. البترول (1)	8.322 مليـــون برميل	1.59	1.861	0.07318	0.52935	0.0328	0.6881	%3.4	0.0769	3.73	0.125	4.15	0.04546	11	0.0001	0	1.07
ب. الغاز (1)	490.8 مليار متر مكعب	9.37	84.16	1.4	0.1515	5.858	40.76	2.44	2.398	58.6	4.85	101	0.8603	68.32	0.7097	0.2685	74
6 . حجم احتياطي مصادر الطاقة أ. البترول (1)	21.76 مليار برميل	13.9	4.029	0.01584	0.1576	0.09638	3.75	21.48	1.7	12.8	0.585	138.4	0.3	264.3	0.002	0.001	4.43
ب. الغاز (1)	5551 مليار م3	312.7	509.2	341	2.444	158.1	1589	37.25	74.68	2450مليار م3	38.02	26370	8.147	6568	37.34	5.975	2630
7. المعدل السنوي لإنتاج الطاقة kw/h (1)	4062 مليار	396.4	372.6	543.6	270.3	146.2	102.5	5015	12.85	3256 مليار	1025	170.4	154.2	165.6	46.85	9.074	125.9
8. نسبة الأراضي المزروعة إلى حجم السكان (6) أ. مساحة الأراضي المزروعة بآلاف الهكتارات	177851	66600	5784	19597	18614	12794	3469	2.53	4930	115632	4714	18092	26409	3798	402	275	36500
ب . نسبة الأراضي المزروعة إلى السكان	30.6	2.5	5.9	11.8	7.3	1.9	0.1	33400	2.1	0.1	1.2	1.1	1.3	2.1	2.7	0.5	0.4
9. مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بـ آلاف الهكتارات (5)	173450	59000	5660	18451	13738	12587	2922	0.9	2790	142615	4397	16117	23358	3600	342	295	21000
10. المعدل السنوي لاستهلاك الطاقة بآلاف الطن	2190283	125910	228375	248598	119051	87688	51380	30500	6882	1051011	465790	141.34	70567	129389	19973	5238	103751
نصيب الفرد منها (متوسط) بالكيلو غرام (4)	7532	703	3849	4129	2865	2294	756	1945	699	796	3653	2122	989	5708	2985	956	472
11. متوسط الإنتاجية السنوية للحبوب بالآف طن (2)	389068	64049	22338	70534	24743	28174	20261	156	2155	413568	12041	21610	33967	2792	294	91	65416
12. حجم الإنتاج من المعادن الإستراتيجية أ. الحديد بالآف الأطنان (3)	34.460	169.300	1	35	265	0	1450	22783	129	102000	1	5100	2000	0	0	0	51
ب. المنغنيز بالآف الأطنان (3)		1300	0	0	0	0	0	25	0	900	0	0	0	0	0	0	0
ج النحاس بالآف الأطنان (3)	1160	98.7	0	0	5	531	0	0	0	620	0.79	190	49	0.5	0	0	840.318
د. الكروم								0									
13. أ. مساحة الأراضي المروية بالتنظيم بآلاف الهكتارات	2385	2920	170	2600	3780	100	3422	282	394	54596	25920	7650	5215	1620	194	75	4500
ب. نسبة تلك الأراضي من المساحة المزروعة	12.5	4.4	3	13.3	20.7	0.7	100.1	0.8	8	47.5	54.7	42.7	19.5	42.7	54.4	27.3	12.7

1. CIA facT book, counties data , 2008
2. Table 31 cereals production, United nations statistical year book fiftieth issue. New York 2006
3. Encarta Encyclopedia premium 2008, Country statistics
4. Encatra Encyclopedia 2008 production, trade consumption of commercial Energy Table 58
5. Encatra Encyclopedia 2008 production, trade consumption of commercial Energy Table 60
6. World development report 2008, Table A3 Agriculture inputs & the Environment and Encarta Encyclopedia 2008 premium Country fact and figures.

تابع جدول (3-3) مكانة الدولة طبقا لترتيبها في قياس مؤشرات القدرة الاقتصادية(1995-2008)

دول العينة / مؤشرات القدرة الاقتصادية	الولايات المتحدة	البرازيل	بريطانيا	فرنسا	اسبانيا	بولندا	مصر	نيجيريا	تونس	الصين	اليابان	إيران	تركيا	السعودية	إسرائيل	الأردن	اندونيسيا
1.حجم الإنتاج المحلي الإجمالي GNP	1	6	4	5	7	11	13	14	16	2	3	10	8	12	15	17	9
2 . متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالألف دولار	1	11	2	4	5	8	13	17	12	14	3	10	9	7	6	15	16
3. القاعدة الصناعية	10	8	16	15	12	9	7	3	5	1	4	6	13	2	11	17	5
4. معدل النمو السنوي للإنتاج	15	7	15	17	12	2	4	11	5	1	14	8	6	17	10	3	9
5. حجم إنتاج مصادر الطاقة	1	8	5	13	15	11	9	7	12	4	10	3	14	2	15	17	6
6 . حجم احتياطي مصادر الطاقة	4	8	9	10	15	11	7	3	11	5	13	1	15	2	14	15	6
7. المعدل السنوي لإنتاج الطاقة kw/h	1	5	6	4	7	10	13	15	16	2	3	8	10	9	14	16	12
8. نسبة الأراضي المزروعة إلى حجم السكان	1	4	6	3	5	10	16	7	12	2	15	10	9	13	13	17	7
9. مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بالألف الهكتارات	1	3	11	7	9	10	14	4	14	2	12	8	5	13	16	17	6
10. المعدل السنوي لاستهلاك الطاقة بآلاف الطن	1	12	6	4	7	10	13	17	16	5	3	9	11	2	8	13	15
11. متوسط الإنتاجية السنوية للحبوب بالألف طن	2	5	8	3	8	7	11	8	14	1	13	11	6	14	16	16	4
12. حجم الإنتاج من المعادن الإستراتيجية	2	1	10	10	7	7	5	10	10	4	10	3	5	10	10	10	7
13. مساحة الأراضي المروية بانتظام بآلاف الهكتارات	2	8	13	9	6	13	6	13	12	1	9	3	4	11	13	13	5
الترتيب النهائي	1	6	8	7	10	12	13	9	16	2	5	4	15	3	14	17	11

باستعراض الجدول (3-3) الذي يبين مكانة الدولة طبقا لترتيبها في قياس مؤشرات القدرة الاقتصادية(1995-2008)، فإننا نجد أن الولايات المتحدة احتلت المركز الأول في سبعة مؤشرات من مؤشرات القدرة الاقتصادية هي(مؤشرات حجم الناتج المحلي الإجمالي ، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، حجم إنتاج مصادر الطاقة ، المعدل السنوي لإنتاج الطاقة ، ونسبة الأراضي المزروعة إلى حجم السكان ، مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، المعدل السنوي لاستهلاك الطاقة ، وحلت ثانيا في مؤشرات متوسط الإنتاجية السنوية للحبوب،حجم الإنتاج من المعادن الإستراتيجية ، ومساحة الأراضي المروية بانتظام .

ولكنها حلت في المركز العاشر في مؤشر القاعدة الصناعية والخامس عشر في معدل النمو السنوي للإنتاج. وبالمجموع العام حققت المركز الأول في مجال القدرة الاقتصادية بين دول العينة وبوزن (6.894) .

وجاءت الصين في المركز الثاني من حيث القدرة الاقتصادية حيث احتلت المركز الأول في المؤشرات التالية ، القاعدة الصناعية ، معدل النمو السنوي للإنتاج ، ومتوسط الإنتاجية السنوية للحبوب مساحة الأراضي المروية بانتظام ونسبتها من الأراضي المزروعة وحلت ثانيا في مؤشرات حجم الناتج المحلي الإجمالي ، المعدل السنوي لإنتاج الطاقة ، نسبة الأراضي المزروعة إلى حجم السكان ،مساحة الأراضي الصالحة للزراعة ، وبالمجموع العام حققت المركز الثاني في مجال القدرة الاقتصادية بين دول العينة وبوزن (5.984) وإذا ما قارنا المؤشرات التي حصلت فيها الولايات المتحدة على مرتبة متأخرة ، نجد أن الصين حصلت في نفس المؤشرات على المرتبة الأولى. وهو ما يعني أن القاعدة الصناعية في الصين ومعدل النمو في الإنتاج يزيد بمستويات متقدمة عن الولايات المتحدة، مما يؤهلها إلى قيادة العالم في حالة استمر اقتصادها بالنمو بمعدلات مرتفعة في العقود القادمة.

واحتلت السعودية المركز الثالث بين دول العينة في القدرة الاقتصادية وبوزن (5.188) نتيجة حجم القاعدة الصناعية الموجودة فيها التي تعتمد أساسا على حجم احتياطي مصادر الطاقة وإنتاجها من البترول والغاز وفي مجال المعدل السنوي لاستهلاك الطاقة.

لكن الملاحظ أن كل المؤشرات التي تتعلق بالقاعدة الإنتاجية ونموها (معدل النمو السنوي للإنتاج، نسبة الأراضي المزروعة، مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، متوسط الإنتاجية السنوية للحبوب) احتلت فيها مراكز متأخرة .

ثم جاءت إيران في المركز الرابع في مجال القوة الاقتصادية وبوزن (4.69) حيث احتلت المركز الأول في مؤشر حجم احتياطي مصادر الطاقة البترول والغاز وثالثا في مجال

إنتاج الطاقة من البترول والغاز وحجم الإنتاج من المعادن الإستراتيجية ومساحة الأراضي المروية بانتظام ونسبتها من المساحة المزروعة .

وحلت اليابان في المركز الخامس من حيث القوة الاقتصادية وبوزن (4.477) حيث حلت في المركز الثالث في مؤشرات حجم الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ،المعدل السنوي لإنتاج الطاقة ،والمعدل السنوي لاستهلاك الطاقة ، إلا أن تراجع احتياطيها من مصادر الطاقة ، وتراجع معدل إنتاجها من الحبوب ومعدل نمو الإنتاج السنوي جعلها تحتل هذا المركز .

جاءت البرازيل في المركز السادس في القدرة الاقتصادية وبوزن (4.461) في مجال القدرة الاقتصادية حيث حلت ثالثا في مؤشر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة والأولى على دول الدراسة في حجم الإنتاج من المعادن الإستراتيجية وفي المركز السادس في حجم الناتج المحلي الإجمالي.

احتلت فرنسا المركز السابع في مجال القدرة الاقتصادية وبوزن (4.316) حيث جاءت في المركز الرابع بين دول الدراسة في مؤشرات متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والمعدل السنوي لإنتاج الطاقة والمعدل السنوي لاستهلاك الطاقة وحلت ثالثا بين دول الدراسة في مؤشرات نسبة الأراضي المزروعة إلى حجم السكان ومتوسط الإنتاجية السنوية للحبوب ، وخامسا في حجم الناتج المحلي الإجمالي .

كما جاءت بريطانيا في المركز الثامن من حيث القدرة الاقتصادية وبوزن (4.292) حيث احتلت المركز الرابع في مؤشر حجم الناتج المحلي الإجمالي وثانيا بين دول الدراسة في مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، إلا أن حلولها في المركز السادس عشر في مؤشر القاعدة الصناعية والخامس عشر في مؤشر معدل النمو السنوي للإنتاج وضعاها في هذا المركز .

جاءت نيجيريا في المركز التاسع بين دول الدراسة وبوزن (4.238) حيث احتلت المركز الثالث في مؤشر حجم القاعدة الصناعية وحجم احتياطي مصادر الطاقة ورابعا في مؤشر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة.

جاءت اسبانيا في المركز العاشر بين دول الدراسة وبوزن (4.223) حيث حلت خامسا بين دول الدراسة في مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الأراضي المزروعة إلى حجم السكان وسابعا في حجم الناتج المحلي الإجمالي وسادسا في مساحة الأراضي المروية بانتظام ونسبتها من المساحة المزروعة.

وجاءت اندونيسيا في المركز الحادي عشر وبوزن (4.21) حيث حلت رابعا بين دول الدراسة في مجال معدل الإنتاجية السنوية للحبوب وخامسا في مؤشر القاعدة الصناعية وسادسا في مؤشر حجم إنتاج مصادر الطاقة واحتياطها .

وجاءت بولندا في المركز الثاني عشر وبوزن (4.20) ومصر في المركز الثالث عشر وبوزن (4.12) إسرائيل في المركز الرابع عشر وبوزن (4.068) وتركيا في المركز الخامس عشر وبوزن (4.05) وتونس في المركز السادس عشر وبوزن (3.915) والأردن في المركز السابع عشر والأخير وبوزن (3.747).

ونلاحظ من خلال التحليل أن كل الدول الصناعية قد احتلت مراكز متقدمة في مؤشرات الإنتاج ومعدلات نموه والقاعدة الصناعية، فيما احتلت الدول النامية المراكز المتقدمة في مؤشرات المواد الأولية والمواد الخام.

2. القدرة العسكرية :

تم قياس القدرة العسكرية لدول العينة من خلال 16 مؤشرا تم تجميعها في ثماني مؤشرات فرعية وجاء ترتيب دول العينة كالاتي

الجدول رقم (3-4)

قياس القدرة العسكرية لدول العينة

التسلسل	الدولة	وزن القدرة العسكرية	الوزن المعياري للقدرة العسكرية	الوزن المعياري النهائي للقدرة العسكرية
1	الولايات المتحدة	×0.281	7.132	2.004
2	الصين	×0.281	5.395	1,506
3	إسرائيل	×0.281	5,030	1,413
4	بريطانيا	×0.281	4.428	1,244
5	فرنسا	×0.281	4.335	1,218
6	إيران	×0.281	4.177	1,174
7	مصر	×0.281	4.016	1,128
8	تركيا	×0.281	3.986	1,120
9	السعودية	×0.281	3.844	1,080
10	اليابان	×0.281	3.840	1,079
11	اسبانيا	×0.281	3.615	1,016
12	الأردن	×0.281	3.588	1,008
13	بولندا	×0.281	3.407	0,957
14	البرازيل	×0.281	3.335	0,937
15	اندونيسيا	×0.281	3.165	0,889
16	تونس	×0.281	2.968	0.834
17	نيجيريا	×0.281	2.887	0.811

يتضح من تحليل الجدول السابق أن الولايات المتحدة احتلت المركز الأول بين دول العينة في مجال القدرة العسكرية وبوزن (7.132) ثم الصين التي حلت ثانياً وبوزن (5.359) وجاءت إسرائيل في المركز الثالث بين دول عينه الدراسة وبوزن (5.030) متفوقة بذلك على بريطانيا وفرنسا والتي حلتا بالمراكز الرابع والخامس على التوالي وبوزن (4.428) و(4.335).

أما ترتيب باقي دول العينة فكانت : إيران بالمركز السادس وبوزن (4.177) ومصر في المركز السابع وبوزن (4.016) وتركيا في المركز الثامن وبوزن (3.986) والسعودية في المركز التاسع بوزن (3.844) واليابان في المركز العاشر وبوزن (3.840) واسبانيا في المركز الحادي عشر وبوزن (3.615) والأردن في المركز الثاني عشر وبوزن (3.588) وبولندا في المركز الثالث عشر وبوزن (3.407) البرازيل في المركز الرابع عشر وبوزن (3.335) واندونيسيا في المركز الخامس عشر وبوزن (3.165) وتونس في المركز السادس عشر وبوزن (2.968) وأخيرا نيجيريا في المركز السابع عشر وبوزن (2.887) . وبتحليل الجدول (3-4) الذي يبين مكانة الدولة طبقا لترتيبها في قياس مؤشرات القدرة العسكرية (1995-2008) يتبين أن الولايات المتحدة احتلت المركز الأول في خمسة مؤشرات من مؤشرات القدرة العسكرية هي(مؤشر القاعدة الصناعية، القدرة النووية الكيماوية[1]، مؤشر الكفاءة التنظيمية، مؤشر حجم ونوعية الأسلحة التقليدية، حجم الإنفاق العسكري العام. وبالمجموع العام حققت المركز الأول في مجال القدرة العسكرية بين دول العينة وبوزن (7.132) .

بينما جاءت الصين في المركز الثاني وبوزن (5.359) حيث احتلت المركز الأول في مؤشرات (حجم القوات المسلحة والتي يزيد عددها عن (2.255) مليون فرد،مؤشر الكفاءة التنظيمية) فيما احتلت المركز الثاني في حجم ونوعية الأسلحة التقليدية.

وجاءت إسرائيل في المركز الثالث وبوزن (5.03) متفوقة بذلك على بريطانيا وفرنسا حيث احتلت المركز الأول في مؤشرات نسبة الإنفاق العسكري إلى حجم الناتج الإجمالي ونسبة القوات الفعلية إلى حجم السكان ، الكفاءة التنظيمية ، وجاءت ثالثا في مؤشر حجم ونوعية الأسلحة التقليدية بالإضافة إلى كونها دولة نووية تمتلك أكثر من 200 رأس نووي حسب التقديرات الدولية، وتمتلك الصواريخ والغواصات .

---

[1] اعتمد الباحث في حساب مؤشر القدرة النووية والكيماوية على أن جميع الموقعين على هذه الاتفاقيات من دول العينة مقرة بعدم امتلاكها لهذه الأسلحة ومن لم يوقع عليها فانه يكون قد امتلكها ولهذا فمن يمتلك مثل هذه الأسلحة أعطي وزن (1) ومن لم يمتلكها أعطي الوزن صفر .

واحتلت بريطانيا المركز الرابع وبوزن (4.428) وفرنسا المركز الخامس وبوزن (4.335) وهما دولتان نوويتان تمتلكان قاعدة صناعية قوية.

وجاءت إيران في المركز السادس وبوزن (4.177) بين دول الدراسة وبالرغم من العقوبات العسكرية الدولية المفروضة على هذه الدولة والضغط عليها من قبل مجلس الأمن لتوقيف برنامجها النووي إلا إنها استمرت في تطوير جيشها وقاعدتها الصناعية العسكرية وجاءت ثالثا في حجم الإنفاق العسكري العام ،وحجم القوات المسلحة ونسبة القوات الفعلية إلى حجم السكان .

واحتلت مصر المركز السابع وبوزن (4.016) حيث جاءت رابعا في حجم الأسلحة التقليدية حيث أنها لم توقع على معاهدة انتشار الأسلحة الكيماوية فان هناك بعض المصادر تشير إلى امتلاكها أسلحة كيماوية كرد على عدم توقيع إسرائيل على اتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية ،كما أنها جاءت خامسا في حجم القوات المسلحة ورابعا في حجم الإنفاق العسكري العام .

كما جاءت تركيا في المركز الثامن وبوزن (3.986) وهي احد أعضاء حلف الناتو واحتلت المركز الخامس في مؤشرات الكفاءة التنظيمية وحجم ونوعية الأسلحة التقليدية ورابعا في مؤشر حجم القوات المسلحة

أما ترتيب باقي دول العينة فكان : السعودية في المركز التاسع وبوزن (3.844) ، اليابان في المركز العاشر وبوزن (3.840) ، اسبانيا في المركز الحادي عشر وبوزن (3.615) الأردن في المركز الثاني عشر وبوزن (3.588) ، وبولندا في المركز الثالث عشر وبوزن (3.407) ، البرازيل في المركز الرابع عشر وبوزن (3.335) اندونيسيا في المركز الخامس عشر وبوزن (3.165) وتونس في المركز السادس عشر وبوزن (2.968) وأخيرا نيجيريا في المركز السابع عشر والأخير وبوزن (2.887) .

ويبين تحليل الجدول أن دول العينة التي تمتاز بصغر المساحة وقلة عدد السكان احتلت المراتب الأولى في مؤشر الإنفاق العسكري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر نسبة القوات الفعلية إلى عدد السكان، فيما احتلت المراكز الأخيرة في مؤشر القاعدة الصناعية ومؤشر الكفاءة التنظيمية.

الجدول (3-5) قياس عناصر القدرة العسكرية

دول عينة الدراسة / عناصر القدرة العسكرية	القيمة المعيارية للعنصر لدى كل دولة × وزن العنصر											
	الولايات المتحدة	البرازيل	بريطانيا	فرنسا	اسبانيا	بولندا	مصر	نيجيريا	تونس	الصين	اليابان	إيران
1- القاعدة الصناعية	0.17×7.488 [1] 1.273=	0.17×3.213 [12] 0.546=	0.17×3.793 [3] 0.645=	0.17×4.056 [2] 0.690=	0.17×3.647 [4] 0.620=	0.17×3.304 [7] 0.562=	0.17×3.212 [12] 0.546=	0.17×3.212 [12] 0.546=	0.17×3.212 [12] 0.546=	0.17×3.518 [5] 0.598=	0.17×3.212 [12] 0.546=	0.17×3.217 [9] 0.547=
2- القدرة النووية الكيماوية	0.30=0.15×2	0=0.15×0	0.30=0.15×2	0.30=0.15×2	0=0.15×0	0=0.15×0	0.15=0.15×1	0=0.15×0	0=0.15×0	0.3=0.15×2	0=0.15×0	0.15=0.15×1
3- حجم القوات المسلحة	0.132×5.184 [2] 0.684=	0.132×3.008 [7] 0.397=	0.132×2.834 [11] 0.374=	0.132×494. [8] 0.389=	0.132×2.756 [13] 0.364=	0.132×2.747 [14] 0.363=	0.132×3.331 [5] 0.440=	0.132×2.615 [16] 0.345=	0.132×2.556 [17] 0.337=	0.132×6.522 [1] 0.861=	0.132×2.922 [9] 0.386=	0.132×3.467 [3] 0.458=
4- الكفاءة التنظيمية	0.128×5 [1] 0.64=	0.128×2.5 [13] 0.32=	0.128×4 [7] 0.512=	0.128×4 [7] 0.512=	0.128×4 [7] 0.512=	0.128×3 [10] 0.384=	0.128×3 [10] 0.384=	0.128×1 [16] 0.128=	0.128×1 [16] 0.128=	0.128×5 [1] 0.64=	0.128×4.5 [5] 0.576=	0.128×5 [1] 0.64=
5- حجم ونوعية الأسلحة التقليدية	0.12×18.183 [1] 2.182=	0.12×7.894 [12] 0.947=	0.12×9.095 [6] 1.091=	0.12×8.752 [8] 1.05=	0.12×7.909 [11] 0.949=	0.12×7.864 [13] 0.944=	0.12×10.985 [4] 1.318=	0.12×7.091 [17] 0.851=	0.12×7.162 [16] 0.859=	0.12×15.138 [2] 1.817=	0.12×9.013 [7] 1.082=	0.12×8.544 [9] 1.025=
6- حجم الإنفاق العسكري العام	0.11×13.222 [1] 1.454=	0.11×6.171 [8] 0.679=	0.11×9.01 [2] 0.991=	0.11×7.948 [3] 0.874=	0.11×6.459 [6] 0.711=	0.11×6.029 [10] 0.663=	0.11×5.628 [16] 0.619=	0.11×5.641 [15] 0.621=	0.11×5.665 [14] 0.623=	0.11×6.168 [8] 0.679=	0.11×7.472 [4] 0.822=	0.11×5.808 [12] 0.639=
7- نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج الإجمالي	0.10×3.337 [5] 0.334=	0.10×2.345 [12] 0.235=	0.10×2.782 [8] 0.278=	0.10×2.702 [9] 0.270=	0.10×2.147 [15] 0.215=	0.10×2.464 [11] 0.246=	0.10×2.821 [6] 0.282=	0.10×1.988 [17] 0.199=	0.10×2.345 [12] 0.235=	0.10×2.504 [10] 0.250=	0.10×2.107 [16] 0.211=	0.10×4.012 [3] 0.401=
8- نسبة القوات الفعلية إلى حجم السكان	0.09×2.946 [7] 0.265=	0.09×2.34 [15] 0.211=	0.09×2.628 [12] 0.237=	0.09×2.776 [8] 0.250=	0.09×2.715 [10] 0.244=	0.09×2.725 [9] 0.245=	0.09×3.081 [6] 0.277=	0.09×2.186 [17] 0.197=	0.09×2.67 [11] 0.240=	0.09×2.375 [14] 0.214=	0.09×2.413 [13] 0.217=	0.09×3.52 [3] 0.317=
المجموع	7.132	3.335	4.428	4.335	3.615	3.407	4.016	2.887	2.968	5.359	3.84	4.177
الدرجة	1	14	4	5	11	13	7	17	16	2	10	6

الرقم الاول (7.488) يمثل القيمة المعيارية للمؤشر والمحسوبة من خلال المتوسط الحسابي لدول العينة والماخوذة للجدول (3-6)

الرقم الثاني : (0.17) يمثل الوزن المعياري للمؤشر والماخوذ من الجدول (3-2)

تابع الجدول (3-5) قياس عناصر القدرة العسكرية

دول العينة / عناصر ومؤشرات القدرة العسكرية	تركيا	السعودية	إسرائيل	الأردن	إندونيسيا
1-القاعدة الصناعية	0.17×3.237 [8] 0.550=	0.17×3.212 [12] 0.546=	0.17×3.334 [6] 0.567=	0.17×3.217 [9] 0.547=	0.17×3.217 [9] 0.547=
2- القدرة النووية والكيماوية	0=0.15×0	0=0.15×0	0.3=0.15×2	0=0.15×0	0=0.15×0
3- حجم القوات المسلحة	0.132×3.413 [4] 0.451=	0.132×2.895 [10] 0.382=	0.132×2.793 [12] 0.369=	0.132×2.673 [15] 0.353=	0.132×3.033 [6] 0.400 =
4- الكفاءة التنظيمية	0.128×4.5 [5] 0.576=	0.128×3 [10] 0.384=	0.128×5 [1] 0.64=	0.128×2.5 [13] 0.32=	0.128×2 [15] 0.256=
5- حجم ونوعية الأسلحة التقليدية	0.12×9.88 [5] 1.186=	0.12×7.958 [10] 0.955=	0.12×11.257 [3] 1.351=	0.12×7.724 [14] 0.927=	0.12×7.552 [15] 0.906=
6- حجم النفاق العسكري العام	0.11×5.839 [11] 0.642=	0.11×6.987 [5] 0.769=	0.11×6.283 [7] 0.691=	0.11×5.618 [17] 0.618=	0.11×5.719 [13] 0.629=
7- نسبة الأنفاق العسكري إلى الناتج الإجمالي	0.10×2.821 [6] 0.282=	0.10×4.964 [2] 0.496=	0.10×5.559 [1] 0.556=	0.10×3.813 [4] 0.381=	0.10×2.187 [14] 0.219=
8- نسبة القوات الفعلية إلى عدد السكان	0.09×3.327 [5] 0.299=	0.09×3.471 [4] 0.312=	0.09×6.179 [1] 0.556=	0.09×4.913 0.442= [2] 42	0.09×2.305 [16] 0.208=
المجموع	3.986	3.844	5.03	3.588	3.165
الدرجة	8	9	3	12	15

تابع جدول (5-3)

دول العينة / عناصر القدرة العسكرية	الولايات المتحدة	البرازيل	بريطانيا	فرنسا	اسبانيا	بولندا	مصر	نيجيريا	تونس	الصين	اليابان	إيران	تركيا	السعودية	إسرائيل	الأردن	اندونيسيا
1- القاعدة الصناعية	1	12	3	2	4	7	12	12	12	5	12	9	8	12	6	9	9
2- القدرة النووية الكيماوية	1	0	1	1	0	0	1	0	0	1	0	1	0	0	1	0	0
3- حجم القوات المسلحة	2	7	11	8	13	14	5	16	17	1	9	3	4	10	12	15	6
4- الكفاءة التنظيمية	1	13	7	7	7	10	10	16	16	1	5	1	5	10	1	13	15
5-حجم ونوعية الأسلحة التقليدية	1	12	6	8	11	13	4	17	16	2	7	9	5	10	3	14	15
6-حجم الإنفاق العسكري العام	1	8	2	3	6	10	16	15	14	8	4	12	11	5	7	17	13
7-نسبة الإنفاق العسكري من الناتج المحلي الإجمالي	5	12	8	9	15	11	6	17	12	10	16	3	6	2	1	4	14
8- نسبة القوات الفعلية إلى حجم السكان	7	15	12	8	10	9	6	17	11	14	13	3	5	4	1	2	16
الترتيب النهائي	1	14	4	5	11	13	7	17	16	2	10	6	8	9	3	12	15

الجدول (3-6) بيانات ومؤشرات القدرة العسكرية

دول العينة / عناصر ومؤشرات القدرة العسكرية	الولايات المتحدة الأمريكية	البرازيل	بريطانيا	فرنسا	اسبانيا	بولندا	مصر	نيجيريا	تونس	الصين	اليابان	إيران	تركيا	السعودية	إسرائيل	الأردن	اندونيسيا
1-القاعدة الصناعية العسكرية أ.حجم الصادرات العسكرية بـ مليون دولار (2)	7888	1	1071	1557	803	169	0	0	0	564	0	9	45	0	224	13	8
2- القدرة النووية والكيماوية (6) أ. امتلاك/ إنتاج الأسلحة النووية	N		N	N						N					N		
ب. امتلاك/ إنتاج الأسلحة الكيماوية	C,B		C,B	C,B			C			C,B		C			C,B		
3- حجم القوات المسلحة بالآلاف (2)	1506	288	191	255	147	142	469	85	35	2255	240	545	515	225	168	101	302
4- الكفاءة التنظيمية (7) أ. القدرة على تعبئة الاحتياطي	2.5	1	2	2	2	1.5	1.5	0	0	2.5	2	2.5	2	1	2.5	1.5	1
ب. تحديث نظم التسليح باستمرار	2.5	1.5	2	2	2	1.5	1.5	1	1	2.5	2.5	2.5	2.5	2	2.5	1	1
5- حجم ونوعية الأسلحة التقليدية (8) أ. عدد الدبابات	* 7821	* 601	7 1175	7 1021	* 661	* 947	* 3680	* 0	* 84	* 7580	* 980	* 1800	7 4205	* 1055	* 3650	* 1179	* 365
ب. عدد العربات المدرعة							2664		800								
ج. عدد المدفعيات							1214		117								
د. عدد الطائرات المقاتلة	* 3945	* 171	* 562	* 482	* 267	* 167	* 567	* 0	* 56	* 1945	* 360	* 335	7 352	* 291	* 798	* 101	* 61
هـ. عدد طائرات الهيلوكبتر							256		44								
و. عدد القطع البحرية الرئيسية	* 219	* 23	* 54	* 43	* 16	* 13	* 104	* 2	* 0	* 166	* 68	* 20	* 38	* 7	* 105	* 3	* 16
6- حجم الإنفاق العسكري العام ونصيب الجندي منه أ. حجم الإنفاق العسكري العام بالمليار دولار (3)	546.018	15.638	61.925	54.686	12.966	6.627	2.868	0.798	0.432	51.400	41.702	10.453	11.248	29.541	11.737	0.694	4.430
ب. نصيب الجندي منه بالألف دولار (4)	362.561	54.298	324.215	214.455	88.204	46.667	6.115	9.388	12.343	22.794	173.758	19.180	21.841	131.293	69.863	6.871	14.669
7- نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج المحلي الإجمالي % (1)	4.1	1.6	2.7	2.5	1.1	1.9	2.8	0.7	1.6	2	1	5.8	2.8	8.2	9.7	5.3	1.2
8- نسبة القوات الفعلية إلى عدد السكان% (5)	0.496	0.147	0.313	0.398	0.363	0.369	0.574	0.058	0.337	0.167	0.189	0.827	0.716	0.799	2.36	1.63	0.127

1. المصدر Human development Report Table 19 [Priorities in public spending] 2008.

2. نفس المصدر السابق Table 26 Refugees farmaments ص318-322.

3. Sipri year book 2007 Armaments and disarmaments and international security. Table 8A-3 military expenditure. P 310-316.

4. Table 12A.I world Nuclear Forces N. Nuclear c. chemical B. Biological

5. استخدم الباحث المعلومات الواردة

عن – حجم الإنفاق العسكري في المرجع أعلاه وقسمها على حجم القوات المسلحة.

6. تم حساب عدد السكان الوارد في كتاب CIA world Fact book, وقسمة حجم القوات المسلحة الوارد في العمود3 على حجم السكان

7. Spiri-year book (2003) استخدم الباحث توقيع ومصادقة الدول على معاهدة عدم انتشار اسلحة الدمار الشامل كأساس لمدى امتلاك دول العينة لمثل هذه الاسلحة من عدمه .

8. قام الباحث باعتماد ما ورد عن تنظيم وتحديث الجيش في2008 CIA World fact book في تقدير القدرة التنظيمية لجيش يعتمد على أساس القوة العالية جداً (2.5) وضعيفة جداً (0)

9. هذه المعلومات مأخوذة من المواقع الالكترونية التالية:

www.milbal.org/world/html

www.wikipediafreeEncyclepedia

3. قياس القدرة الاتصالية :

تم قياس المؤشر من خلال قياس سبعه مؤشرات فرعية ، حيث جاء ترتيب دول عينة الدراسة في مجال القدرة الاتصالية كما هو مبين في الجدول

الجدول رقم(3-7)

قياس القدرة الاتصالية لدول العينة

التسلسل	الدولة	وزن القدرة الاتصالية	الوزن المعياري للقدرة الاتصالية	الوزن المعياري النهائي للقدرة الاتصالية
1	الولايات المتحدة	× 0.225	5.093	1.146
2	بريطانيا	× 0.225	4.085	0.919
3	اليابان	× 0.225	3.965	0.892
4	فرنسا	× 0.225	3.897	0.877
5	إسرائيل	× 0.225	3.688	0.830
6	اسبانيا	× 0.225	3.305	0.744
7	بولندا	× 0.225	2.966	0.667
8	تركيا	× 0.225	2.625	0.591
9	السعودية	× 0.225	2.571	0.578
10	البرازيل	× 0.225	2.552	0.574
11	الصين	× 0.225	2.503	0.563
12	إيران	× 0.225	2.331	0.524
13	تونس	× 0.225	2.278	0.513
14	الأردن	× 0.225	2.219	0.499
15	مصر	× 0.225	2.162	0.486
16	اندونيسيا	× 0.225	2.022	0.455
17	نيجيريا	× 0.225	1.919	0.432

يتضح من الجدول أن الدول الصناعية المتقدمة حصلت على المراكز الثمانية الأولى،باعتبارها الدول الرائدة في تصنيع وإنتاج مؤشرات القدرات الاتصالية، فيما احتلت باقي الدول المراتب المتبقية، رغم قدراتها الاقتصادية القوية.

وبتحليل الجـــدول (3-7) الذي يبين مكانة الدولة طبقا لترتيبها في قياس مؤشرات القدرة الاتصالية(1995-2008) يتضح ما يلي:

احتلت الولايات المتحدة المركز الأول بين دول الدراسة في مؤشرات، نـسبة عـدد الحاسبات الالكترونية ، ونسبة عدد الهواتف ومدى امتلاك الأقمار الـصناعية ونـسبة عـدد أجهزة التلفاز ونسبة عدد أجهزة الراديو، واحتلت المركز الثاني في نسبة مـستخدمي شـبكة الانترنت والمركز السابع في نسبة عدد التلفونات المحمولة وبذلك تظهر الفجوة الاتصالية بينها وبين باقي دول العينة. وبالمجموع العام حققت المركز الأول في مجال القدرة الاتصالية بـين دول العينة وبوزن (5.093) .

وجاءت بعدها في المركز الثاني وبوزن (4.085) بريطانيا التي احتلت في مؤشرات مـدى امتلاك الأقمار الصناعية ونسبة أجهزة الراديو ونسبة عدد التلفونات المحمولة إلى عدد السكان المركز الثالث في مؤشرات نسبة عدد الحاسبات وعدد الهواتف للسكان ونسبة مستخدمي شبكة الانترنت.

اليابان في المركز الثالث وبوزن (3.965) حيث احتلت المركز الأول بين دول الدراسة من حيث مستخدمي شبكة الانترنت والمركز الثاني من حيث عدد أجهزة التلفاز والمركز الثالـث من حيث عدد أجهزة الراديو إلى عدد السكان.

أما في المركز الرابع فقد جاءت فرنسا وبوزن (3.897) حيث احتلت المركز الثاني في مؤشرات نسبة عدد الهواتف للسكان ومدى امتلاكها للأقمار الصناعية وفي المركز الثالث في نسبة عدد أجهزة التلفاز إلى عدد السكان وفي المركز الرابع لمؤشرات نسبة عدد الحاسبات الآلية ، وعدد أجهزة الراديو ونسبة التلفونات المحمولة إلى عدد السكان .

كما جاءت إسرائيل في المركز الخامس وبوزن (3.688) حيـث احتلـت المركـز الأول بين دول العينة في مؤشر نسبة عدد التلفونات المحمولة إلى عدد السكان والمركز الثاني في نسبة عدد الحاسبات الآلية للسكان

كما جاءت اسبانيا في المركز السادس وبوزن (3.305) حيث جاءت فـي المركـز الثالث في مؤشر نسبة عدد التلفونات المحمولة إلى عدد السكان وفي حقها كأحد دول النـاتو السيطرة والتحكم في الحصول على الأقمار الصناعية ضمن دول
الاتحاد الأوروبي مع فرنسا بريطانيا وايطاليا .

وفي المركز السابع جاءت بولندا المنظمة حديثا لحلف الناتو والتي كانت قبل عـام 1989 من دول أوروبا الشرقية ومن ضمن دول الاتحاد السوفيتي سابقا حيث احتلت المركز الخامس من حيث مؤشرات نسبة عدد أجهزة الراديو مؤشر نسبة عدد التلفونات المحمولة إلى عدد السكان وحصلت على وزن (2.966) .

أما ترتيب باقي دول العينة فكان على النحو التالي : تركيا في المركز الثامن وبوزن (2.625)، السعودية في المركز التاسع وبوزن (2.571)، البرازيل في المركز العاشر وبوزن (2.552) الصين في المركز الحادي عشر وبوزن (2.503)، إيران في المركز الثاني عشر وبوزن (2.331)، تونس في المركز الثالث عشر وبوزن (2.278)، الأردن في المركز الرابع عشر وبوزن (2.219)، مصر في المركز الخامس عشر وبوزن (2.162)، اندونيسيا في المركز السادس عشر وبوزن (2.022) وأخيرا نيجيريا في المركز السابع عشر والأخير وبوزن (1.919) .

نستطيع ملاحظ الفجوة الكبيرة في مجال الاتصالات ما بين الدول الخمس الأولى مع الدول الأخرى وخصوصا الدول العربية الواردة في العينة والتي كانت جميعها في مراكز متأخرة حيث كانت تونس في المركز الثالث عشر والأردن في المركز الرابع عشر ومصر في المركز الخامس عشر بينما احتلت إسرائيل المركز الخامس بعد أميركا وبريطانيا وفرنسا واليابان وهو ما ينم عن مدى التقدم والتطور والتفوق على الدول العربية الواردة ضمن الدراسة .

الجدول (٣-٨) قياس وزن عناصر القدرة الاتصالية

دول عينة الدراسة / عناصر القدرة الاتصالية	الولايات المتحدة	البرازيل	بريطانيا	فرنسا	اسبانيا	بولندا	مصر	نيجيريا	تونس	الصين	اليابان	ايران
	القيمة المعيارية للعنصر لدى كل دولة × وزن العنصر											
١- نسبة عدد الحاسبات الآلية للسكان.	٠,١٩×٤,٨٥٩ =٠,٩٢٣ ١	٠,١٩.×٢,٤٠٧ =٠,٤٥٧ ١٠	٠,١٩×٤,٢٨٩ =٠,٨١٥ ٣	٠,١٩×٤,١٩٦ =٠,٧٩٧ ٤	٠,١٩×٣,٠٥٩ =٠,٥٨١ ٢	٠,١٩×٢,٧٤١ =٠,٥٢١ ٨	٠,١٩×٢,١٥١ =٠,٤٠٩ ١٥	٠,١٩×٢,٠٣٢ =٠,٣٨٦ ١٧	٠,١٩×٢,٢٢٢ =٠,٤٢٢ ١١	٠,١٩×٢,١٦٢ =٠,٤١١ ١١	٠,١٩×٤,٠٦٩ =٠,٧٧٣ ٥	٠,١٩×٢,٤٢٤ =٠,٤٦١ ٩
٢- نسبة عدد الهواتف للسكان.	٠,١٧×٤,١٥٦ =٠,٧٠٧ ١	٠,١٧×٢,٠٤٩ =٠,٣٤٨ ١١	٠,١٧×٣,٧١٩ =٠,٦٣٢ ٣	٠,١٧×٤,٠٤٤ =٠,٦٨٨ ٢	٠,١٧خ٣,١٢٥ =٠,٥٣١ ٦	٠,١٧×٢,٤٩٢ =٠,٤٢٤ ٧	٠,١٧×١,٥٤٤ =٠,٢٦٣ ١٣	٠,١٧×٠,٨١ =٠,١٣٨ ١٧	٠,١٧×١,٤٦ =٠,٢٤٨ ١٤	٠,١٧×٢,٢٦٧ =٠,٣٨٥ ٩	٠,١٧×٣,٣٣٨ =٠,٥٦٨ ٤	٠,١٧×٣,٣٣٨ =٠,٥٦٨ ٤
٣- نسبة مستخدمي شبكة الانترنت كالسكان.	٠,١٦×٤,٧٧٤ =٠,٧٦٤ ٤	٠,١٦×٢,٦٢٢ =٠,٤٢٠ ٩	٠,١٦×٣,٩٩٨ =٠,٦٤٠ ٣	٠,١٦×٣,٧٨٥ =٠,٦٠٦ ٤	٠,١٦×٣,٣٧٩ =٠,٥٤١ ٦	٠,١٦×٢,٩٥٤ =٠,٤٧٣ ٧	٠,١٦×١,٩٩٤ =٠,٣١٩ ١١	٠,١٦×١,٨٤٦ =٠,٢٩٥ ١٧	٠,١٦خ٢,١٢٨ =٠,٣٤١ ١٢	٠,١٦×٢,٠٧٨ =٠,٣٣٣ ١٣	٠,١٦×٤,٩٦٢ =٠,٧٩٤ ١	٠,١٦×٤,٩٦٢ =٠,٧٩٤ ١
٤- مدى امتلاك الدولة للأقمار الصناعية.	٠,١٥×٧,٦١٣ =١,١٤٢ ١	٠,١٥×٣,٣٠٦ =٠,٤٩٦ ٩	٠,١٥×٣,٦٨٥ =٠,٥٥٣ ٢	٠,١٥×٣,٦٨٥ =٠,٥٥٣ ٢	٠,١٥×٣,٦٨٥ =٠,٥٥٣ ٢	٠,١٥×٣,٣٠٦ =٠,٤٩٦ ٩	٠,١٥×٣,٣٧٥ =٠,٥٠٦ ٧	٠,١٥×٣,٣٠٦ =٠,٤٩٦ ٩	٠,١٥×٣,٣٠٦ =٠,٤٩٦ ٩	٠,١٥×٣,٥١٣ =٠,٥٢٧ ٥	٠,١٥×٣,٣٠٦ =٠,٤٩٦ ٩	٠,١٥×٣,٣٠٦ =٠,٥٠١ ٨
٥- نسبة عدد أجهزة التلفاز إلى السكان.	٠,١٢×٤,٩٤٦ =٠,٥٩٤ ١	٠,١٢×٢,٤٣١ =٠,٢٩٢ ١٠	٠,١٢×٣,٩٠٧ =٠,٤٦٩ ٤	٠,١٢×٤,١٠٩ =٠,٤٩٤ ٣	٠,١٢×٣,٤٣٧ =٠,٤١٢ ٥	٠,١٢×٣,١٥١ =٠,٣٧٨ ٦	٠,١٢×١,٩٩٩ =٠,٢٤٠ ١٢	٠,١٢×١,٧٧٨ =٠,٢١٣ ١٧	٠,١٢×١,٩٦٦ =٠,٢٣٦ ١٣	٠,١٢×٢,٩٧٢ =٠,٣٥٧ ٧	٠,١٢×٤,٧٥٣ =٠,٥٧٠ ٢	٠,١٢×١,٨٨٦ =٠,٢٢٦ ١٥
٦- نسبة عدد أجهزة الراديو إلى السكان.	٠,١١×٦,١٠٦ =٠,٦٧٢ ١	٠,١١×٢,٨٩١ =٠,٣١٨ ٧	٠,١١×٥,٠٤٣ =٠,٥٥٥ ٢	٠,١١×٣,٩٤٣ =٠,٤٣٤ ٤	٠,١١×٢,٨١٤ =٠,٣٠٩ ٨	٠,١١×٣,٢٣٣ =٠,٣٥٦ ٥	٠,١١×٢,٦٥٨ =٠,٢٩٢ ١٢	٠,١١×٢,٤٦٩ =٠,٢٧٢ ١٥	٠,١١×٢,٥٤٧ =٠,٢٨٠ ١٤	٠,١١×٢,٧٩ =٠,٣٠٧ ٩	٠,١١×٤,١١٩ =٠,٤٥٣ ٣	٠,١١×٢,٦٧٣ =٠,٢٩٤ ١١
٧- نسبة عدد التلفونات المحمولة كالسكان.	٠,١٠×٢,٩٠٩ =٠,٢٩١ ٧	٠,١٠×٢,١١٤ =٠,٢١١ ١١	٠,١٠×٤,٢٠٨ =٠,٤٢١ ٢	٠,١٠×٣,٢٥٦ =٠,٣٢٦ ١٠	٠,١٠×٣,٧٧٥ =٠,٣٧٨ ٣	٠,١٠×٣,١٧٦ =٠,٣١٨ ٥	٠,١٠×١,٣٢٨ =٠,١٣٣ ١٥	٠,١٠خ١,١٩١ =٠,١١٩ ١٦	٠,١٠×٢,٥٤٥ =٠,٢٥٥ ١٠	٠,١٠×١,٧٠٤ =٠,٧١٠ ١٣	٠,١٠×٣,١٠٦ =٠,٣١١ ١	٠,١٠×١,٠٨ =٠,١٠٨ ١٢
المجموع	٥,٠٩٣	٢,٥٥٢	٤,٠٨٥	٣,٨٩٧	٣,٣٠٥	٢,٩٦٦	٢,١٦٢	١,٩١٩	٢,٢٧٨	٢,٥٠٣	٣,٩٦٥	٢,٣٣١
الدرجة	١	١٠	٢	٤	٦	٧	١٥	١٧	١٣	١١	٣	١٢

الرقم الاول
(٤,٤٥٩) يمثل القيمة المعيارية للمؤشر والمحسوب من خلال المتوسط الحسابي لدول العينة والماخوذ من الجدول (٣-٩)

الرقم الثاني (٠,١٩) : يمثل الوزن المعياري للمؤشر والماخوذ من الجدول (٢-٣)

تابع الجدول (3-8) قياس وزن عناصر القدرة الاتصالية

دول العينة / عناصر ومؤشرات القدرة العسكرية	تركيا	السعودية	إسرائيل	الأردن	اندونيسيا
1- نسبة عدد الحاسبات الآلية للسكان.	0.19×2.203 [13] 0.419=	0.19×3.354 [6] 0.637=	0.19×4.828 [2] 0.917=	0.19×2.216 [12] 0.421=	0.19×2.06 [16] 0.391=
2- نسبة عدد الهواتف للسكان.	0.17×2.234 [10] 0.380=	0.17×1.679 [12] 0.285=	0.17×3.136 [5] 0.533=	0.17×1.427 [15] 0.243=	0.17×1.085 [16] 0.185=
3- نسبة مستخدمي شبكة الانترنت للسكان.	0.16×2.756 [8] 0.441=	0.16×2.004 [15] 0.321=	0.16×3.983 [4] 0.637=	0.16×2.241 [10] 0.359=	0.16×2.019 [14] 0.323=
4- مدى امتلاك الدولة للأقمار الصناعية.	0.15×3.306 [9] 0.496=	0.15×3.306 [9] 0.496=	0.15×3.444 [6] 0.517=	0.15×3.306 [9] 0.496=	0.15×3.306 [9] 0.496=
5- نسبة عدد أجهزة التلفاز إلى السكان.	0.12×2.925 [8] 0.351=	0.12×2.408 [11] 0.289=	0.12×2.658 [9] 0.319=	0.12×1.938 [14] 0.233=	0.12×1.83 [16] 0.220=
6- نسبة عدد أجهزة الراديو إلى السكان.	0.11×2.461 [16] 0.271=	0.11×2.597 [13] 0.286=	0.11×3.038 [6] 0.334=	0.11×2.694 [10] 0.296=	0.11×2.41 [17] 0.265=
7- نسبة عدد التلفونات المحمولة للسكان.	0.10×2.67 [8] 0.267=	0.10×2.574 [9] 0.257=	0.10×4.31 [1] 0.431=	0.10×1.711 [12] 0.171=	0.10×1.421 [14] 0.142=
المجموع	2.625	2.571	3.688	2.219	2.022
الدرجة	8	9	5	14	16

الجدول (3-9) بيانات القدرة الاتصالية

دول العينة / عناصر ومؤشرات القدرة الاتصالية	الولايات المتحدة الأمريكية	البرازيل	بريطانيا	فرنسا	اسبانيا	بولندا	مصر	نيجيريا	تونس	الصين	اليابان	إيران	تركيا	السعودية	إسرائيل	الأردن	اندونيسيا
1- نسبة عدد الحاسبات الآلية للسكان. أ. عدد الحاسبات لكل 1000 فرد من السكان	749.2	105.2	299.5	575	276.5	192.8	37.8	6.7	56.6	40.9	541.6	109.6	51.6	353.9	741	55.1	13.9
2- نسبة عدد الهواتف للسكان (1) أ. عدد الهواتف لكل 1000 فرد من السكان	6.6	230	528	586	422	309	140	9	125	269	460	278	263	164	424	119	58
3- نسبة مستخدمي شبكة الانترنت للسكان (1) أ. عدد المستخدمين لشبكة الانترنت لكل 1000 فرد من السكان	630	195	473	430	348	262	68	38	95	85	668	103	222	70	470	118	73
4- مدى امتلاك الدولة للأقمار الصناعية (7) أ. عدد الأقمار الصناعية التي تمتلكها الدولة	125	0	11	11	11	0	2			6		1			4		
5- نسبة عدد أجهزة التلفاز إلى السكان أ. عدد أجهزة التلفاز لكل 1000 فرد من السكان (2)	721	186	500	543	400	339	94	47	87	301	680	70	291	181	238	81	58
6- نسبة عدد أجهزة الراديو إلى السكان أ. عدد أجهزة الراديو لكل 1000 فرد من السكان (3)	1893	362	1387	863	324	525	251	161	198	314	947	258	157	222	432	268	133
7- نسبة عدد التلفونات المحمولة للسكان أ. عدد أجهزة التلفونات المحمولة لكل 1000 فرد من السكان (1)	680	462	1088	789	952	764	184	141	566	302	742	106	605	575	1120	304	213

(1) المصدر Human Development Report 2008 الجدول 13 ص 273-276 المعلومات لعام 2005.

(2) Encarta Encyclopedia premium 2008 , countries figures and facts

(3) نفس المصدر السابق CIA World Fact book

(4) الكتاب السنوي باللغة العربية (Sipri year book) 2003 الملحق رقم 15ب ، ص 963- 981

تابع جدول (3-9) مكانة الدولة طبقا لترتيبها في قياس مؤشرات القدرة الاتصالية(1995-2008)

دول العينة / عنصر القدرة الاتصالية	الولايات المتحدة	البرازيل	بريطانيا	فرنسا	أسبانيا	بولندا	مصر	نيجيريا	تونس	الصين	اليابان	إيران	تركيا	السعودية	إسرائيل	الأردن	اندونيسيا
نسبة عدد الحاسبات الآلية للسكان	1	10	3	4	7	8	15	17	11	14	5	5	13	6	2	12	16
نسبة عدد الهواتف للسكان	1	11	3	2	6	7	13	17	14	9	4	4	10	12	5	15	16
نسبة مستخدمي شبكة الانترنت للسكان	4	9	3	5	6	7	16	17	12	13	1	1	8	15	4	10	14
مدى امتلاك الدولة للأقمار الصناعية	1	9	2	2	2	9	7	9	9	5	9	8	9	9	6	9	9
نسبة عدد أجهزة التلفاز إلى السكان	1	10	4	3	5	6	12	17	13	7	2	15	8	11	9	14	16
نسبة عدد أجهزة الراديو للسكان	1	7	2	4	8	5	12	15	14	9	3	11	16	13	6	10	17
نسبة عدد التلفونات المحمولة للسكان	7	11	2	5	3	5	15	16	10	13	6	17	8	9	1	12	14
ترتيب الدولة	1	10	2	4	6	7	15	17	13	11	3	12	8	9	5	14	16

4. قياس القدرة الحيوية والخصائص البشرية والوجود الإقليمي:

تم قياس هذه القدرة من خلال مؤشرين رئيسيين هما: الخصائص البشرية والوجود الإقليمي[1]، اشتمل المؤشر الأول على 12 مؤشرا فرعيا ،واشتمل المؤشر الثاني على أربع مؤشرات فرعية، وكانت نتائج القياس في مجال القدرة الحيوية على النحو التالي.

الجدول (3-10)

قياس القدرة الحيوية لدول الدراسة .

التسلسل	الدولة	وزن الخصائص البشرية	وزن الوجود الإقليمي	الوزن الإجمالي للقدرة الحيوية	وزن القدرة الحيوية	وزن القدرة الحيوية بين العوامل المادية
1	الولايات المتحدة	5.539	4.783	10.322	×0.210	2.168
2	فرنسا	5.949	3.228	9.177	×0.210	1.927
3	اليابان	5.529	3.175	8.704	×0.210	1.828
4	اسبانيا	5.492	3.058	8.550	×0.210	1.800
5	بولندا	5.286	2.945	8.231	×0.210	1.729
6	الصين	4.792	3.399	8.191	×0.210	1.720
7	بريطانيا	5.187	2.934	8.121	×0.210	1.705
8	البرازيل	4.976	2.579	7.555	×0.210	1.587
9	تركيا	4.209	3.318	7.527	×0.210	1.581
10	اسرائيل	5.030	2.284	7.314	×0.210	1.536
11	السعودية	4.252	2.567	6.819	×0.210	1.432
12	تونس	4.398	2.359	6.757	×0.210	1.419
13	مصر	3.960	2.636	6.596	×0.210	1.385
14	الأردن	4.687	1.904	6.591	×0.210	1.384
15	اندونيسيا	3.490	2.979	6.469	×0.210	1.358
16	إيران	3.478	2.756	6.234	×0.210	1.309
17	نيجيريا	1.981	2.707	4.688	×0.210	0.984

يتضح من الجدول أن الولايات المتحدة احتلت المركز الأول في الوزن الإجمالي للقدرة الحيوية وبوزن (10.322) وجاءت فرنسا في المركز الثاني وبوزن

[1] الوجود الإقليمي يشتمل على طبيعة الموقع الجغرافي والتحكم في الموارد المائية ونصيب الفرد فيها ونسبة المأهول من المساحة الكلية

(9.177) ثم اليابان في المركز الثالث وبوزن (8.704) وجاءت اسبانيا في المركز الرابع وبوزن (8.55) ثم بولندا في المركز الخامس وبوزن (8.231) والصين في المركز السادس وبوزن (8.191) وجاءت بريطانيا في المركز السابع وبوزن (8.121) والبرازيل في المركز الثامن وبوزن(7.555) وتركيا في المركز التاسع وبوزن (7.527) وإسرائيل في المركز العاشر بوزن (7.314) أما ترتيب باقي دول العينة فقد كان كما يلي : السعودية في المركز الحادي عشر وبوزن (6.819) وتونس في المركز الثاني عشر وبوزن (6.757)، مصر في المركز الثالث عشر وبوزن (6.596) والأردن في المركز الرابع عشر وبوزن (6.591) واندونيسيا في المركز الخامس عشر وبوزن (6.469) وإيران في المركز السادس عشر وبوزن (6.234) وأخيرا في المركز السابع عشر والأخير وبفارق كبير عن باقي دول العينة وجاءت نيجيريا وبوزن (4.688).

الجدول (3-11) قياس وزن عناصر القدرة الحيوية (الخصائص السكانية البشرية) والوجود الإقليمي

عناصر القدرة الحيوية / دول الدراسة	الولايات المتحدة	البرازيل	بريطانيا	فرنسا	اسبانيا	بولندا	مصر	نيجيريا	تونس	الصين	اليابان	إيران
	القيمة المعيارية للعنصر لدى كل دولة × وزن العنصر											
1. الخصائص السكانية 1- المستوى التعليمي	0.21×6.617 [3] 1.390=	0.21×5.125 [8] 1.076=	0.21×6.591 [4] 1.384=	0.21×6.898 [2] 1.449=	0.21×7.001 [1] 1.470=	0.21×6.159 [5] 1.293=	0.21×2.569 [16] 0.539=	0.21×0.433 [17] 0.091=	0.21×2.79 [14] 0.586=	0.21×3.73 [10] 0.783=	0.21×5.969 [7] 1.253=	0.21×2.74 [15] 0.575=
2- المستوى الصحي	0.17×5.966 [6] 1.04=	0.17×4.452 [11] 0.757=	0.17×5.942 [7] 1.010=	0.17×8.016 [3] 1.363=	0.17×6.724 [4] 1.143=	0.17×6.51 [5] 1.107=	0.17×3.753 [15] 0.638=	0.17×2.974 [16] 0.506=	0.17×4.41 [12] 0.750=	0.17×4.242 [13] 0.721=	0.17×8.849 [1] 1.504=	0.17×3.906 [14] 0.664=
3- نسبة المشاركة في العمل	0.15×3.122 [5] 0.468=	0.15×3.26 [4] 0.489=	0.15×3.121 [5] 0.468=	0.15×2.242 [10] 0.336=	0.15×3.605 [2] 0.541=	0.15×2.27 [8] 0.341=	0.15×1.647 [13] 0.247=	0.15×1.239 [14] 0.186=	0.15×1.682 0.252[12]=	0.15×4.278 [1] 0.642=	0.15×3.281 [3] 0.492=	0.15×2.272 [8] 0.341=
4- درجة التكامل الثقافي والقومي.	0.15×4.286 [14] 0.643=	0.15×7.094 [8] 1.64=	0.15×5.755 [12] 0.863=	0.15×7.462 [6] 1.119=	0.15×5.81 [11] 0.872=	0.15×7.276 [7] 1.091=	0.15×7.608 [4] 1.141=	0.15×0.99 [17] 0.149=	0.15×8.024 [1] 1.204=	0.15×6.943 [9] 1.041=	0.15×6.941 [9] 1.041=	0.15×2.564 [16] 0.385=
5- حجم خدمات الدولة للسكان.	0.13×9.53 [1] 1.239=	0.13×6.471 [8] 0.841=	0.13×7.21 [6] 0.937=	0.13×8.095 [3] 1.052=	0.13×6.354 [10] 0.826=	0.13×6.498 [7] 0.845=	0.13×5.6 [14] 0.726=	0.13×3.135 [17] 0.408=	0.13×7.393 [4] 0.961=	0.13×3.782 [15] 0.492=	0.13×5.823 0.757[13]=	0.13×6.39 [9] 0.831=
6- حجم السكان.	0.12×3.932 [2] 0.472=	0.12×3.574 [4] 0.426=	0.12×3.127 [11] 0.375=	0.12×3.137 [10] 0.376=	0.12×3.059 [12] 0.367=	0.12×3.052 [13] 0.366=	0.12×3.195 [7] 0.383=	0.12×3.409 [5] 0.409=	0.12×2.96 [15] 0.355=	0.12×7.323 [1] 0.879=	0.12×3.346 [6] 0.402=	0.12×3.143 [9] 0.377=
7- كثافة السكان في الكيلومتر المربع	0.07×4.472 [3] 0.313=	0.07×4.569 [2] 0.320=	0.07×2.145 [15] 0.15=	0.07×3.628 [10] 0.254=	0.07×3.898 [8] 0.273=	0.07×3.476 [12] 0.243=	0.07×4.061 [7] 0.284=	0.07×3.314 [14] 0.232=	0.07×4.417 [5] 0.290=	0.07×3.347 [13] 0.234=	0.07×1.139 [17] 0.080=	0.07×4.364 [4] 0.305=
المجموع	5.539 2	4.976 8	5.187 6	5.949 1	5.492 4	5.286 5	3.96 14	1.981 17	4.398 11	4.792 9	5.529 3	3.478 16
2. الوجود الإقليمي 1- طبيعة الموقع الجغرافي والتحكم في المصارف المائية	0.33×5.779 [1] 1.907=	0.33×2.112 [12] 0.697=	0.33×3.487 [5] 0.151=	0.33×3.029 [7] 1.000=	0.33×2.571 [10] 0.848=	0.33×2.112 [12] 0.697=	0.33×3.029 [7] 1.000=	0.33×2.112 [12] 0.697=	0.33×2.112 [12] 0.697=	0.33×3.946 [3] 1.302=	0.33×4.404 [2] 1.453=	0.33×2.571 [10] 0.848=
2- نسبة الجزء المعمور من المساحة الكلية.	0.30×2.752 [7] 0.826=	0.30×1.718 [14] 0.515=	0.30×3.157 [6] 0.947=	0.30×4.01 [2] 1.203=	0.30×3.476 [5] 1.043=	0.30×4.527 [1] 1.358=	0.30×1.374 [15] 0.412=	0.30×4.001 [3] 1.200=	0.30×2.666 [8] 0.800=	0.30×2.072 [12] 0.622=	0.30×2.149 [11] 0.654=	0.30×1.96 [13] 0.588=
3- مساحة الدولة	0.19×5.594 [1] 1.063=	0.19×5.198 [3] 0.988=	0.19×2.708 [14] 0.515=	0.19×2.828 [10] 0.537=	0.19×2.786 [11] 0.529=	0.19×2.728 [13] 0.518=	0.19×2.936 [7] 0.558=	019×2.912 [8] 0.553=	0.19×2.683 [15] 0.510=	0.19×5.524 [2] 1.050=	0.19×2.748 [12] 0.522=	0.19×3.13 [6] 0.595=
4- نصيب الفرد من الموارد المائية	0.18×5.486 [1] 0.987=	0.18×2.104 [11] 0.379=	0.18×1.785 [15] 0.321=	0.18×2.711 [7] 0.488=	0.18×3.544 [4] 0.638=	0.18×2.067 [13] 0.372=	0.18×3.7 [3] 0.666=	0.18×1.426 [17] 0.257=	0.18×1.953 [14] 0.352=	0.18×2.36 [9] 0.425=	0.18×3.085 [6] 0.555=	0.18×4.03 [2] 0.725=
	1 4.783	13 2.579	9 2.934	4 3.228	6 3.058	8 2.945	12 2.636	11 2.707	15 2.359	2 3.399	5 3.175	10 2.756

الرقم الاول (6.617) يمثل القيمة المعيارية للمؤشر و المحسوبه من خلال المتوسط الحسابي لدول العينة والماخوذ من الجدول (3-12)
الرقم الثاني (0.21) يمثل الوزن المعياري للمؤشر والماخوذ من الجدول (3-2)

الجدول (3-12) بيانات عناصر ومؤشرات القدرة الحيوية

دول العينة / عناصر القدرة الاقتصادية	الولايات المتحدة	البرازيل	بريطانيا	فرنسا	أسبانيا	بولندا	مصر	نيجيريا	تونس	الصين	اليابان	إيران	تركيا	السعودية	إسرائيل	الأردن	اندونيسيا
أولاً: الخصائص السكانية أو البشرية 1. المستوى التعليمي أ. نسبة الالتحاق الإجمالي بالتعليم لجميع المراحل (2)	%93.3	87.5	%93	%96.5	%98.5	87.2	%76.9	%56.2	%76.3	69.1%	5.90%	%72.8	%68.7	%76.0	%89.6	%78.1	%68.2
ب- نسبة المعرفة للقراءة والكتابة لسن 15 أو أكثر (3)	%99	%88.6	%99	%99	%98.7	%99.8	%71.4	68	74.3	%90.9	%99	%77	%87.4	%78.8	%97.1	%89.9	%90.4
2. المستوى الصحي أ- نسبة عدد الأسرة إلى عدد السكان. (5)	3.2	2.6	3.9	7.3	3.4	5.2	%2.2	0.5	1.9	%2.2	%14.1	%1.7	%2.7	%2.3	%6.00	%1.9	0
ب- نسبة عدد الأطباء لكل 1000 فرد من السكان (5)	2.56	1.15	2.30	3.37	3.30	2.47	%0.54	0.28	1.34	%1.06	%1.98	%0.87	%1.35	%1.37	%3.82	%2.03	%0.13
3. نسبة المشاركة في العمل (3)	%51.3	%52.2	51.02	%43.55	%55.13	%43.79	%38.5	35.03	38.8	%60.85	%52.38	%43.81	%33.61	%30.1	%43.1	%32.5	$47.47
4. درجة التماثل الثقافي والقومي (3) أ- التوزيع الديني	%78.5 مسيحيون 21.7 %يهود 0.6 مسلمون	%88 مسيحيون	%71.6 مسيحيون	%88 مسيحيون	%94 مسيحيون	%89.8 مسيحيون	%90 مسلمون	%50 مسلمون	%98 مسلمون	%95 بوذيون	%84 بوذيون	%98 مسلمون	%99.8 مسلمون	%100 مسلمون	%76.4 يهود	%92 مسلمون	%86 مسلمون
ب- التوزيع العرقي	%79.96 بيض 12.85 سود	%92 بيض مولاتو	%92.1 انجليز	%99.8 فرنسيون	%74 أسبان	%96.7 بولنديون	%99.6 مصريون	أكثر من 25 عرقية	%98 عرب	%91.5 صينيون	98.5 يابانيون	%51 فرس	%80 أتراك	%90 عرب	%76.4 يهود	%98 عرب	%40.6 جاكانيز
التوزيع اللغوي	%82.1 انجليزية 10.7	% 100 برتغالية	% 100 انجليزية	%100 فرنسية	%74 أسبانية	%97.8 بولندية	%100 عربية	%100 انجليزية	%100 عربية	%100 صينية	%100 يابانية	%58 فارسية	%100 تركية	%100 عربية	%80 عبرية	%100 عربية	%100 بهاسيا
5. حجم خدمات الدولة للسكان أ. نسبة الإنفاق على التعليم من GNP (3)	%5.3	%4	%5.6	%5.7	%4.2	%5.5	%4.2	0.9	7.3	1.9	3.5	5.1	4	6.8	6.9	4.9	3.6
ب- نسبة الإنفاق على الصحة من GNP (4)	%15.4	%8.8	%8.1	%10.5	%8.1	%6.2	%5.9	4.6	5.6	4.7	7.8	6.6	7.3	3.3	8.7	9.8	2.8
6. حجم السكان بالمليون (3)	303.82	196.34	60.94	64.06	40.49	38.50	87.71	146.26	10.38	1330.04	127.29	65.88	71.89	28.15	7.11	6.2	237.51
7. كثافة السكان في الكيلو متر المربع (1)	30	21	245	108	83	122	68	137	60	134	338	40	90	10	302	60	112
ثانياً: عناصر الوجود الإقليمي 1- طبيعة الموقع الجغرافي المتحكم في الممرات المائية أ. مدى التحكم في المضايق والممرات المائية (3)		صفر				صفر		صفر	صفر						صفر	صفر	
2- نسبة الجزء المعمور من المساحة الكلية للدولة	19	7	23.7	33.6	27.4	39.6	3	33.5	18	11.1	12	9.8	31	1.8	14.6	2.1	12.7
3- مساحة الدولة بالكيلومتر المربع (3)	9826630	8511965 كم2	244820 كم2	643427 كم2	504782 كم2	312679 كم2	1001450 كم2	923768 كم2	163610 كم2	9596960 كم2	3778835 كم2	164800 كم2	780580 كم2	2149690 كم2	20770 كم2	92300 كم2	1919440 كم2
4- نصيب الفرد من الموارد المائية (3)	1600م3/ سنة	318 م3/ سنة	197 م3/ سنة	548 م3/ سنة	864 م3/ سنة	304 م3/ سنة	923 م3/ سنة	61 م3/ سنة	261 م3/ سنة	415 م3/ سنة	690 م3/ سنة	1048 م3/ سنة	544 م3/ سنة	705 م3/ سنة	305 م3/ سنة	177 م3/ سنة	372 م3/ سنة

1- United Nations Statistical year book, NewYork 2006, fiftieth Issue, pages 37-46.
2- United Nations Human Development Report 2008, Index1, p. 229-223.
3- CIA The world fact book 2008.Countries facts and Rigures .
4- United Nations Human development Report 2008, Index 6. Health Expensitures As Percenfos GDP.
5- World Health Organization Ststistical Index sys 2008
6- World Bank Development Report 2009 Table A1 Geography and Access
7- Internet Site www. Waterways,straits.aspx.htm

تابع جدول (3- 13) مكانة الدولة طبقا لترتيبها في قياس مؤشرات القدرة الحيوية(1995-2008)

عناصر القدرة الحيوية والبشرية والوجود الإقليمي / دول العينة	الولايات المتحدة	البرازيل	بريطانيا	فرنسا	اسبانيا	بولندا	مصر	نيجيريا	تونس	الصين	اليابان	إيران	تركيا	السعودية	إسرائيل	الأردن	اندونيسيا
1. الخصائص السكانية 1- المستوى التعليمي	3	8	4	2	1	5	16	17	14	10	7	15	12	13	6	9	11
2- المستوى الصحي	6	11	7	3	4	5	15	16	12	13	1	14	9	10	2	8	17
3- نسبة المشاركة في العمل	5	4	5	10	2	8	13	14	12	1	3	8	15	17	11	16	7
4- درجة التكامل الثقافي والقومي.	14	8	12	6	11	7	4	17	1	9	9	16	5	2	15	3	13
5- حجم خدمات الدولة للسكان.	1	8	6	3	10	7	14	17	4	15	13	9	12	11	2	5	16
6- حجم السكان.	2	4	11	10	12	13	7	5	15	1	6	9	8	14	16	16	3
7- كثافة السكان في الكيلومتر المربع	3	2	15	10	8	12	7	14	5	13	17	4	6	1	16	5	11
المجموع	2	8	6	1	4	5	14	17	11	9	3	16	13	12	7	10	15
2. الوجود الإقليمي 1-طبيعة الموقع الجغرافي والتحكم في المصارف المائية	1	12	5	7	10	12	7	12	12	3	2	10	5	7	12	12	3
2- نسبة الجزء المعمور من المساحة الكلية.	7	14	6	2	5	1	15	3	8	12	11	13	4	17	9	16	10
3- مساحة الدولة	1	3	14	10	11	13	7	8	15	2	12	6	9	4	17	16	5
4- نصيب الفرد من الموارد المائية	1	11	15	7	4	13	3	17	14	9	6	2	8	5	12	16	10
ترتيب الدولة	1	13	9	4	6	8	12	11	15	2	5	10	3	14	16	17	7

باستعراض الجدول (3- 13) الذي يبين مكانة الدولة طبقا لترتيبها في قياس مؤشرات القدرة الحيوية (1995-2008)، نجد ما يلي:

احتلت الولايات المتحدة المركز الثاني في مؤشرات القدرة الحيوية بين دول الدراسة وبوزن (5.539) فيما احتلت المركز الأول في كافة مؤشرات الوجود الإقليمي وبوزن (4.805) وبالمجموع العام حققت المركز الأول في مجال القدرة الحيوية والوجود الإقليمي بين دول العينة وبوزن (4.783) .

واحتلت الصين المركز التاسع في مؤشرات القدرة الحيوية بين دول الدراسة وبوزن (4.792) فيما احتلت المركز الثالث في كافة مؤشرات الوجود الإقليمي وبوزن (2.417) وبالمجموع العام حققت المركز الثاني في مجال القدرة الحيوية والوجود الإقليمي بين دول العينة وبوزن (3.399) .

وجاءت تركيا في المركز الثالث عشر في مؤشرات القدرة الحيوية بين دول الدراسة وبوزن (4.209) فيما احتلت المركز الثالث في كافة مؤشرات الوجود الإقليمي وبوزن (3.335) وبالمجموع العام حققت المركز الثالث في مجال القدرة الحيوية والوجود الإقليمي بين دول العينة وبوزن (3.318) . أما في المركز الرابع فقد جاءت فرنسا، ثم جاءت اليابان في المركز الخامس ، وجاءت اسبانيا في المركز السادس ، وفي المركز السابع جاءت اندونيسيا

أما ترتيب باقي دول العينة فكان على النحو التالي : بولندا في المركز الثامن ، بريطانيا في المركز التاسع ، إيران في المركز العاشر ، نيجيريا في المركز الحادي عشر ، مصر في المركز الثاني عشر ، البرازيل في المركز الثالث عشر ، السعودية في المركز الرابع عشر ، تونس في المركز الخامس عشر ، إسرائيل في المركز السادس عشر ،وأخيرا الأردن في المركز السابع عشر والأخير .

خلاصة تحليل قياس وزن العوامل المادية:

بعد وزن وقياس مؤشرات القدرة الاقتصادية، القدرة العسكرية، القدرة الاتصالية والقدرة الحيوية تم استخراج وزن العوامل المادية وترتيب دول العينة كما هي مبينة

الجدول (3-14)

ترتيب دول الدراسة في قياس وزن العوامل المادية.

التسلسل	اسم الدولة	القدرة الاقتصادية	القدرة العسكرية	القدرة الاتصالية	القدرة الحيوية	المجموع الكلي	العوامل المادية × 0.58
1	الولايات المتحدة	1.958	2.004	1.146	2.168	7.276	4.220
2	الصين	1.700	1.506	0.563	1.720	5.489	3.184
3	فرنسا	1.226	1.218	0.877	1.927	5.248	3.044
4	بريطانيا	1.219	1.244	0.919	1.705	5.087	2.950
5	اليابان	1.271	1.079	0.892	1.828	5.070	2.941
6	إسرائيل	1.155	1.413	0.830	1.536	4.934	2.862
7	اسبانيا	1.199	1.016	0.744	1.800	4.759	2.760
8	اندونيسيا	1.960	0.899	0.455	1.358	4.662	2.704
9	السعودية	1.473	1.080	0.578	1.432	4.563	2.647
10	بولندا	1.193	0.957	0.667	1.729	4.546	2.637
11	تركيا	1.150	1.120	0.591	1.581	4.442	2.576
12	إيران	1.410	1.174	0.524	1.309	4.417	2.562
13	البرازيل	1.267	0.937	0.574	1.587	4.365	2.532
14	مصر	1.170	1.128	0.486	1.385	4.169	2.418
15	الأردن	1.064	1.008	0.499	1.384	3.955	2.294
16	تونس	1.112	0.834	0.513	1.419	3.878	2.249
17	نيجيريا	1.204	0.811	0.432	0.984	3.431	1.990

يوضح الجدول أن الدول المتقدمة احتلت المراتب السبعة الأولى في مؤشر القدرة المادية (الاقتصادية، العسكرية، الاتصالية و الحيوية)، بينما احتلت الدول العربية المراكز الأخيرة في الترتيب وقبل نيجيريا فقط باستثناء السعودية التي احتلت المركز التاسع، إلا أن القيمة الحقيقة للموارد المادية ترتبط بشكل مباشر بمدى قدرة الدولة على تحويل تلك القدرات إلى فعل سياسي وتحديد مدى توظيف هذه الموارد التوظيف الأمثل ، وتقليل حجم الهدر إلى اقل ما يمكن.

المطلب الثالث

قياس العوامل المعنوية

تقسم العوامل المعنوية إلى ثلاثة مؤشرات رئيسة هي: القدرة السياسية، الإرادة القومية، والقدرة الدبلوماسية، وسيتم قياس كل مؤشر رئيسي من خلال مؤشرات فرعية دالة عليها وكما يلي:

1. قياس القدرة السياسية

أمكن قياس القدرة السياسية من خلال مؤشرات بلغت في مجموعها ستة مؤشرات، وقد أسفر القياس عن ترتيب دول الدراسة حسب الجدول التالي:

الجدول (3-15)

قياس القدرة السياسية لدول العينة

التسلسل	الدولة	وزن القدرة السياسية	الوزن المعياري للعوامل المعنوية	الوزن النهائي للقدرة السياسية
1	بريطانيا	4.534	×0.39	1.768
2	فرنسا	4.385	×0.39	1.710
3	الولايات المتحدة	4.286	×0.39	1.672
4	اسبانيا	4.276	×0.39	1.668
5	اليابان	4.253	×0.39	1.659
6	بولندا	4.080	×0.39	1.591
7	إسرائيل	3.650	×0.39	1.424
8	البرازيل	3.601	×0.39	1.404
9	تركيا	3.144	×0.39	1.226
10	تونس	2.468	×0.39	0.963
11	اندونيسيا	2.432	×0.39	0.948
12	الأردن	2.386	×0.39	0.931
13	نيجيريا	1.800	×0.39	0.702
14	مصر	1.683	×0.39	0.656
15	إيران	1.376	×0.39	0.537
16	الصين	1.347	×0.39	0.525
17	السعودية	1.208	×0.39	0.471

وبتحليل الجدول (3-15)، نجد أن بريطانيا احتلت المركز الأول في القدرة السياسية تلتها فرنسا وبنفس النسبة تقريبا ثم الولايات المتحدة، ويبين التحليل أن المملكة العربية السعودية والصين لم تستطيعا تحويل مركزها المتقدمة في القدرات الاقتصادية إلى قدرات سياسية مما جعل الدولتين تحتلان المركزين الأخيرين.

قياس العوامل المعنوية

الجدول (3-16) قياس وزن عناصر القدرة السياسية

دول العينة / عناصر القدرة السياسية	القيمة المعيارية للعنصر لدى كل دولة × وزن العنصر											
	الولايات المتحدة	البرازيل	بريطانيا	فرنسا	اسبانيا	بولندا	مصر	نيجيريا	تونس	الصين	اليابان	إيران
مستوى الحريات العامة التعددية والحقوق الأساسية	0.25×7.19 1 1.98=	0.25×6.655 8 1.664=	0.25×7.918 1 1.98=	0.25×7.918 1 1.98=	0.25×7.918 1 1.98=	0.25×7.918 1 1.98=	0.25×2.456 13 0.614=	0.25×3.719 11 0.930=	0.25×2.047 14 0.512=	0.25×1.192 16 0.298=	0.25×7.063 6 1.766=	0.25×1.601 15 0.400=
الاستقرار السياسي وغياب العنف	0.21×3.104 5 0.652=	0.21×2.45 8 0.515=	0.21×3.43 3 0.720=	0.21×3.368 4 0.707=	0.21×2.777 7 0.583=	0.21×3.456 2 0.726=	0.21×1.759 12 0.369=	0.21×0.136 17 0.026=	0.21×2.853 6 0.599=	0.21×2.312 10 0.486=	0.21×4.008 1 0.842=	0.21×1.056 16 0.222=
نسبة المشاركة السياسية في انتخابات البرلمان	0.20×1.942 13 0.388=	0.20×3.289 3 0.658=	0.20×2.465 6 0.493=	0.20×2.412 7 0.482=	0.20×2.988 4 0.598=	0.20×2.183 10 0.437=	0.20×1.212 14 0.242=	0.20×2.009 12 0.402=	0.20×3.406 1 0.681=	0.20×0.154 16 0.031=	0.20×2.359 8 0.472=	0.20×2.07 11 0.414=
معدل كفاءة الحكومة	0.19×3.857 2 0.733=	0.19×1.717 12 0.326=	0.19×4.042 1 0.768=	0.19×3.464 4 0.658=	0.19×3.095 6 0.588=	0.19×2.332 8 0.443=	0.19×1.323 15 0.251=	0.19×0.72 17 0.137=	0.19×2.455 7 0.466=	0.19×2.049 11 0.389=	0.19×3.488 3 0.663=	0.19×0.905 16 0.172=
كفاءة البرلمان والتمثيل والمساءلة	0.15×3.551 3 0.533=	0.15×2.917 8 0.438=	0.15×3.821 2 0.573=	0.15×3.719 1 0.558=	0.15×3.514 4 0.527=	0.15×3.29 6 0.494=	0.15×1.379 14 0.207=	0.15×2.031 11 0.305=	0.15×1.397 13 0.210=	0.15×0.95 17 0.143=	0.15×3.402 5 0.510=	0.15×1.118 15 0.168=
المجموع	4.286 3	3.601 8	4.534 1	4.385 2	4.276 4	4.080 6	1.863 14	1.80 13	2.468 10	1.347 16	4.253 5	1.376 15

الرقم الاول (7.19) يمثل القيمة المعيارية للمؤشر والمحسوبه من خلال المتوسط الحسابي لدول العينة والماخوذ من الجدول (3-17)

الرقم الثاني (0.25) يمثل الوزن المعياري للمؤشر والماخوذ من الجدول (2-3)

قياس العوامل المعنوية

تابع الجدول (3-16) قياس وزن عناصر القدرة السياسية

عناصر القدرة السياسية / دول العينة	تركيا	السعودية	إسرائيل	الأردن	اندونيسيا
	القيمة المعيارية للعنصر لدى كل دولة × وزن العنصر				
مستوى الحريات العامة التعددية والحقوق الأساسية	0.25×5.391 10 1.348=	0.25×1.192 16 0.298=	0.25×7.063 6 1.766=	0.25×2.864 12 0.716=	0.25×5.80 9 1.45=
الاستقرار السياسي وغياب العنف	0.21×1.747 13 0.367=	0.21×1.948 11 0.409=	0.21×1.219 15 0.256=	0.21×2.363 9 0.496=	0.21×1.307 14 0.274=
نسبة المشاركة السياسية في انتخابات البرلمان	0.20×3.323 2 0.665=	0.20×0.154 16 0.031=	0.20×2.544 5 0.509=	0.20×2.329 9 0.466=	0.20×0.470 15 0.094=
معدل كفاءة الحكومة	0.19×2.16 10 0.410=	0.19×1.643 13 0.312=	0.19×3.316 5 0.630=	0.19×2.196 9 0.417=	0.19×1.36 14 0.258=
كفاءة البرلمان والتمثيل والمساءلة	0.15×2.358 10 0.354=	0.15×1.052 16 0.158=	0.15×3.262 7 0.489=	0.15×1.938 12 0.291=	0.15×2.376 9 0.356=
المجموع	3.144 9	1.208 17	3.650 7	21.386 12	2.432 11

الجدول (17-3) بيانات قياس العوامل المعنوية

عناصر ومؤشرات العوامل المعنوية للقدرة السياسية / دول الدراسة	الولايات المتحدة	البرازيل	بريطانيا	فرنسا	اسبانيا	بولندا	مصر	نيجيريا	تونس	الصين	اليابان	إيران	تركيا	السعودية	إسرائيل	الأردن	اندونيسيا
1. قياس القدرة السياسية أ. مستويات الحريات العامة درجة التعددية السياسية (12)	1	2	1	1	1	1	6	5	7	7	1	6	3	7	1	5	2
الحريات المدنية وحقوق الإنسان (12)	1	2	1	1	1	1	5	4	5	6	2	6	3	6	2	5	3
ب. الاستقرار السياسي وغياب العنف (9)	0.30	-0.22	0.56	0.51	0.04	0.58	0.77-	2.07-	0.10	0.33-	1.02	1.33-	0.78-	0.59-	1.20-	0.29-	1.13-
ج. نسبة المشاركة السياسية في انتخابات البرلمان (15)	47.5	83.3	61.4	60.0	75.3	53.9	28.1	49.3	86.4	0.15	58.6	50.9	74.2		63.5	57.8	8.4
د. معدل كفاءة الحكومة (8)	1.62	-0.12	1.77	1.30	1.00	0.38	0.44-	0.93-	0.48	1.70-	1.32	0.78-	0.24	0.18-	1.18	0.27	0.41-
هـ. كفاءة البرلمان (التمثيل والمساءلة) (10)	1.09	0.41	1.38	1.27	1.05	0.81	1.24-	54.-	1.22-	5.7	0.93	1.52-	0.19-	1.59-	0.78	0.64-	0.71-
2. قياس الإرادة القومية	20.4	19	36.3	39.2	28.1	32.8	16.6	0	24.8	40	13.7	11.2	19.1	0	35.8	19.8	15.6
أ. القيادة السياسية																	
(1) القدرة على تعبئة الموارد الذاتية																	
نسبة الإيرادات من الضرائب GNP (13)																	
نسبة الاستثمارات المحلية من GNP (14)	19	21	16	17	21	28	23	11	28	72	29	16	24	21	20	27	14
(2) درجة الاستجابة للاحتياجات الأساسية	77.4	71	78.5	79.6	80	74.6	69.8	46.6	73	2933.8	81.9	69.5	70.8	71.6	79.7	71.3	68.5
متوسط عمر الفرد من (العمر المتوقع) (2)																	
نصيب الفرد من السعرات الحرارية يومياً (6)	3768.2	3059.6	3443.7	3544	3405.3	3366.9	3345.9	270.2	3252.1	14	2773.4	3091.8	3338.5	2824.1	3681.7	2679.9	2883.4
ب. الأهداف الاستراتيجية	0	34	0	0	0	39	36	34	69	16.0818	0	13	59	0	0	65	55
(1) درجة الاعتماد على الذات																	
نسبة حجم الدين الخارجي إلى GNP (5)																	
صافي الميزان التجاري بالمليار دولار (5)	85.6669-	1.4199	7.99966-	2.7667-	10.6344-	7.925-	2.103	2.4202	0.303-	%0.1	17.0517	0	2.3155-	8.7131	6.841	2.311-	0.929
نسبة حجم المعونات إلى الناتج المحلي الإجمالي GNP (3)	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	%1	%6.5	%1.3	81	صفر	%0.1	%0.1	صفر	صفر	%4.9	0.99
(2) درجة الدولة في التنمية البشرية والفساد	12	70	16	10	13	37	112	158	91	0.66-	8	94	84	61	32	86	107
ترتيب الدولة في التنمية البشرية (4)																	
درجة مؤشر الفساد (+2.5 - -2.5) (7)	1.44	-0.24	1.89	1.32	1.16	0.14	0.58-	1.01-	0.08	%37.43	1.2	0.56-	0.04	0.1-	0.79	0.32	0.78-
(3) درجة الانكشاف والتبعية	%8.3	%12.22	%15.92	%21.4	%17.54	%34.4	%20.1	%37.42	%34.27	%3.5	%15.44	%28.56	17.38	61.17 %	%31.03	%35.6	%27.26
نسبة إجمالي العسكريات إلى الناتج المحلي GNP (1)																	
نسبة الاستثمارات الأجنبية إلى GNP (3)	%0.9	%1.9	%7.2	%3.3	%2	%3.2	%6	%2	%2.5	1.008	%0.1	0	%2.7	0	%4.5	%12.1	%1.8
نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح (11)	1.80	0.465	1.165	1.729	0.742	1.051	0.64	0.031	0.568		0.145	0.927	0.963	0.962	0.116	0.036	0

المراجع

1- المصدر (1) هو CIA The World fact book 2008 countries fact and figures.
2- المصدر UN Human development Report 2008 الجدول 10، Average life expectancy.
3- المصدر السابق الجدول (18) Flows of private aid structure
4- نفس المصدر السابق الجدول (16) stricture of Trade.
5- Table 5 Trade Aid and finance, world bank Report 2005.
6- United nations statistical year book fiftieth issue New York 2006. Table 11 food supply.
7- World bank Development Report . Control Of Corruption , Table (C6) 2008
8- المرجع السابق Table (C3) Government Effectiveness.
9- المرجع السابق Table C2 political stability absence of, violence /trrorism.
10- نفس المرجع السابق Table C1 voice and Accountability.
11- استخدام الباحث معلومات إنتاج القمح واستهلاك القمح للفرد، في حساب نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح من الموسوعة الالكترونية Encarta Encyclopedia Premium, 2008
12- المصدر Freedom in the world 2009.
13- World bank Development report 2000/2001 Table 14 central Government finances.
14- المصدر السابق Table 13. structure of demand.
15- الموقع الالكتروني www.Electionworldwide.com.
16- تم إعداد هذا العمود من قبل الباحث بالاعتماد على جداول الفاو للإنتاج والاستهلاك وصافي الصادرات والواردات للقمح للأعوام 2004،2003 باستخدام المعادلة (نسبة الاكتفاء الذاتي =

$$\frac{\text{الانتاج}}{\text{الاستهلاك}} = \frac{\text{الانتاج}}{\text{الاستهلاك - صافي (الواردت+ الصادرات)}}$$

وبتحليل الجدول (3–17) الذي يبين مكانة الدولة طبقا لترتيبها في قياس مؤشرات القدرة السياسية (1995-2008) يتضح أن بريطانيا احتلت المركز الأول في الوزن الإجمالي للقدرة السياسية وبوزن (4.53) حيث احتلت المرتبة الأولى في مؤشري مستوى الحريات السياسية والحقوق الأساسية، ومعدل كفاءة الحكومة،فيما احتلت المركز الثاني والثالث على التوالي في كفاءة البرلمان والتمثيل والمسائلة ومؤشر نسبة المشاركة في انتخابات البرلمان.

وجاءت فرنسا في المركز الثاني وبوزن (4.385) حيث احتلت المرتبة الأولى في مؤشري مستوى الحريات السياسية ومؤشر كفاءة البرلمان والتمثيل والمسائلة والمركز الرابع في مؤشري الاستقرار السياسي وغياب العنف ، والسابع في مؤشر نسبة المشاركة السياسية فيما احتلت المركز الثاني والثالث على التوالي في كفاءة البرلمان والتمثيل والمسائلة.

ثم الولايات المتحدة في المركز الثالث وبوزن (4.286) حيث احتلت مرتبة متدنية في مؤشر نسبة المشاركة السياسية في انتخابات البرلمان.، وجاءت اسبانيا في المركز الرابع وبوزن (4.276)، ثم اليابان في المركز الخامس وبوزن (4.253) . وجاء احتلال المملكة العربية السعودية والصين للمركز الأخير وقبل الأخير في مؤشرات القدرة السياسية نتيجة احتلالها المراكز الأخيرة في مؤشرات الحريات العامة والحقوق الأساسية والتعددية السياسية، وعدم كفاءة البرلمان والتمثيل والمسائلة، ومعدل كفاءة الحكومة.

2. قياس مؤشر الإرادة القومية.

تم قياس المؤشر من خلال ثلاثة مؤشرات فرعية هي : القيادة السياسية ، الأهداف الإستراتيجية ، والقاعدة العلمية ، واشتمل كل مؤشر منها على عدة مؤشرات فرعية .

أ- القيادة السياسية.

تم قياس المؤشر من خلال مؤشرين فرعيين هما: القدرة على تعبئة الموارد الذاتية، ودرجة الاستجابة للاحتياجات الأساسية. وكانت نتائج القياس على النحو التالي

الجدول (3-18)

قياس القيادة السياسية لدول العينة

التسلسل	الدولة	وزن القيادة السياسية	الوزن المعياري للقيادة	الوزن المعياري النهائي للقيادة السياسية
1	إسرائيل	7.009	0.44	3.084
2	بولندا	6.789	0.44	2.987
3	فرنسا	6.730	0.44	2.961
4	اسبانيا	6.366	0.44	2.801
5	بريطانيا	6.312	0.44	2.777
6	الولايات المتحدة	6.195	0.44	2.726
7	تونس	6.147	0.44	2.705
8	الصين	5.720	0.44	2.517
9	اليابان	5.578	0.44	2.454
10	تركيا	5.550	0.44	2.442
11	مصر	5.305	0.44	2.334
12	الأردن	4.943	0.44	2.175
13	البرازيل	4.932	0.44	2.170
14	إيران	4.124	0.44	1.815
15	أندونيسيا	3.797	0.44	1.671
16	السعودية	3.760	0.44	1.654
17	نيجيريا	1.304	0.44	0.574

باستعراض وتحليل الجدول رقم (3-18) ، الذي يبين قياس القيادة السياسية لدول العينة، احتلت إسرائيل المركز الأول وبوزن نسبي (3.084) واحتلت المركز الأول في المؤشر الفرعي (درجة الاستجابة للاحتياجات الأساسية للسكان[1]) . ثم بولندا التي احتلت المركز الأول في مؤشر القدرة على تعبئة الموارد الذاتية[2] وبوزن (3.586) حيث شكلت نسبة الإيرادات من الضرائب من الناتج المحلي الإجمالي (32.8%) ونسبة الاستثمارات المحلية من الناتج الإجمالي (28%) وجاءت الصين في المركز الثاني وبوزن (3.286) حيث شكلت نسبة إيراداتها من الضرائب (5.7%)ن ونسبة الاستثمارات المحلية من الناتج الإجمالي (40%)، وحصلت المملكة العربية السعودية على المركز السادس عشر بوزن (1.5%) حيث كانت نسبة إيراداتها من الضرائب (صفر) ونسبة استثماراتها المحلية(21%) من الناتج الإجمالي، تلتها نيجيريا في المركز السابع عشر والأخير بوزن (0.699) حيث كانت نسبة إيراداتها من الضرائب (صفر) ونسبة استثماراتها المحلية(11%) من الناتج الإجمالي، تلتها الولايات المتحدة بوزن (3.907)، فرنسا في المركز الثالث بوزن (3.728) ، أما في مؤشر الأهداف الإستراتيجية[3].

---

1) تم قياس هذا العنصر من خلال مؤشرين هما متوسط عمر الفرد (العمر المتوقع) ونصيب الفرد من السعرات الحرارية يومياً.

2) تم قياس هذا المؤشر من خلال مؤشرين هما: نسبة الإيرادات من الضرائب من الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الاستثمارات المحلية من الناتج المحلي الإجمالي

3) تم قياس هذا المؤشر من خلال ثلاثة مؤشرات فرعية هي:-

أ. درجة الاعتماد على الذات :حيث تم قياس هذا العنصر من خلال ثلاثة مؤشرات هي نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي ، وصافي الميزان التجاري (الصادرات – الواردات) ونسبة حجم المعونات إلى الناتج المحلي الإجمالي .

ب. درجة الدولة في التنمية البشرية والفساد. تم قياس هذا العنصر من خلال مؤشرين هما ، ترتيب الدولة في قائمة التنمية البشرية على مستوى العالم ، ودرجة مؤشر الفساد لدى الدولة والذي يستخدم مقياس من (+2.5 إلى -2.5) حيث تعني +2.5 أقل فسادا و -2.5 أعلى درجات الفساد.

ج. درجة الانكشاف والتبعية: تم قياس هذا العنصر من خلال ثلاثة مؤشرات هي : نسبة إجمالي الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي ، ونسبة الاستثمارات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الاكتفاء الذاتي من إنتاج القمح، ويدل المؤشران الأول والثالث على انه كلما زادت نسبة هذان المؤشران، قلة درجة الانكشاف والتبعية ، أما المؤشر الثاني فيدل على ارتفاع نسبته تعني أن الدولة يزيد تبعيتها .

تابع الجدول (3-19) قياس وزن عناصر الإرادة القومية

عناصر الإرادة القومية / دول العينة	القيمة المعيارية للعنصر لدى كل دولة × وزن العنصر											
	الولايات المتحدة	البرازيل	بريطانيا	فرنسا	اسبانيا	بولندا	مصر	نيجيريا	تونس	الصين	اليابان	إيران
1. القيادات السياسية أ. القدرة على تعبئة الموارد الذاتية	0.54×4.237 13 =2.288	0.54×4.413 12 =2.383	0.54×5.162 5 =2.787	0.54×5.162 8 =3.002	0.54×5.197 7 =2.806	0.54×6.64 1 =3.586	0.54×4.0504 11 =2.432	0.54×1.294 17 =0.699	0.54×5.951 3 =3.214	0.54×6.086 2 =3.286	0.54×5.143 9 =2.777	0.54×2.999 15 =1.619
درجة الاستجابة للاحتياجات الأمنية	0.46×8.494 2 =3.907	0.46×5.541 11 =2.549	0.46×7.662 5 =3.525	0.46×8.105 3 =3.728	0.46×7.74 4 =3.560	0.46×6.964 6 =3.203	0.46×6.246 9 =2.873	0.46×1.315 17 =0.605	0.46×6.377 7 =2.933	0.64×5.292 13 =2.4434	0.46×6.089 10 =2.801	0.46×5.445 12 =2.922
المجموع	6.195 6	4.932 13	6.312 5	6.730 3	6.366 4	6.789 2	5.305 11	1.304 17	6.147 7	5.720 8	5.578 9	4.124 14
2. الأهداف الإستراتيجية أ. درجة الاعتماد على الذات	0.4×8.09 15 =3.236	0.4×10.375 9 =4.294	0.4×11.658 6 =4.663	0.4×11.88 5 =4.752	0.4×1.563 7 =4.625	0.4×10.107 11 =4.043	0.4×10.138 10 =4.055	0.4×7.223 16 =2.89	0.4×8.549 14 =3.420	0.4×12.151 4 =4.860	0.4×12.808 1 =5.123	0.4×11.452 8 =4.581
ب. درجة الدولة في التنمية البشرية و الفساد	0.35×7.844 2 =2.745	0.35×4.33359 11 =1.589	0.35×8.278 1 =2.897	0.35×7.75 3 =2.713	0.35×7.494 5 =2.623	0.35×5.746 7 =2.011	0.35×3.171 15 =1.110	0.35×1.606 17 =0.562	0.35×4.428 12 =1.550	0.35×3.794 13 =1.328	0.35×7.655 4 =2.679	0.35×3.611 14 =1.264
ج. درجة الانكشاف والتبعية	0.25×10.595 4 =2.649	0.25×8.09 13 =2.023	0.25×7.869 15 =1.967	0.25×10.655 3 =2.664	0.25×8.978 10 =2.245	0.25×10.44 7 =2.610	0.25×7.627 16 =1.907	0.25×9.192 8 =2.298	0.25×10.464 6 =2.616	0.25×10.488 5 =2.622	0.25×8.36 12 =2.090	0.25×10.845 2 =2.711
المجموع	8.63 9	7.906 11	9.527 4	10.129 1	9.493 5	8.664 8	7.072 14	5.749 17	7.86 13	8.810 7	9.892 3	8.556 10
3. حجم القاعدة العلمية كخيار استراتيجي أ. نسبة الإنفاق على البحث العلمي من الناتج المحلي الإجمالي.	30..0×4.205 3 =1.262	0.3×2.831 8 =0.849	0.3×3.558 5 =1.067	0.3×3.801 4 =1.140	0.3×2.912 7 =0.874	0.3×2.508 11 =0.752	0.3×2.185 13 =0.656	0.3×2.024 15 =0.607	0.3×2.508 12 =0.752	0.3×3.155 6 =0.947	0.3×4.528 2 =1.358	0.3×2.589 9 =0.777
ب. نسبة الصادرات و؟؟؟؟ من إجمالي الصادرات	0.26×4.872 1 =1.243	0.26×2.998 8 =0.779	0.26×4.425 3 =1.151	0.26×3.674 5 =0.955	0.26×2.463 9 =0.640	0.26×2.153 12 =0.560	0.26×1.852 17 =0.482	0.26×1.956 14 =0.614	0.26×2.256 11 =0.587	0.26×4.669 2 =1.214	0.26×3.090 4 =1.016	0.26×2.040 13 =0.530
ج. إجمالي عدد الأعمال المنشورة في مجالات البحث العلمي.	0.23×4.862 2 =1.118	0.23×2.966 8 =0.682	0.23×4.042 3 =0.930	0.23×3.713 5 =0.854	0.23×3.723 4 =0.856	0.23×2.971 7 =0.683	0.23×2.683 12 =0.617	0.23×2.670 15 =0.509	0.23×2.671 15 =0.614	0.23×3.238 6 =0.745	0.23×6.541 1 =1.504	0.23×2.673 14 =0.615
د. عدد العلميين والمهندسين لكل مليون من السكان.	0.21×4.828 1 =1.014	0.21×2.055 13 =0.432	0.21×3.593 3 =0.755	0.21×3.922 2 =0.824	0.21×3.26 5 =0.685	0.21×2.861 7 =0.601	0.21×2.152 12 =0.452	0.21×1.841 16 =0.387	0.21×2.491 9 =0.523	0.21×2.292 10 =0.481	0.21×2.272 11 =0.477	0.21×2.664 8 =0.559
المجموع	1 4.637 5	8 2.742 12	3 3.903 3	5 3.773 1	7 3.055 6	9 2.596 7	15 2.207 13	16 2.117 17	12 2.476 9	6 3.387 8	2 4.355 4	11 2.481 15

الرقم الاول (4.237) يمثل القيمة المعيارية للمشر والمحسوبه من خلال المتوسط الحسابي لدول العينة والماخوذ من الجدول (3-20)
الرقم الثاني (0.54) يمثل الوزن المعياري للمؤشر والمأخوذ من الجدول (3-2)

تابع قياس العوامل المعنوية

تابع الجدول (3-19) قياس وزن عناصر الإرادة القومية

دول العينة / عناصر الإرادة القومية	تركيا	السعودية	إسرائيل	الأردن	اندونيسيا
	القيمة المعيارية للعنصر لدى كل دولة × وزن العنصر				
1. القيادات السياسية أ. القدرة على تعبئة الموارد الذاتية	0.54×4.867 [10] 2.628=	0.54×2.777 [16] 1.5000=	0.54×5.713 [4] 3.085=	0.54×5.372 [6] 2.901=	0.54×3.082 [14] 1.664=
درجة الاستجابة للاحتياجات الأساسية	0.46×6.353 [8] 2.922=	0.46×912. [14] 2.260=	0.46×8.531 [1] 3.924=	0.46×4.44 [16] 2.042=	0.46×4.636 [15] 2.133=
المجموع	5.550 10	3.760 16	7.009 1	4.943 12	3.797 15
2. الأهداف الإستراتيجية أ. درجة الاعتماد على الذات	0.4×9.513 [12] 3.805=	0.4×12.425 [2] 4.97=	0.4×12.339 [3] 4.936=	0.4×6.647 [17] 2.659=	0.4×9.383 [13] 3.753=
ب. درجة العولمة في التنمية البشرية والفساد	0.35×4.543 [10] 1.590=	0.35×4.911 [8] 1.716=	0.35×6.83 [6] 2.391=	0.35×4.825 [9] 1.89=	0.35×3.123 [16] 1.093=
ج. درجة الانكشاف والتبعية	0.25×9.136 [9] 2.284=	0.25×12.415 [1] 3.354=	0.25×8.010 [14] 2.003=	0.25×5.632 [17] 1.408=	0.25×8.42 [11] 2.106=
المجموع	7.679 12	10.043 2	9.330 6	5.756 16	6.952 15
3. حجم القاعدة العلمية كخيار أستراتيجي أ. نسبة الإنفاق على البحث العلمي من الناتج المحلي الإجمالي.	0.3×2.589 [9] 0.777=	0.3×2.024 [15] 0.607=	3..0×5.658 [1] 1.697=	0.3×2.024 [15] 0.607=	0.3×2.105 [14] 0.632=
ب. نسبة الصادرات و؟؟؟؟ من إجمالي الصادرات	0.26×1.937 [15] 0.504=	0.26×1.918 [16] 0.499=	0.26×3.101 [7] 0.806=	0.26×2.284 0.594 [10] =	0.26×3.326 [6] 0.865=
ج. إجمالي عدد الأعمال المنشورة في مجالات البحث العلمي.	0.23×2.931 [10] 0.674=	0.23×2.679 [13] 0.616=	0.23×2.951 [9] 0.679=	0.23×2.670 [15] 0.614=	0.23×2.711 [11] 0.642=
د. عدد العلميين والمهندسين لكل مليون من السكان.	0.21×2.054 [14] 0.431=	0.21×1.832 [17] 0.385=	0.21×3.403 [4] 0.715=	0.21×3.086 [6] 0.648=	0.21×1.966 [15] 0.413=
المجموع	[14] 2.386 10	[17] 2.107 11	[4] 3.897 2	[13] 2.463 14	[10] 2.534 16

ب- الأهداف الإستراتيجية .

تم قياس هذا العنصر من خلال ثلاثة عناصرفرعية هي : -

(1) **درجة الاعتماد على الــذات** : حيث تم قياس هذا العنصر من خلال ثلاثة مؤشرات هـــي نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي ، وصافي الميزان التجاري(الصادرات -الورادات) ونسبة حجم المعونات إلى الناتج المحلي الإجمالي .

(2) **درجة الدولة في التنمية البشرية والفساد .**

حيث تم قياس هذا العنصر من خلال مؤشرين هما ، ترتيب الدولة في قائمة التنمية البــشرية على مستوى العالم ، ودرجة مؤشر الفساد لدى الدولة والذي يستخدم لقياس على مقياس مــن (+2.5 إلى -2.5) حيث +2.5 أقل فساداً و-2.5 أعلى درجات سلم الفساد .

(3) **درجة الإنكشاف والتبعية .**

تم قياس هذا العنصر من خلال ثلاثة مؤشرات هي : نسبة إجمالي الــصادرات إلــى النــاتج المحلي الإجمالي ، ونسبة الاستثمارات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الاكتفــاء الذاتي من إنتاج القمح ، والمؤشران الأول والثالث كلما زادت قيمة هذان المؤشران تعني قلة الانكشاف والتبعية للغير ، أما المؤشر الثاني فكلما زادت قيمته تعني أن الدولة تزيد تبعيتهــا للغير .

وبوزن هذا العنصر المبين في الجدول (3-20) التالي والذي يوضــح ترتيــب دول عينــة الدراسة في الوزن الإجمالي للأهداف الإستراتيجية وزن تلك الأهــداف المعياريــة ضــمن عناصر الإرادة القومية .

الجدول رقم (3-20)

ترتيب دول العينة في الوزن الإجمالي للأهداف الإستراتيجية

التسلسل	اسم الدولة	وزن الأهداف الإستراتيجية	الوزن المعياري	الوزن المعياري للأهداف الإستراتيجية
1	فرنسا	10.129	0.29	2.937
2	السعودية	10.043	0.29	2.912
3	اليابان	9.892	0.29	2.869
4	بريطانيا	9.527	0.29	2.763
5	اسبانيا	9.493	0.29	2.753
6	إسرائيل	9.330	0.29	2.706
7	الصين	8.810	0.29	2.555
8	بولندا	8.664	0.29	2.513
9	الولايات المتحدة	8.630	0.29	2.503
10	إيران	8.556	0.29	2.481
11	البرازيل	7.906	0.29	2.293
12	تركيا	7.679	0.29	2.227
13	تونس	7.586	0.29	2.200
14	مصر	7.072	0.29	2.051
15	اندونيسيا	6.952	0.29	2.016
16	الأردن	5.756	0.29	1.669
17	نيجيريا	5.749	0.29	1.667

وبتحليل الجدول نجد أن فرنسا احتلت المركز الأول في الوزن المعياري للأهداف الإستراتيجية، تلتها المملكة العربية السعودية،ثم اليابان ،ثم بريطانيا، فيما احتلت الصين المركز السابع، والولايات المتحدة المركز التاسع.

وبتحليل الجدول (3-17) الذي يبين مكانة الدولة طبقا لترتيبها في قياس مؤشرات القدرة السياسية (1995-2008) يتضح أن بريطانيا احتلت المركز الأول في الوزن الإجمالي للأهداف الإستراتيجية بوزن (10.129) ، نتيجة احتلالها المركز الثالث في مؤشري درجة الدولة في التنمية البشرية والفساد بوزن (2.713) ، ودرجة الانكشاف والتبعية بوزن (2.664) والمركز الخامس في عنصر درجة الاعتماد على الذات بوزن (4.755).

أما السعودية فاحتلت المركز الثاني في الوزن الإجمالي للأهداف الإستراتيجية بوزن (10.043) نتيجة احتلالها المركز الأول في عنصر درجة الانكشاف والتبعية بوزن (3.354) والمركز الثاني في عنصر درجة الاعتماد على الذات بوزن (4.97) ، والمركز الثامن في عنصر درجة الدولة في التنمية البشرية والفساد بوزن (1.719).

وجاءت اليابان في المركز الثالث في الوزن الإجمالي للأهداف الإستراتيجية بوزن(9.892) نتيجة احتلالها المركز الأول في عنصر درجة الاعتماد على الذات بوزن (5.123) ، والمركز الرابع في عنصر درجة الدولة في التنمية البشرية والفساد بوزن (2.679) ، والمركز الثاني عشر في عنصر درجة الانكشاف والتبعية بوزن (2.090).

بريطانيا جاءت في المركز الرابع بوزن الأهداف الإستراتيجية الإجمالي بوزن (9.527) نتيجة احتلالها المركز الأول في عنصر درجة الدولة في التنمية البشرية والفساد بوزن (2.897) ، والمركز الخامس عشر في عنصر درجة الانكشاف والتبعية بوزن (1.967) والمركز السادس في عنصر درجة الاعتماد على الذات بوزن (4.663) .

وحصلت الصين على المركز السابع في الوزن الإجمالي للأهداف الإستراتيجية بوزن (8.810) ، نتيجة احتلالها المركز الرابع في عنصر درجة الاعتماد على الذات بوزن (4.86) ، والمركز الخامس في عنصر درجة الانكشاف والتبعية بوزن (2.622) والمركز الثالث عشر في عنصر درجة الدولة في التنمية البشرية والفساد بوزن (1.328) ،.

الولايات المتحدة جاءت في المركز التاسع في الوزن الإجمالي للأهداف بوزن (8.630) ، نتيجة احتلالها المركز الثاني في عنصر درجة الدولة في التنمية البشرية والفساد بوزن (2.745) ، والمركز الرابع في عنصر درجة الانكشاف والتبعية بوزن (2.649) والمركز الخامس عشر في عنصر درجة الاعتماد على الذات بوزن (3.236).

الأردن حصلت على المركز السادس عشر في الوزن الإجمالي للأهداف بوزن (5.756) نتيجة احتلالها المركز التاسع في درجة الدولة في التنمية البشرية والفساد بوزن (1.689) وعلى المركز السابع عشر في مؤشري درجة الانكشاف والتبعية بوزن (1.408) ودرجة الاعتماد على الذات بوزن (2.659).

وفي المركز السابع عشر والأخير جاءت نيجيريا بالوزن الإجمالي للأهداف الإستراتيجية بوزن (5.749) نتيجة حصولها على المركز الثامن في درجة الانكشاف والتبعية بوزن (2.298)، والمركز السادس عشر في درجة الاعتماد على الذات بوزن (2.889) وعلى المركز السابع عشر في درجة الدولة في التنمية البشرية والفساد بوزن (0.562).

ج- قياس القاعدة العلمية كخيار استراتيجي

بعد قياس مؤشرات حجم القاعدة العلمية كانت نتائج القياس كما يلي

الجدول (3 – 21)

ترتيب دول العينة من حيث حجم القاعدة العلمية

التسلسل	اسم الدولة	وزن حجم القاعدة العلمية	الوزن المعياري	الوزن المعياري النهائي للقاعدة العلمية
1	الولايات المتحدة	4.637	0.27	1.252
2	اليابان	4.355	0.27	1.176
3	بريطانيا	3.903	0.27	1.054
4	إسرائيل	3.897	0.27	1.052
5	فرنسا	3.773	0.27	1.019
6	الصين	3.387	0.27	0.915
7	اسبانيا	3.055	0.27	0.825
8	البرازيل	2.742	0.27	0.740
9	بولندا	2.596	0.27	0.701
10	اندونيسيا	2.534	0.27	0.684
11	إيران	2.481	0.27	0.670
12	تونس	2.476	0.27	0.669
13	الأردن	2.463	0.27	0.665
14	تركيا	2.386	0.27	0.644
15	مصر	2.207	0.27	0.596
16	نيجيريا	2.117	0.27	0.572
17	السعودية	2.107	0.27	0.69

احتلت الدول الصناعية الكبرى المراكز السبعة الأولى في مؤشرات حجم القاعدة العلمية،فيما احتلت الدول العربية المراكز الأخيرة في الترتيب في تلك المؤشرات.

الجدول (3 – 22)

بيانات حجم القاعدة العلمية

دول العينة العناصر والمؤشرات	الولايات المتحدة الأمريكية	البرازيل	بريطانيا	فرنسا	اسبانيا	بولندا	مصر	نيجيريا	تونس
ج- حجم قاعدة العلمية كمعيار استراتيجي. 1- نسبة الإنفاق على البحث العلمي من (1) الناتج المحلي الإجمالي GNP	%2.7	%1	%1.9	%2.2	%1.1	%0.6	%0.2	؟	%0.6
2- نسبة الصادرات ذات التقنية العالية من إجمالي الصادرات (2)	%31.8	%12.8	%28	%20	%7.1	%3.8	%0.6	%1.7	%1.9
3- إجمالي عدد الأبحاث المنشورة في مجالات البحث العلمي.(3)	236692	31983	148209	112631	113767	32538	1410	0	174
4- عدد العلماء والمهندسون(1) لكل مليون من السكان.	4605	344	2706	3213	2195	1581	493	؟15	1013

دول العينة العناصر والمؤشرات	الصين	اليابان	إيران	تركيا	السعودية	إسرائيل	الأردن	اندونيسيا
ج- حجم قاعدة العلمية كمعيار استراتيجي. 1- نسبة الإنفاق على البحث العلمي من الناتج المحلي الإجمالي GNP	%1.4	%3.1	%0.7	%0.7	؟	%1.5	؟	%0.1
2- نسبة الصادرات ذات التقنية العالية من إجمالي الصادرات	%30.6	%22.5	%2.6	%1.5	%1.3	%13.9	%5.2	%16.3
3- إجمالي عدد الأبحاث المنشورة في مجالات البحث العلمي.	61382	417974	418	28218	1058	30344	0	4517
4- عدد العلماء والمهندسون لكل مليون من السكان.	708	5287	1279	341	؟	2415	1927	207

1) United Nations Human Development Report 2008 ، الجدول 13
2) المصدر السابق ، ا لجدول 16 ، التركيب التجاري [Structure of Trade]
3) Wold bank , would development report 2000/2001,Table 19 communication information and Science and Technology
4) الموقع الاكتروني /http://www.embassyworld .com /embassg

وبتحليل أوزان عناصر حجم القاعدة العلمية المبينة في الجدول (3-22) وبياناتها المأخوذة من الجدول (3-19) نجد ما يلي:-

احتلت الولايات المتحدة المركز الأول في مؤشرات نسبة الصادرات مرتفعة التقانة بوزن (1.243) وعدد العلماء والمهندسين بوزن (1.014) والمركز الثاني في إجمالي عدد الأبحاث المنشورة بوزن (1.118) والمركز الثالث في مؤشر نسبة الإنفاق على البحث العلمي بوزن (1.262). وبالمجموع النهائي احتلت الولايات المتحدة المركز الأول في حجم القاعدة العلمية بوزن (4.637).

ثم جاءت اليابان في المركز الثاني بوزن إجمالي (4.355) ، حيث حصلت على المركز الأول في أجمالي عدد الأبحاث المنشورة بوزن (1.504) والمركز الثاني في نسبة الإنفاق على البحث العلمي بوزن (1.358) وفي المركز الرابع في نسبة الصادرات مرتفعة التقانة بوزن(1.016) وفي المركز الحادي عشر في مؤشر عدد العلماء والمهندسين بوزن(0.477).

بريطانيا في المركز الثالث بوزن إجمالي (3.903) ، في حين جاءت في المركز الثالث في مؤشرات نسبة الصادرات مرتفعة التقانة بوزن (1.151) ، إجمالي عدد الأعمال المنشورة بوزن (0.930) عدد العلماء والمهندسين بوزن (0.755) وفي المركز الخامس في نسبة الإنفاق على البحث العلمي بوزن (1.067).

إسرائيل في المركز الرابع بوزن إجمالي (3.897) حيث حلت في المركز الأول في نسبة الإنفاق على البحث العلمي بوزن (1.697)،وفي المركز الرابع في عدد العلماء والمهندسين بوزن (0.715) والمركز السابع في نسبة الصادرات مرتفعة التقانة بوزن(0.806) وفي المركز التاسع في إجمالي عدد الأبحاث المنشورة بوزن (0.679).

فرنسا في المركز الخامس بوزن إجمالي (3.773) وفي المركز الثاني في عدد العلماء والمهندسين بوزن (0.824) والمركز الرابع في نسبة الإنفاق على البحث العلمي (1.14) والمركز الخامس في مؤشرات نسبة الصادرات مرتفعة التقانة بوزن (0.955) وإجمالي عدد الأبحاث المنشورة بوزن (0.854).

الصين جاءت في المركز السادس بوزن إجمالي (3.387) حيث احتلت المركز الثاني في نسبة الصادرات مرتفعة التقانة بوزن (1.214) ، والسادس في مؤشري نسبة الإنفاق على البحث العلمي بوزن (0.947) وإجمالي عدد الأبحاث المنشورة بوزن (0.745) وفي المركز العاشر في عدد العلماء والمهندسين بوزن (0.481).

اسبانيا في المركز السابع بوزن إجمالي (3.055) حيث حلت في المركز الرابع في إجمالي عدد الأعمال المنشورة بوزن (0.856) والخامس في عدد العلماء والمهندسين بوزن

(0.685) والسابع في نسبة الإنفاق على البحث العلمي لوزن (0.874) والتاسع في نسبة الصادرات ونفقة التقانة بوزن (0.640) .

البرازيل في المركز الثامن بوزن إجمالي (2.742) كما حلت في المركز الثامن كذلك في مؤشرات نسبة الإنفاق على البحث العلمي وزون (0.849) ونسبة الصادرات مرتفعة التقانة بوزن (0.779) وإجمالي عدد الأبحاث المنشورة بوزن (0.682) وفي المركز الثالث عشر في عدد العلماء والمهندسين بوزن (0.432) .

بولندا في المركز التاسع بوزن إجمالي (2.596) حيث حلت في المركز السابع في مؤشرات إجمالي عدد الأعمال المنشورة بوزن (0.683) وعدد العلماء والمهندسين بوزن (0.601) والمركز الحادي عشر في نسبة الإنفاق على البحث العلمي بوزن (0.752) والثاني عشر في نسبة الصادرات مرتفعة التقانة بوزن (0.560).

إندونيسيا في المركز العاشر بوزن إجمالي (2.534) وجاءت في المركز السادس في نسبة الصادرات مرتفعة التقانة بوزن (0.865) ، والحادي عشر في إجمالي عدد الأبحاث المنشورة بوزن (0.624) ، والرابع عشر في نسبة الإنفاق على البحث العلمي بوزن (0.632) ، والخامس عشر في عدد العلماء والمهندسين بوزن (0.413) إيران في المركز الحادي عشر بوزن إجمالي (2.481) وفي المركز الثامن في مؤشر عدد العلماء والمهندسين بوزن (0.559) ، والتاسع في نسبة الإنفاق على البحث العلمي ، والثالث عشر في نسبة الصادرات مرتفعة التقانة بوزن (0.530) ، الرابع عشر في مؤشر إجمالي عدد الأبحاث المنشورة بوزن (0.615) .

تونس في المركز الثاني عشر بوزن (2.476) وفي المركز التاسع في مؤشر عدد العلماء والمهندسين بوزن (0.523) الحادي عشر في مؤشر نسبة الصادرات مرتفعة التقانة بوزن (0.587) ، والثاني عشر في نسبة الإنفاق على البحث العلمي بوزن (0.752) ، والخامس عشر في إجمالي عدد الأبحاث المنشورة بوزن (0.614) .

الأردن في المركز الثالث عشر بوزن إجمالي (2.463) ، حيث جاءت في المركز السادس في مؤشر عدد العلماء والمهندسين بوزن (0.648) والعاشر في نسبة الصادرات مرتفعة التقانة بوزن (0.594) ، والخامس عشر في كل من نسبة الإنفاق على البحث العلمي بوزن (0.607) ، وإجمالي عدد الأبحاث المنشورة بوزن (0.614).

تركيا في المركز الرابع عشر بوزن إجمالي (2.386) حيث جاءت في المركز التاسع في نسبة الإنفاق على البحث العلمي بوزن (0.777) والعاشر في إجمالي عدد الأبحاث المنشورة بوزن (0.674) ، الرابع عشر في عدد العلماء والمهندسين بوزن (0.431) ، والخامس عشر بوزن (0.504) في نسبة الصادرات مرتفعة التقانة .

مصر في المركز الخامس عشر بوزن إجمالي (2.207) وفي المركز الثاني عشر في مؤشري إجمالي عدد الأبحاث المنشورة بوزن (0.617) وعدد العلماء والمهندسين بوزن (0.452) ، والثالث عشر بوزن (0.656) في نسبة الإنفاق على البحث العلمي والسابع عشر في نسبة الصادرات مرتفعة التقانة بوزن (0.482).

نيجيريا في المركز السادس عشر بوزن إجمالي (2.117) وفي المركز الرابع عشر في نسبة الصادرات مرتفعة التقانة بوزن (0.509) والخامس عشر في مؤشري نسبة الإنفاق على البحث العلمي بوزن (0.607) وإجمالي عدد الأبحاث المنشورة بوزن (0.614) والسادس عشر بوزن (0.387) في مؤشر عدد العلماء والمهندسين.

وأخيرا ، وفي المركز السابع عشر والأخير وبوزن إجمالي (2.107) جاءت السعودية ، حيث حلت في المركز الثالث عشر في إجمالي عدد الأعمال المنشورة بوزن (0.616) ، والخامس عشر في نسبة الإنفاق على البحث العلمي بوزن (0.607) ، والسادس عشر في مؤشر نسبة الصادرات مرتفعة التقانة بوزن (0.499) والسابع عشر في عدد العلماء والمهندسين بوزن (0.385).

ترتيب دول العينة في وزن عناصر الإرادة القومية.

الجدول (3-23)

وزن عناصر الإرادة القومية لدول العينة والوزن المعياري النهائي بين العوامل المعنوية .

التسلسل	اسم الدولة	وزن القيادة السياسية	وزن الأهداف والإستراتيجية	وزن حجم القاعدة العلمية	المجموع	الوزن المعياري النهائي المجموع x 0.38
1	فرنسا	2.961	2.937	1.019	6.917	2.628
2	إسرائيل	3.084	2.706	1.052	6.842	2.600
3	بريطانيا	2.777	2.763	1.054	6.594	2.506
4	اليابان	2.454	2.869	1.176	6.499	2.470
5	الولايات المتحدة	2.726	2.503	1.202	6.481	2.463
6	اسبانيا	2.801	2.703	0.825	6.379	2.424
7	بولندا	2.987	2.513	0.701	6.201	2.356
8	الصين	2.517	2.555	0.915	5.987	2.275
9	تونس	2.705	2.200	0.669	5.574	2.118
10	تركيا	2.442	2.227	0.644	5.313	2.019
11	البرازيل	2.170	2.293	0.740	5.203	1.977
12	السعودية	1.654	2.912	0.569	5.135	1.951
13	مصر	2.334	2.051	0.596	4.981	1.893
14	إيران	1.815	2.481	0.670	4.966	1.887
15	الأردن	2.175	1.669	0.665	4.509	1.713
16	أندونيسيا	1.671	2.016	0.684	4.371	1.661
17	نيجيريا	0.574	1.667	0.572	2.813	1.069

3. قياس القدرة الدبلوماسية.

تم قياس هذا العنصر من خلال عنصرين فرعيين هما:

أ- حجم التمثيل الدبلوماسي للدولة لدى الدول الأخرى (التمثيل الخارجي).

ب-حجم التمثيل الدبلوماسي للدول الأجنبية لدى الدولة (التمثيل الداخلي).

وكانت نتائج القياس كما هي مبينة في الجدول (3-24) أدناه والذي يبين ترتيب دول العينة في القدرة الدبلوماسية.

الجدول (3-24)

ترتيب دول الدراسة في القدرة الدبلوماسية ووزنها المعياري ضمن العوامل المعنوية

التسلسل	اسم الدولة	وزن القدرة الدبلوماسية	الوزن المعياري النهائي للقدرة الدبلوماسية = الوزن × الوزن المعياري (0.23).
1	الولايات المتحدة	6.412	1.475
2	فرنسا	4.159	0.957
3	مصر	4.074	0.937
4	اليابان	4.051	0.932
5	السعودية	3.274	0.753
6	إسرائيل	3.218	0.740
7	بريطانيا	3.151	0.725
8	اسبانيا	3.116	0.717
9	تركيا	2.982	0.686
10	اندونيسيا	2.982	0.686
11	بولندا	2.938	0.676
12	الصين	2.901	0.667
13	البرازيل	2.878	0.662
14	الأردن	2.850	0.656
15	إيران	2.806	0.645
16	تونس	2.792	0.642
17	نيجيريا	2.725	0.627

بتحليل عناصر القدرة الدبلوماسية نجد أن الولايات المتحدة احتلت المركز الأول في الوزن الإجمالي للقدرة الدبلوماسية بوزن(6.412) ، نتيجة احتلالها المركز الأول في مؤشرات التمثيل الخارجي بوزن (2.63) ، والتمثيل الداخلي بوزن (3.782) .

تلتها فرنسا في المركز الثاني في الوزن الإجمالي للقدرة الدبلوماسية بوزن (4.159)، نتيجة احتلالها المركز الثاني في التمثيل الخارجي بوزن (2.526) ، والمركز الثالث عشر في التمثيل الداخلي (1.633)

ثم احتلت مصر المركز الثالث في الوزن الإجمالي للقدرة الدبلوماسية بوزن(4.074) ، نتيجة احتلالها المركز الثاني في التمثيل الداخلي بوزن (1.832) والمركز الثالث في التمثيل الخارجي بوزن (2.242). واحتلت مصر المركز الثالث نتيجة وزنها المؤثر في العالم العربي ودول أفريقيا، واحتلت السعودية المركز الخامس بوزن إجمالي (3.274) ، نتيجة حصولها على المركز الرابع في حجم التمثيل الداخلي بوزن (1.723) ،والمركز الخامس في حجم التمثيل الخارجي بوزن (1.551). وهو ما يبين ثقلها السياسي والدبلوماسي في العالم العربي والدول الإسلامية.

إسرائيل جاءت المركز السادس بوزن إجمالي (3.218) ، نتيجة احتلالها المركز الخامس في حجم التمثيل الدبلوماسي الداخلي بوزن (1.714) والسابع بحجم التمثيل الدبلوماسي الخارجي بوزن (1.504).

أما الصين فحلت في المركز الثاني عشر بوزن إجمالي (2.901) نتيجة احتلالها المركز الثامن في حجم التمثيل الداخلي بوزن (1.673) والمركز الثالث عشر في حجم التمثيل الخارجي بوزن (1.228).

واحتل الأردن المركز الرابع عشر بوزن إجمالي (2.850) نتيجة حصولها على المركز الثاني عشر في حجم التمثيل الخارجي بوزن (1.247) والمركز السابع عشر في حجم التمثيل الداخلي بوزن (1.603).

وجاءت تونس ونيجيريا في المركزين السادس عشر، والسابع عشر والأخير في حجم التمثيل الداخلي، وحجم التمثيل الخارجي.

الجدول (3-25)

قياس القدرة الدبلوماسية

دول العينة / العناصر القدرة الدبلوماسية	الولايات المتحدة الأمريكية	البرازيل	بريطانيا	فرنسا	اسبانيا	بولندا	مصر	نيجيريا	تونس
	القيمة المعيارية لكل عنصر لدى كل دولة × وزن العنصر								
أ- حجم التمثيل الدبلوماسي للدولة لدى الأخرين (تمثيل خارجي)	×5.25 0.501 2.630	×2.396 0.501 1.200	×3.039 0.501 1.523	5.042 × 0.501 2.526	×2.849 0.501 1.427	×2.528 0.501 1.267	×4.475 0.501 2.242	×2.226 0.501 1.115	×2.263 0.501 1.134
ب-حجم التمثيل الأجنبي لدى الدولة (التمثيل الداخلي).	×7.579 0.499 3.782	×3.363 0.499 1.678	×3.262 0.499 1.628	3.273 × 0.499 1.633	×3.384 0.499 1.689	×3.348 0.499 1.671	×3.671 0.499 1.832	×3.226 0.499 1.610	×3.323 0.499 1.658
المجموع	6.412 1	2.878 13	3.151 7	4.159 2	3.116 8	3.116 8	2.938 11	4.074 3	2.725 17

دول العينة العناصر القدرة الدبلوماسية	الصين	اليابان	إيران	تركيا	السعودية	إسرائيل	الأردن	اندونيسيا
أ- حجم التمثيل الدبلوماسي للدولة لدى الأخرين (تمثيل خارجي)	×2.451 0.501 1.228	×4.551 0.501 2.280	×2.396 0.501 1.200	×2.642 0.501 1.324	×3.095 0.501 1.551	×3.001 0.501 1.504	×2.490 0.501 1.247	×2.63 0.501 1.320
ب-حجم التمثيل الأجنبي لدى الدولة (التمثيل الداخلي).	×3.352 0.499 1.673	×3.549 0.499 1.771	×3.219 0.499 1.606	×3.323 0.499 1.658	×3.452 0.499 1.723	×3.434 0.499 1.714	×3.212 0.499 1.603	×3.33 0.499 1.662
المجموع	2.901 12	4.051 4	2.806 15	2.982 9	3.274 5	3.218 6	2.850 14	2.982 9

الرقم الاول (5.25) يمثل القيم المعيارية للمؤشر والمحسوبه من خلال المتوسط الحسابي لدول العينة والماخوذة من الجدول (3-26)

الرقم الثاني (0.501) يمثل الوزن المعياري للمؤشر والماخوذ من الجدول (2-3)

الجدول (3-26)

بيانات قياس القدرة الدبلوماسية

العناصر القدرة الدبلوماسية / دول العينة	الولايات المتحدة الأمريكية	البرازيل	بريطانيا	فرنسا	اسبانيا	بولندا	مصر	نيجيريا	تونس
قياس القدرة الدبلوماسية									
أ. حجم التمثيل الدبلوماسي لدى الاخرين (تمثيل خارجي) (1)									
1- مستوى السفارات	136	34	77	137	45	49	144	35	37
2- مستوى القنصليات	63	14	5	51	17	6	14	4	4
ب- التمثيل الاجنبي لدى الدولة(التمثيل الداخلي) (1)									
1- مستوى السفارات	164	35	46	42	27	64	135	32	63
2- مستوى القنصليات	1089	41	2	9	55	8	27	6	2

العناصر القدرة الدبلوماسية / دول العينة	الصين	اليابان	ايران	تركيا	السعودية	اسرائيل	الاردن	اندونسيا	-
قياس القدرة الدبلوماسية									
أ. حجم التمثيل الدبلوماسي لدى الاخرين (تمثيل خارجي) (1)									
1- مستوى السفارات	35	114	46	48	83	74	49	37	-
2- مستوى القنصليات	14	48	2	13	2	6	4	4	
ب- التمثيل الاجنبي لدى الدولة(التمثيل الداخلي) (1)									
1- مستوى السفارات	35	35	34	57	95	84	28	63	-
2- مستوى القنصليات	38	13	2	8	6	12	6	4	

1) الموقع الالكتروني http://www.embassyworld .com/embassg/

خلاصة وزن العوامل المعنوية

يبين الجدول التالي ترتيب دول الدراسة في أوزان القدرة السياسية والقومية والدبلوماسية، ووزنها المعياري النهائي في تلك المؤشرات.

الجدول (3-27)

ترتيب دول الدراسة في وزنها المعياري النهائي في العوامل المعنوية.

التسلسل	اسم الدولة	وزن القدرة السياسية	وزن الإرادة القومية	وزن القدرة الدبلوماسية	المجموع	الوزن المعياري النهائي العوامل المعنوية x 0.42
1	الولايات المتحدة	1.672	2.463	1.475	5.610	2.356
2	فرنسا	1.710	2.628	0.957	5.295	2.224
3	اليابان	1.659	2.470	0.932	5.061	2.126
4	بريطانيا	1.768	2.506	0.725	4.999	2.100
5	اسبانيا	1.668	2.424	0.717	4.809	2.020
6	إسرائيل	1.424	2.600	0.740	4.764	2.001
7	بولندا	1.591	2.356	0.676	4.623	1.942
8	البرازيل	1.404	1.977	0.662	4.043	1.698
9	تركيا	1.226	2.019	0.686	3.931	1.651
10	تونس	0.963	2.118	0.642	3.723	1.564
11	مصر	0.656	1.893	0.937	3.486	1.464
12	الصين	0.525	2.275	0.667	3.467	1.456
13	الأردن	0.931	1.713	0.656	3.300	1.386
14	أندونيسيا	0.948	1.661	0.686	3.295	1.384
15	السعودية	0.471	1.951	0.753	3.175	1.334
16	إيران	0.537	1.887	0.645	3.069	1.289
17	نيجيريا	0.702	1.069	0.627	2.398	1.007

المطلب الرابع

قياس وترتيب دول الدراسة النهائي

بعد إتمام قياس العوامل المادية وتحديد وزنها المعياري كما أشرنا سابقا وقياس العوامل المعنوية وتحديد وزنها المعياري فإن الناتج النهائي لترتيب وقياس قوه الدولة الظاهرة لدول الدراسة يتضمن ضرب العوامل المادية × العوامل المعنوية لتحديد الوزن النهائي لقوة الدولة وترتيبها من حيث القوة لدول الدراسة و كما يلي:

1. **الوزن النهائي لحجم قوة الدولة وترتيب دول العينة.**

يبين الجدول (3-28) حجم القوة الإجمالي وترتيبها من حيث قوتها الظاهرة بضرب ناتج العوامل المادية × ناتج العوامل المعنوية.

الجدول (3-28)

الوزن الإجمالي للقوة الظاهرة لدول العينة

التسلسل	اسم الدولة	العوامل المادية	العوامل المعنوية	الوزن الإجمالي النهائي
1	الولايات المتحدة	4.220	2.356	9.942
2	فرنسا	3.044	2.224	6.770
3	اليابان	2.941	2.126	6.253
4	بريطانيا	2.950	2.100	6.195
5	اسبانيا	2.760	2.020	5.750
6	إسرائيل	2.862	2.001	5.727
7	بولندا	2.637	1.942	5.121
8	الصين	3.184	1.456	4.636
9	ا البرازيل	2.532	1.698	4.299
10	تركيا	2.576	1.651	4.253
11	أندونيسسيا	2.704	1.384	3.742
12	مصر	2.418	1.464	3.540
13	السعودية	2.647	1.334	3.531
14	تونس	2.249	1.564	3.517
15	إيران	2.562	1.289	3.302
16	الأردن	2.294	1.386	3.179
17	نيجيريا	1.990	1.007	2.004

يتضح من الجدول السابق أن الولايات المتحدة احتلت المركز الأول في ترتيب دول الدراسة من حيث القوة الإجمالية وبفارق كبير عن باقي دول الدراسة وأن نيجيريا كبرى الدول الإفريقية جاءت في المركز الأخير في كل من العوامل المادية والمعنوية وبفارق كبير أيضاً

عن باقي دول الدراسة، إلا أن تأثير العوامل المعنوية في تقدم أو تأخر ترتيب دول الدراسة يبدو جلياً من خلال سيناريوهات تأثير تلك العوامل في تعظيم أو تأخير تقدم الدولة وبالتالي التأثير في حجم قوتها وكما يلي:

أ. نموذج توازن العوامل المادية والعوامل المعنوية.

نعني بذلك التوازن في ترتيب الدولة في كل من العوامل المادية، والعوامل المعنوية ، وكما يبين الجدول (3-28) فان ذلك ينطبق على ثلاثة دول فقط ، هي الولايات المتحدة صاحبة الترتيب الأول في كل من العوامل المادية والمعنوية، بريطانيا في المركز الرابع ونيجيريا في المركز السابع عشر والأخير.

ب. نموذج تقدم العوامل المادية مع تأخر العوامل المعنوية.

بتحليل الجدول السابق يتبين أن النموذج ينطبق على خمسة دول هي: الصين ، اندونيسيا، السعودية، إيران، الأردن.

حيث جاءت الصين في المركز الثاني في العوامل المادية، وحلت في المركز الثاني عشر في العوامل المعنوية، مما أدى إلى احتلالها المركز الثامن في الوزن الإجمالي لحجم القوة الظاهرة. أما اندونيسيا فقد جاءت في المركز الثامن في العوامل المادية ، والمركز الرابع عشر في العوامل المعنوية ، مما أدى إلى احتلالها المركز الحادي عشر في الوزن الإجمالي لحجم القوة الظاهرة . كما حصلت السعودية على المركز التاسع في وزن العوامل المادية ، والمركز الخامس عشر في العوامل المعنوية مما أدى إلى احتلالها المركز الثالث عشر في الوزن الإجمالي لحجم القوة الظاهرة .

أما إيران فاحتلت المركز الثاني عشر في وزن العوامل المادية ، والمركز السادس عشر في وزن العوامل المعنوية مما أدى إلى احتلالها المركز الخامس عشر في الوزن الإجمالي لحجم القوة الظاهرة .

وأخيرا الأردن التي جاءت في المركز السادس عشر في الوزن الإجمالي لحجم القوة الظاهرة.

ج. نموذج تأخر العوامل المادية مع تقدم العوامل المعنوية.

ينطبق هذا النموذج على ثماني دول من عينة الدراسة هي فرنسا، اليابان، إسبانيا، بولندا، تركيا، البرازيل، مصر وتونس .

جاءت فرنسا في المركز الثالث في وزن العوامل المادية ، والمركز الثاني في العوامل المادية مما أدى إلى تقدمها للمركز الثاني في الوزن الإجمالي لحجم القوة.

وكذلك اليابان التي جاءت في المركز الخامس في وزن العوامل المادية ، وفي المركز الثالث في وزن العوامل المعنوية مما أدى إلى تقدمها للمركز الثالث في حجم القوة

الإجمالي. أما اسبانيا فجاءت في المركز السابع في العوامل المادية، والمركز الخامس في العوامل المعنوية مما أدى إلى تقدمها إلى المركز السادس في الترتيب النهائي لدول العينة. بولندا جاءت في الموقع العاشر في العوامل المادية ، والمركز السابع في العوامل المعنوية، مما وضعها في المركز السابع ما بين دول العينة . وأيضا تركيا احتلت المركز الحادي عشر في العوامل المادية، والمركز التاسع في العوامل المعنوية مما وضعها في المركز العاشر في الترتيب النهائي لقوة الدولة.

البرازيل جاءت في المركز الثالث عشر في العوامل المادية، والمركز الحادي عشر في العوامل المعنوية تقدمت للمركز التاسع في الترتيب النهائي لدول الدراسة، ثم مصر التي جاءت في المركز الرابع عشر في ترتيب العوامل المادية، والحادي عشر في ترتيب العوامل المعنوية ، مما جعلها تنتقل إلى المركز الثاني عشر في ترتيب العوامل النهائي لقوة الدولة.

تونس جاءت في المركز السادس عشر في العوامل المادية، والمركز العاشر في ترتيبها في العوامل المعنوية ، مما وضعها في المركز الرابع عشر في الترتيب النهائي لدول الدراسة. أما إسرائيل والأردن، فقد اختلفتا عن قاعدة القياس، إسرائيل احتلت المركز الخامس في الترتيب النهائي لدول الدراسة، رغم أنها احتلت المركز السادس في كل من العوامل المعنوية والمادية، ويعود سبب تقدمها إلى التأخير الكبير في العوامل المعنوية للصين. أما الأردن فقد كان ترتيبه الخامس عشر في العوامل المادية، والثالث عشر في العوامل المعنوية، إلا انه تراجع إلى الموقع السادس عشر في الترتيب النهائي لدول العينة، نتيجة عدم توازن حجم العوامل المادية مع حجم العوامل المعنوية عنده.

2. **ترتيب قوة دول[1] عينة الدراسة حسب دراسات وأبحاث المعاهد الإستراتيجية العالمية**

قدمت دراسة بجامعة هامبورغ الألمانية للمجلس (WISC) في مؤتمره العالمي الثاني خلال الفترة من 23-2008/7/26 ، بينت فيها ترتيب دول العالم المختلفة، من حيث مؤشر تكامل قوتها، لكن حساب قوة الدولة في تلك الدراسة اعتمد على العناصر المادية بالدرجة الأولى كما أعطي حجم الأسلحة النووية ووسائل إطلاقها وزن (0.25) من قوة الدولة باعتبارها أسلحة قابلة للاستخدام في حين أن المعادلة التي استخدمها الباحث في الدراسة لحساب قوة الدولة اعتمدت على العوامل المعنوية والمادية، واعتبر الباحث أن امتلاك الأسلحة النووية

---

[1] تم استخدام المعادلة المبينة في حساب قوة الدولة حيث تشير الأرقام إلى وزن العوامل المستخدمة، في حين أن المؤشرات التي تم استخدامها لقياس تلك العوامل وأوزانها لم تتم الإشارة إليها بشكل مفصل وكما يلي: قوة الدولة= 0.0625× حجم الاقتصاد +0.0625× العمر المتوقع +0.0625× التعليم +0.0625 × التكامل والتوازن بين العوامل+0.25× إنتاج الطاقة+0.125× حجم الإنفاق العسكري+0.1205× حجم إنتاج الأسلحة +0.25× حجم الأسلحة النووية.

بغض النظر عن أعدادها قيمة ردعية أكثر من كونها أسلحة قابلة للاستخدام.، وجاء ترتيب دول عينة الدراسة في دراسة (WISC) كالتالي :

الجدول (3-29)

ترتيب قوة دول العينة حسب دراسة (WISC) [1]

التسلسل	اسم الدولة	الترتيب بين دول العالم	الترتيب بين دول العينة	التركيز(2)
1	الولايات المتحدة	1	1	0.67
2	الصين	2	2	0.45
3	بريطانيا	4	3	0.59
4	فرنسا	5	4	0.60
5	اليابان	7	5	0.37
6	السعودية	11	6	0.34
7	البرازيل	12	7	0.55
8	اندونيسيا	14	8	0.49
9	إسرائيل	16	9	0.20
10	إيران	21	10	0.34
11	بولندا	23	11	0.67
12	اسبانيا	24	12	0.40
13	مصر	26	13	0.56
14	تركيا	28	14	0.46
15	نيجيريا	39	15	0.30
16	تونس	78	16	0.40
17	الأردن	92	17	0.13

1) Prepard For The Wise Second Global Internaitonal Studies Conference University of Ljublijana Slovenia 23-26 July 2006 . By Kavl HWANa , PHD student , Univesity of Haburg GiGa (German institute of Global and Area Stuesis

2) يشير التركيز إلى درجة تكامل القوة وتوازنها في جميع العوامل المختلفة ضمن مقياس من (0 إلى 1) حيث يمثل الرقم (1) التوازن التام، والرقم (0) يمثل التركيز التام للقوة بنقطة واحدة. وكلما زاد رقم التركيز، كلما زاد التوازن في التوزيع، ويعني ذلك زيادة درجة تجانس وتكامل قوة الدولة.

الجدول (3-30)

مقارنة بين قوة الدولة في دول العينة في كل من دراسة الباحث الألماني والدراسة الحالية

دراسة الباحث			نتائج دراسة الباحث من المعهد الألماني		
التسلسل	اسم الدولة	الترتيب التنازلي	الترتيب التنازلي لدول الدراسة	الترتيب العالمي لدول الدراسة	التركيز
1	الولايات المتحدة	1	1	1	0.67
2	فرنسا	2	4	5	0.60
3	اليابان	3	5	7	0.37
4	بريطانيا	4	3	4	0.59
5	إسرائيل	5	9	16	0.20
6	اسبانيا	6	12	24	0.40
7	بولندا	7	11	23	0.67
8	الصين	8	2	2	0.45
9	البرازيل	9	7	12	0.55
10	تركيا	10	14	28	0.46
11	اندونيسيا	11	8	14	0.49
12	مصر	12	13	26	0.56
13	السعودية	13	6	11	0.34
14	تونس	14	16	78	0.40
15	إيران	15	10	21	0.34
16	الأردن	16	17	92	0.13
17	نيجيريا	17	15	39	0.30

المبحث الثاني

قياس العولمة

خوفا من التحيز ، اعتمد الباحث في قياس العولمة على متوسط نتائج القياس الذي توصلت إليها المؤسسات العالمية المتخصصة في قياس العولمة ، والتي تصدر قوائمها للعولمة بشكل سنوي، كما حاول الباحث معالجة بعض الانتقادات المنهجية لتلك المؤسسات في قياس العولمة، واعتمد الباحث على المؤسسات الدولية التالية :

1. قائمة العولمة التي تصدرها مؤسسة آت كيرني ، ومجلة السياسة الخارجية وهما مؤسستان أمريكيتان متخصصتان على مستوى العالم في الإدارة الإستراتيجية والسياسية الخارجية. قامت المؤسسة بقياس مؤشرات العولمة في 62 دولة في العالم تمثل ما يقارب من 85% من سكان العالم ، لغاية عام 2006، حيث استخدمت مؤشرات تكنولوجيا المعلومات، مدى وحجم انتقال رأس المال، التجارة، الاتصال الفردي، الارتباط السياسي وحرية التنقل. أما قائمة عام 2007 فشملت 72 دولة تشمل 97% من الناتج الإجمالي العالمي و 88% من سكان دول العالم، واستندت إلى 12 مؤشراً في مجالات التكامل الاقتصادي، والاتصال الفردي، والتواصل التكنولوجي، والارتباط السياسي، .

2. قائمة معهد الاقتصاد السويسري كوف : تهدف لقياس درجة عولمة 122 دولة في العالم ، خلال السنوات(1970 –2009) ، حيث أن قوائم كوف للعولمة للسنوات من 2006 مبنية على معلومات عام 2003، وقائمة 2007 مبنية على معلومات عام 2004، وقائمة 2008 مبنية على معلومات عام 2005 وقائمة 2009 مبنية على معلومات عام 2006. تستخدم القائمة 24 مؤشرا في قياس العولمة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. إلا أن أوزان تلك المؤشرات كانت تختلف من عام لآخر[1].

3. قائمة (CSGR)تصدر عن مركز دراسات العولمة البريطاني ، يعتمد المركز في اختياره للمؤشرات وقياسها على الأسلوب المستخدم من قبل آت كيرني في قياس العولمة. ويتم قياس درجة عولمة الدول في المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية للسنوات (1982 – 2001) ، وبالرغم من قيمة الدراسات المقدمة من المراكز البحثية الثلاث ، إلا أنها تعرضت لعدة انتقادات منهجيه ، تتعلق بعدم الإفصاح عن آلية اختيار المؤشرات ، وكذلك الكيفية التي تم بموجبها إعطاء الأوزان لتلك المؤشرات، كما تعرضت الدراسات إلى انتقادات علمية وعملية للنتائج التي توصلت لها في قياس المؤشرات.

[1] Does Globalization fact Growth? updated in Dreher, Axel Gaston and pim Martens , measuring globalization- Gouging its consequences New York: Springer2008 www.kofGlobalization/kof.htm

ومن هنا تأتي اهمية اعتماد مقاييس مختلفة صادره عن مؤسسات مختلفة ، وذلك في محاولة لزيادة مصداقية المقياس وسد النقص الذي قد يعيب احد المقاييس ليكمله مقياس آخر ، فمثلاً تنتقد دراسة كيرني بانها لاتشمل كل ابعاد العولمة حيث تدرس الابعاد السياسية والاقتصادية والشخصية / الفردية متجاهلة البعد الثقافي والاجتماعي للعولمة ، وهو ماحاولت دراسة كوف (CSGR) اكماله وسده بشمولها على المؤشرات الاجتماعية .

ولكن من ناحية اخرى فقد ادى اختلاف الدراسات الثلاث من حيث طبيعة وعدد المؤشرات المعتمدة والاوزان وطريقة اختيارها – ادى ذلك – الى اختلاف ترتيب الدول من حيث درجة العولمة من دراسة الى اخرى ، أي ان لكل دارسة ترتيب خاص لدول العينة من حيث درجة العولمة فيها يختلف عن الا خر ، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول (3-31) الذي يبين ترتيب دول العينة في قوائم مؤسسات دراسة العولمة الثلاث خلال فترة الدراسة (1995-2008) .

ففي دراسة آت كيرني وكما هو ملاحظ في الجدول تتصدر الولايات المتحدة دول عينة الدراسة باعتبارها الدولة الاكثر عولمة ، بينما تحتل الترتيب الثاني في دراسة (CSGR) والترتيب السادس في دراسة كوف ، وبينما تتصدر فرنسا عينة الدول في دراسة كوف باعتبارها الاكثر عولمة ، فقد جاء ترتيبها الثالث في دراسة (CSGR) والرابع في دراسة كيرني وكذلك الحال بريطانيا التي تعتبر اكثر الدول عولمة في دراسة (CSGR) ولكنها جاءت الثانية في دراسة كيرني والثالثة في كوف ، وهذا ما ينطبق على مختلف دول العينة في الدراسات الثلاث .

الجدول(3-31) ترتيب دول العينة في قوائم دراسات قياس العولمة الثلاث (كيرني ، كوف وCSGR) خلال فترة الدراسة (1995-2008)

جدول رقم(3-31)

دراسة كيرني (1)	دراسة كوف (2)	دراسة CSGR(3)
الترتيب / الدولة	الترتيب / الدولة	الترتيب / الدولة
1- الولايات المتحدة	1- فرنسا	1- بريطانيا
2- بريطانيا	2- اسبانيا	2- الولايات المتحدة
3- اسرائيل	3- بريطانيا	3- فرنسا
4- فرنسا	4- بولندا	4- اليابان
5- اسبانيا	5- الاردن	5- اسبانيا
6- الاردن	6- الولايات المتحدة	6- الصين
7- اليابان	7- اسرائيل	7- الاردن
8- بولندا	8- تركيا	8- بولندا
9- تونس	9- تونس	9- مصر
10 – السعودية	10- اليابان	10- اسرائيل
11- نيجيريا	11- السعودية	11- نيجيريا
12- الصين	12-مصر	12- البرازيل
13- البرازيل	13- البرازيل	13- اندونيسيا
14- مصر	14- الصين	14- تونس
15- تركيا	15- اندونيسيا	15- السعودية
16- اندونيسيا	16- نيجيريا	16- تركيا
17- ايران	17- ايران	17- ايران

1)A.T.Kearney/ Foreign policy Magzine Index Measuging Global the Global To p20,2007 , p59
www.Foriegn Policy . Globalization Index / to p 20 /2007 / html
2) Dreher, Axel (2006, 2007,2008 ,2009) Does Globalization Affect Growht ?
www. Kof Globalization / Kof , htm
Updated in Dreher , Axel Gaston and pimmartens2008 Measuring Globalization – Grouging its consequences New York : springes .
3) Lock wood , b(2004) Hoe Robust The Foreign Policy – Kearney Globalizaiton ?
The World Economhy 24, 507 -23
www. CSGR .Index , CSGR Index . htm

ومع ذلك يلاحظ من خلال الجدول وترتيب الدول ان بعض الدول تحافظ على نفس المستوى من حيث درجة العولمة (قوية ، متوسطة ، ضعيفة) بمعنى ان اختلاف ترتيب الدولة في الدراسات الثلاث لا يعني ان الدولة تخرج عن اطار تصنيفها ضمن دولة قوية ، متوسطة، ضعيفة من دراسة الى اخرى وهذا من ينطبق على كل من (الولايات المتحدة ، بريطانيا ، فرنسا ، اسبانيا) والتي تعتبر من الدول القوية في العولمة في الدراسات الثلاث كونها تحتل الثلث الاول (الدولة القوية) في القوائم الثلاث ، وكذلك الحال بالنسبة لدول اخرى مثل : ايران واندونيسيا التي تعتبر من اضعف دول العينة من حيث العولمة كونها تحتل في ترتيبها الثلث الاخير في الدراسات الثلاث.

اما بالنسبة لبقية دول العينة فيلاحظ تذبذب مستوى ترتيبها من دراسة الى اخرى ، مما يزيد من صعوبة تصنيفها باعتبارها قوية / متقدمة أو متوسطة ، او ضعيفة في العولمة ، فمثلاً تحتل اليابان المرتبة الرابعة في دراسة (CSGR) وهي مرتبة متقدمة ، بينما احتلت المرتبة السابعة في دراسة كيرني وهي مرتبة متوسطة ، واحتلت المرتبة العاشرة في دراسة كوف وهي ايضا مرتبة متوسطة .

ولتفادي هذه الاشكالية في عملية تصنيف معظم دول العينة حسب درجة العولمة فانه سيتم تحديد وضع الدولة ومستواها بترجيح مستواها وترتيبها في دراستين من اصل (3) مما يعني ان اليابان في المثال السابق تعتبر من الدول المتوسطة في العولمة بين دول العينة كون ترتيبها جاء في مراتب متوسطة في دراستين من اصل الدراسات الثلاث وينطبق ذلك على مختلف دول الدراسة فإن الدول الاكثر عولمة في عينةالدراسة القوية في العولمة هي (الولايات المتحدة، بريطانيا ،فرنسا ، اسبانيا ، الاردن) والدول التي تحتل مراتب متوسطة في العولمة بين دول الدراسة هي (اسرائيل ، اليابان ، بولندا ،تونس ، السعودية ، نيجيريا) اما الدول الضعيفة والاقل عولمة بين دول عينة الدراسة فهي (الصين ، البرازيل، مصر، تركيا ، اندونيسيا ، ايران) .

وتختلف دول عينة الدراسة من حيث الأسباب التي أثرت بشكل مباشر على ترتيبها في جداول العولمة فبالنسبة للدول القوية في العولمة يُلاحظ تأثير مؤشرات الارتباط التكنولوجي على المرتبة المتقدمة في العولمة كالولايات المتحدة فهي الدولة الأولى عالمياً في عدد مزودي مواقع الإنترنت وعدد الخوادم الأمنية ، بينما تعود قوة العولمة في بريطانيا وفرنسا إلى تقدم مركزها في مؤشرات الارتباط السياسي حيث تعتبر الدول الأكثر انخراطاً في النظام الدولي ، أما بالنسبة للأردن فإن مركزها المتقدم يعود وبشكل مباشر إلى مساهمتها في مهمات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتقدمها في مؤشرات الارتباط التكنولوجي /الفردي والسياسي ، وهذا ما إنعكس على ترتيب الأردن من حيث قوة العولمة فيها في تصنيف (كيرني) لعام 2007 الذي اعتبر الأردن من أكثر (10) دول عولمة في العالم ، حيث جاءت الأردن في المركز التاسع ومتقدمة على دول معروفة بقوة مؤشرات العولمة فيها مثل السويد، بلجيكا ، النمسا ، نيوزلنده ،النرويج، فنلده .

أما فيما يتعلق بمجموعة الدول متوسطة العولمة فإن إسرائيل تتقدم دول هذه المجموعة نتيجة تميزها بمستوى عالٍ من التحويلات الحكومية التي تقوم بشكل كبير على تدفق المساعدات الخارجية إضافة إلى تحويلات العاملين المرتفعة وحركة المكالمات الهاتفية الدولية منها وإليها وتقدمها في مؤشرات الارتباط التكنولوجي ، وهناك اليابان التي تعتبر الدولة الشرق آسيوية الأكثر عولمة وذلك لتقدمها في مؤشرات الارتباط التكنولوجي ، والسياسي ، وكذلك بولندا التي تشهد تحسناً في مؤشرات التكامل الاقتصادي بعد موجة الإصلاحات والخصخصة مما أدى إلى تزايد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها.

أما تونس فيرتبط مركزها وقوة العولمة فيها الى تقدم مؤشر تجارتها الخارجية مع دول العالم المختلفة وكذلك السعودية التي يرتبط مركزها بسلعة النفط مما يعني ارتباطها بتقلبات سوق الطاقة العالمي وهي دولة تعاني من انخفاض مؤشرات ارتباطها التكنولوجي وهو ذات العامل المؤثر بشكل كبير على ترتيب نيجيريا.

أما دول المجموعة الأضعف من حيث العولمة تبرز الصين باعتبارها صاحبة اقتصاد قوي ولكن مركز متخلف في العولمة ويعود ذلك الى عدد سكانها الضخم الذي يحول دون تحسين ترتيبها في مؤشرات العولمة اضافة الى تدني مستوى اندماج الصين السياسي في العالم، وقد أدى ضعف المؤشرات الاقتصادية والتكنولوجية في كل من مصر وتركيا الى تدني مستوى ترتيبها في مؤشر العولمة الكلي، وأدت مشاكل الفساد والاضطرابات السياسية الى ضعف مؤشرات العولمة المختلفة في اندونيسيا. أما ايران

فتعتبر الدولة الاقل عولمة بين كل دول العينة ويعود ذلك بشكل اساسي الى تدني مستوى اندماج ايران السياسي في العالم وتدني مستويات ترتيبها في مؤشرات الارتباط الفردي/ التكنولوجي.

المبحث الثالث

أثر العولمة على مكانة الدولة القومية

أولا: أثر العولمة على مكانة الدولة

من خلال تحليل تأثير العولمة على مكانة الدولة كما يبين الجدول رقم(3-32) نجد أن الولايات المتحدة احتلت المركز الثالث (متوسط الدراسات الثلاث) من مؤشرات العولمة في عام 2006 ، ثم بدأت بالتراجع إلى المركز الثالث عشر في عام 2007 ، ثم المركز الثاني والعشرون في عام 2008 ، ثم المركز الثامن والثلاثون في عام 2009، أي أن الولايات المتحدة تراجعت في كافة مؤشرات العولمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. فيما بقيت الدولة الأولى في العالم من ناحية المكانة والقوة خلال فترة الدراسة.

وهو ما يخالف ما حاول بعض الباحثين أمثال اوهمي من استنتاج أن العولمة تسعى إلى تحطيم الدولة القومية ،حيث نرى هنا أن الدولة الأقوى في العالم هي صاحبة المركز الأول في العولمة.

أما الصين فقد تقدمت في مؤشرات العولمة من المركز التاسع والثلاثون على المستوى العالمي في مؤشرات العولمة لعام 2006 (متوسط الدراسات الثلاث) إلى المركز السابع والثلاثون في عام 2007 وتراجعت بعد ذلك إلى المركز الثالث والأربعون في عام 2008 وتراجعت بشكل كبير إلى المركز (91) على المستوى العالمي في عام 2009 ، أي أن الصين تراجعت في كافة مؤشرات العولمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية . في حين احتلت المركز الثاني من ناحية المكانة والقوة خلال فترة الدراسة. ويعود تراجعها في درجة العولمة إلى تأثرها بشكل كبير في الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة .

أما بريطانيا فقد تقدمت في مؤشرات العولمة من المركز السابع على المستوى العالمي في مؤشرات العولمة لعام 2006 إلى المركز الرابع في عام 2007 وتراجعت بعد ذلك إلى المركز الثامن في عام 2008 وعادت إلى المركز الرابع على المستوى العالمي في

عام 2009 ، أي أنها بقيت محافظة على ثبات مؤشرات العولمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية . في حين احتلت المركز الثالث من ناحية المكانة والقوة لدول العينة خلال فترة الدراسة. والمركز الرابع على الترتيب العالمي.

أما فرنسا فقد تقدمت في مؤشرات العولمة من المركز الثالث عشر على المستوى العالمي في مؤشرات العولمة لعام 2006 إلى المركز السابع في عام 2007 وتراجعت بعد ذلك إلى المركز التاسع في عام 2008 والى المركز السادس عشر على المستوى العالمي في عام 2009 ، أي أنها تراجعت في مؤشرات العولمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية . في حين احتلت المركز الثالث من ناحية المكانة والقوة على المستوى العالمي خلال فترة الدراسة، والمركز الرابع على عينة دول الدراسة.

ويبين الجدول أن الدول المتقدمة عالميا قد تراجعت جميعها في مؤشرات العولمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية خلال فترة الدراسة نتيجة تأثرها في الأزمة الاقتصادية العالمية، فيما استفادت الدول النامية من تقدم ترتيبها في مؤشرات العولمة لتأثرها الايجابي بالأزمة الاقتصادية العالمية ،فإيران مثلا ورغم احتلالها المركز الأخير في مؤشرات العولمة خلال سنوات الدراسة، إلا أنها احتلت المركز العاشر بين دول الدراسة في مؤشرات القوة والمكانة، والمركز الحادي والعشرون عالميا. كما أن الأردن ورغم احتلالها مركز السابع في مؤشرات العولمة عام 2008، والتاسع عام 2009، وتفوقها على إيران إلا أن ترتيبها في مؤشرات القوة والمكانة الأخير بين دول الدراسة.

ثانيا: أثر العولمة على قوة الدولة

يتبين من خلال التحليل السابق أن تطور النظام الدولي مر بمرحلة الدولة القومية التي كانت هي وحدة التحليل في النظام الدولي ، ثم شاركتها الكيانات السياسية ما فوق الدولة وما دون الدولة في النظام العالمي، وفي مرحلة العولمة أصبح وحدة التحليل المجتمع الدولي، وهو ما يعني انه عند اكتمال مرحلة العولمة يفترض انتهاء العلاقات الدولية(أي لا يوجد سياسة خارجية) وهو ما يعني أننا نعيش المراحل الأولى من مراحل العولمة وليس نهايتها. كما أن هناك مجموعة من الأنماط التي تحكم مكانة الدولة القومية وعلاقتها بالعولمة هي :

1. نمط التفوق في قوة الدولة ودرجة العولمة وينطبق هذا النمط على **الولايات المتحدة**
2. نمط التوازن في قوة ومكانة الدولة ودرجة عولمتها ، ينطبق هذا النموذج على **فرنسا، اليابان، بريطانيا**، وهذا النمط يشير إلى أن العولمة لم تؤثر عكسياً على قوة الدولة بالنسبة للدول أعلاه.

3. نموذج تقدم قوة ومكانة الدولة على درجة عولمتها، وينطبق هـذا الـنمط علـى(الصين، البرازيل، تركيا، اندونيسيا، **اسبانيا، بولندا، مصر، إسرائيل**).

4. نمط عدم التوازن ما بين قوة الدولة وترتيبها في قائمة العولمة، وينطبق هذا النمط على(**السعودية وإيران**).

5. نموذج تقدم درجة عولمة الدولة على قوتها ومكانتها بين دول الدراسة. وينطبق هذا النمط على ثلاث دول هي **تونس والأردن ونيجيريا**.

ثالثا: العلاقة بين مؤشرات العولمة على قدرات الدولة (الاقتصادية،العـسكرية والاتصالية)

استنادا إلى تحليل النتائج السابقة يمكن ربط العلاقة بين مؤشـرات القـدرات الاقتـصادية والعسكرية والاتصالية ، مع مؤشرات العولمة لدول الدراسة على النحو التالي:

1. نمط التفوق في القدرة الاقتصادية ودرجة العولمة: وينطبق هذا النمط على **الولايات المتحدة** التي احتلت المركز الأول في القدرات الاقتصادية والمركز الأول في درجة العولمة. الذي يبين مكانة الدولة طبقا لترتيبها في قياس مؤشرات القدرة الاقتصادية(1995-2008)، فإننا نجد أن الولايات المتحدة احتلت المركز الأول في سبعة مؤشرات من مؤشرات القدرة الاقتصادية هي(مؤشرات حجم الناتج المحلي الإجمالي ، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، حجم إنتاج مصادر الطاقة ، المعدل السنوي لإنتاج الطاقة ، ونسبة الأراضي المزروعة إلى حجم السكان ، مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، المعدل السنوي لاستهلاك الطاقة ، وحلت ثانيا في مؤشرات متوسط الإنتاجية السنوية للحبوب،حجم الإنتاج من المعادن الإستراتيجية ، ومساحة الأراضي المروية بانتظام ، ولكنها حلت في المركز العاشر في مؤشر القاعدة الصناعية والخامس عشر في معدل النمو السنوي للإنتاج. وبالمجموع العام حققت المركز الأول في مجال القدرة الاقتصادية بين دول العينة.

2. **نمط التفوق في القدرة الاقتصادية والتراجع في مؤشرات العولمة:** وينطبق هـذا النمط على **الصين** التي احتلت المركز الثاني في القدرات الاقتصادية ، حيـث احتلـت المركز الأول في المؤشرات التالية ، القاعدة الصناعية ، معدل النمو السنوي للإنتاج ، ومتوسط الإنتاجية السنوية للحبوب مساحة الأراضي المروية بانتظـام ونـسبتها مـن الأراضي المزروعة وحلت ثانيا في مؤشرات حجم الناتج المحلي الإجمالي ، المعـدل السنوي لإنتاج الطاقة ، نسبة الأراضي المزروعة إلى حجم السكان ،مساحة الأراضـي

الصالحة للزراعة ، وبالمجموع العام حققت المركز الثاني في مجال القدرة الاقتصادية بين دول العينة ، وإذا ما قارنا المؤشرات التي حصلت فيها الولايات المتحدة على مرتبة متأخرة ، نجد أن الصين حصلت في نفس المؤشرات على المرتبة الأولى. وهو ما يعني أن القاعدة الصناعية في الصين ومعدل النمو في الإنتاج يزيد بمستويات متقدمة عن الولايات المتحدة، مما يؤهلها إلى قيادة العالم في حالة استمر اقتصادها بالنمو بمعدلات مرتفعة في العقود القادمة.

واحتلت السعودية المركز الثالث بين دول العينة في القدرة الاقتصادية نتيجة حجم القاعدة الصناعية الموجودة فيها التي تعتمد أساسا على حجم احتياطي مصادر الطاقة وإنتاجها من البترول والغاز وفي مجال المعدل السنوي لاستهلاك الطاقة، لكن الملاحظ أن كل المؤشرات التي تتعلق بالقاعدة الإنتاجية ونموها (معدل النمو السنوي للإنتاج، نسبة الأراضي المزروعة، مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، متوسط الإنتاجية السنوية للحبوب) احتلت فيها مراكز متأخرة . **إيران** التي احتلت المركز الرابع في القدرات الاقتصادية ، **البرازيل** ، التي احتلت المركز السادس في القدرات الاقتصادية، **نيجيريا** التي احتلت المركز التاسع في القدرات الاقتصادية.

3. نمط التوازن في القدرات الاقتصادية للدولة ودرجة عولمتها ، ينطبق هذا النموذج على **(فرنسا، اليابان، بريطانيا،اسبانيا ، بولندا).**

4. نموذج يقوم على تأخر القدرات الاقتصادية للدولة وزيادة درجة عولمتها، وينطبق هذا النمط على**(إسرائيل، الأردن، مصر،تركيا).**

5. نموذج يقوم على تأخر القدرات الاقتصادية للدولة وتأخر درجة عولمتها وينطبق هذا النمط على دول هي**(تونس، اندونيسيا).**

أما العلاقة بين مؤشرات القدرات السياسية، مع مؤشرات العولمة لدول الدراسة على النحو التالي:

1. نمط التفوق في القدرة السياسية ودرجة العولمة وينطبق هذا النمط على **الولايات المتحدة** التي احتلت المركز الثالث في القدرات السياسية والمركز الأول في درجة العولمة

2. نمط التوازن في القدرات السياسية للدولة ودرجة عولمتها ، ينطبق هذا النموذج على **(فرنسا، اليابان، بريطانيا،اسبانيا،تركيا، إسرائيل).**

3. نموذج يقوم على تأخر القدرات السياسية للدولة وزيادة درجة عولمتها، وينطبق هذا النمط على**(السعودية).**

4. نموذج يقوم على تأخر القدرات السياسية للدولة وتأخر درجة عولمتها وينطبق هذا النمط على دول هي(الصين، إيران، نيجيريا،مصر،البرازيل).

أما العلاقة بين مؤشرات القدرات العسكرية والاتصالية، مع مؤشرات العولمة لدول الدراسة على النحو التالي :-

1. نمط التفوق في القدرة العسكرية ودرجة العولمة وينطبق هذا النمط على **الولايات المتحدة** التي احتلت المركز الأول في القدرات العسكرية والمركز الأول في درجة العولمة.حيث احتلت المركز الأول في خمسة مؤشرات من مؤشرات القدرة العسكرية هي(مؤشر القاعدة الصناعية، القدرة النووية الكيماوية، مؤشر الكفاءة التنظيمية، مؤشر حجم ونوعية الأسلحة التقليدية، حجم الإنفاق العسكري العام.

2. نمط التفوق في القدرة العسكرية والتراجع في مؤشرات العولمة وينطبق هذا النمط على **الصين** التي احتلت المركز الثاني في القدرات العسكرية ، حيث احتلت المركز الأول في مؤشرات (حجم القوات المسلحة والتي يزيد عددها عن (2.255) مليون فرد،مؤشر الكفاءة التنظيمية) فيما احتلت المركز الثاني في حجم ونوعية الأسلحة التقليدية.

وجاءت إسرائيل في المركز الثالث ، حيث احتلت المركز الأول في مؤشرات نسبة الإنفاق العسكري إلى حجم الناتج الإجمالي ونسبة القوات الفعلية إلى حجم السكان ، الكفاءة التنظيمية ، وجاءت ثالثا في مؤشر حجم ونوعية الأسلحة التقليدية بالإضافة إلى كونها دولة نووية تمتلك أكثر من 200 رأس نووي حسب التقديرات الدولية، وتمتلك الصواريخ والغواصات . كما أن إيران احتلت المركز السادس في القدرات العسكرية، ومصر التي احتلت المركز التاسع في القدرات العسكرية.

3. نمط التوازن في القدرات العسكرية للدولة ودرجة عولمتها ، ينطبق هذا النموذج على **(فرنسا، اليابان، بريطانيا،اسبانيا،تركيا)**.

4. نموذج يقوم على تأخر القدرات العسكرية للدولة وزيادة درجة عولمتها، وينطبق هذا النمط على**(الأردن، البرازيل،بولندا)**.

5. نموذج يقوم على تأخر القدرات العسكرية للدولة وتأخر درجة عولمتها وينطبق هذا النمط على دول هي**(تونس، اندونيسيا)**.

أما من حيث القدرات الاتصالية فقد احتلت الولايات المتحدة المركز الأول بين دول الدراسة في مؤشرات؛ نسبة عدد الحاسبات الالكترونية ، ونسبة عدد الهواتف ومدى امتلاك الأقمار الصناعية ونسبة عدد أجهزة التلفاز ونسبة عدد أجهزة الراديو، واحتلت المركز الثاني في نسبة مستخدمي شبكة الانترنت والمركز السابع في نسبة عدد التلفونات

المحمولة وبذلك تظهر الفجوة الاتصالية بينها وبين باقي دول العينة. وبالمجموع العام حققت المركز الأول في مجال القدرة الاتصالية بين دول العينة.

فيما حصلت الصين على المركز الحادي عشر ونيجيريا في المركز السابع عشر والأخير وهو ما يبين الفجوة الكبيرة في مجال الاتصالات ما بين الدول المتقدمة مع الدول الأخرى وخصوصا الصين والدول العربية الواردة في العينة والتي كانت جميعها في مراكز متأخرة حيث كانت تونس في المركز الثالث عشر والأردن في المركز الرابع عشر ومصر في المركز الخامس عشر ، وهو ما ينم عن مدى التقدم والتطور والتفوق على الدول العربية الواردة ضمن الدراسة .

أما العلاقة بين مؤشرات القوة مجتمعة لدول العينة ، مع مؤشرات العولمة لدول الدراسة فكانت على النحو التالي

نموذج توازن العوامل المادية والعوامل المعنوية: حيث انطبق على ثلاثة دول فقط، هي الولايات المتحدة صاحبة الترتيب الأول في كل من العوامل المادية والمعنوية، بريطانيا في المركز الرابع ونيجيريا في المركز السابع عشر والأخير. أما **نموذج تقدم العوامل المادية مع تأخر العوامل المعنوية، فقد** أنطبق على خمسة دول هي: الصين ، اندونيسيا، السعودية، إيران، الأردن، حيث جاءت الصين في المركز الثاني في العوامل المادية، وحلت في المركز الثاني عشر في العوامل المعنوية، مما أدى إلى احتلالها المركز الثامن في الوزن الإجمالي لحجم القوة الظاهرة. أما اندونيسيا فقد جاءت في المركز الثامن في العوامل المادية ، والمركز الرابع عشر في العوامل المعنوية ، مما أدى إلى احتلالها المركز الحادي عشر في الوزن الإجمالي لحجم القوة الظاهرة . كما حصلت السعودية على المركز التاسع في وزن العوامل المادية ، والمركز الخامس عشر في العوامل المعنوية مما أدى إلى احتلالها المركز الثالث عشر في الوزن الإجمالي لحجم القوة الظاهرة ، أما **نموذج تأخر العوامل المادية مع تقدم العوامل المعنوية، فينطبق هذا** النموذج على ثماني دول من عينة الدراسة هي فرنسا، اليابان، إسبانيا، بولندا، تركيا، البرازيل، مصر وتونس . وإذا ما تم تحليل قوة الدولة في العوامل المادية والمعنوية مع مؤشرات العولمة فإننا نجد أن مؤشرات العولمة لا ترتبط بأي صورة مع قوة الدولة .

من خلال التحليل السابق يمكن القول **أنه لا يوجد علاقة بين درجة التغير في موقع الدولة في العولمة ومدى التغير في المكانة والقوة للدولة** ، حيث بين التحليل أن كثير من دول الدراسة احتلت مراكز متأخرة في مؤشرات القدرات الاقتصادية والعسكرية والسياسية رغم تزايد ترتيبها في مؤشرات العولمة ، كما أن كثير من الدول تراجعت مكانتها في مؤشرات العولمة إلا أنها حافظت على قوتها ومكانتها في النظام الدولي سواء

في القدرات الاقتصادية أو العسكرية أو السياسية. وهو ما يتوافق مـــع رأي بـسانيتش ان العولمة الاقتصادية تجري من خلال الدول وبرعايتها ، وان الدول هـــي التـــي خلقـــت وصنعت رموز العولمة، وهي التي ترسم توجهاتها([1]) كما يتفق مع رأي فوكوياما بـــان القوى الاقتصادية هي التي أقامت الحدود السياسية من خلال إنشاء الدولة القومية ، وهي نفسها التي تفضل حالياً إقامة سوق عالمي واحد وكسر تلك الحدود([2]) . كما يتفق ذلك مع وجهة نظر ميشيل مان (Mann) ان الدولة القومية تزداد قوة ، وإنها ستبقى تشكيلاً قوياً في التفاعل المتبادل ، كونها تؤمن معظم الأنظمة والتشريعات الـسياسية التـــي تتطلبهـــا العولمة،فيما هذه النتائج تتعارض مع رأي اوهمي (Ohemae) ، ان الدولة أصبحت فاقدة لدورها كوحدات مشاركة، وان آليات سوق رأس المال والعولمة عملت على تقزيم قدرتها حتى أصبحت بالغة الهشاشة أمام قرارات تتخذ من مؤسسات غير خاضـــعة لـسيطرتها الفعلية،وانها تفقد اهم وظائفها الأساسية امام تنامي المصالح وتجانس الثقافات ([3]) .

إن هذه الاستنتاجات لا تتوافق مع فرضية الباحث في وجود علاقة عكسية بين مؤشرات العولمة ومؤشرات السيادة القومية ، فمكانة وقوة الدولة القومية لا ترتبط بالعولمة ومؤشـــراتها، رغـــم وجود قوى أخرى تشارك الدولة القومية في صنع قراراتها.

([1]) Panitch , Leo, The State in a changing World , Democratizing Global Capitalism , Copyright of)Monthly review (www. ept .com/ cgi – bin / epwday198

([2]) فوكوياما ، فرانسيس ، نهاية التاريخ والانسان ، ترجمة فؤاد شاهين واخرون ، بيروت ، مركز الانماء القومي ، 1993 ، ص 253 .

([3]) اوهمي ، كينتشي ، نهاية الدولة القومية في العولمة الطوفان ام الانقاذ ؟ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية ، ترجمة فاضل جتكر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ط1 ، 2004 ، ص 366 – 367

مقارنة قوة ومكانة الدولة مع درجة عولمتها خلال فترة الدراسة 1995- 2008

جدول رقم (3-32)

التسلسل	قوة الدولة: الترتيب التنازلي لقوة الدولة حسب دراسةالباحث	قوة الدولة: ترتيب قوة الدولة حسب دراسة معهد WISC – الترتيب الحالي لقوة الدولة	قوة الدولة: ترتيب قوة الدولة حسب دراسة معهد WISC – الترتيب بين دول الدراسة	قوة الدولة: ترتيب قوة الدولة حسب دراسة معهد WISC – درجة تركيزالقوة	العولمة: ترتيب دول الدراسة في درجة العولمة حسب (آت كيرني)	العولمة: ترتيب دول الدراسة في درجة العولمة حسب معهد كوف	العولمة: ترتيب دول الدراسة في درجة العولمة حسبCSGR
1-	الولايات المتحدة	1	1	0.67	1	6	2
2-	فرنسا	5	4	0.60	4	1	3
3-	اليابان	7	5	0.37	7	10	4
4-	بريطانيا	4	3	0.59	2	3	1
5-	اسرائيل	16	9	0.20	3	7	10
6-	اسبانيا	24	12	0.40	5	2	5
7-	بولندا	23	11	0.67	8	4	8
8-	الصين	2	2	0.45	12	14	6
9-	البرازيل	12	7	0.55	13	13	12
10-	تركيا	28	14	0.46	15	8	16
11-	اندونيسيا	14	8	0.49	16	15	13
12-	مصر	26	13	0.56	14	12	9
13-	السعودية	11	6	0.34	10	11	15
14-	تونس	78	16	0.40	9	9	14
15-	ايران	21	10	0.34	17	17	17
16-	الاردن	92	17	0.13	6	5	7
17-	نيجيريا	39	15	0.30	11	16	11

الخلاصة والاستنتاجات

تناولت الدراسة مكانة الدولة القومية في ظل العولمة من خلال الإجابة على التساؤل هل مكانة وقوة الدولة القومية في ظل العولمة قلت أم زادت أم ثابتة، في موقعها بين القوى الاخرى في النظام العالمي ؟

تناول الباحث في الفصل الأول مفاهيم النظام الدولي، والنظام العالمي، والدولة القومية،ثم تناول مفهوم وأشكال العولمة ، والشكل الذي آل إليه المفهوم في ظل التطور الكبير للتكنولوجيا ووسائل الاتصال المختلفة والمتطورة.

وفي الفصل الثاني فقد تم بحث اساليب قياس مكانة الدولة القومية والمؤشرات المعتمدة لذلك وعددها أربعة وثمانون مؤشراً والمعادلة المستخدمة حتى الوصول إلى ترتيب لدول عينة الدراسة من حيث قوتها ومقارنة ذلك مع الترتيب الذي توصلت إليه أبحاث معاهد دراسات عالمية لقوة الدولة القومية . وبنفس الاسلوب تم التوصل الى قياس درجة العولمة لدول الدراسةوعددها سبع عشرة دولة من خلال المؤشرات الدالة على العولمة والتي تم اعتمادها من قبل ثلاثة قوائم عالمية للعولمة وهي : قائمة آت كيرني ومجلة السياسة الخارجية الأمريكية وقائمة معهد كوف السويسرية وقائمة مركز دراسات العولمة والاقلمية البريطاني (CSGR) .

أما الفصل الثالث فقد تم تطبيق عملية القياس على دول العينة للتوصل إلى قياس موقع قوة ومكانة الدولية القومية في سلم القوى في ظل النظام العالمي، ثم ربطها مع مؤشرات العولمة، لتحديد مدى تغير موقع الدولة في مؤشرات العولمة ومدى تغير مكانة وقوة الدولة القومية.

وتوصل الباحث في نهاية الدراسة إلى الاستنتاجات التالية:

1. لا يوجد علاقة بين درجة التغير في موقع الدولة في العولمة ومدى التغير في المكانة والقوة للدولة ، فكثير من الدول تراجعت مكانتها في مؤشرات العولمة إلا أنها حافظت على قوتها ومكانتها في النظام الدولي. حيث نلاحظ وجود نموذج تقدم قوة ومكانة الدولة على درجة عولمتها، وينطبق هذا النمط على(الصين، البرازيل، وتركيا، اندونيسيا)، ونمط عدم التوازن ما بين قوة الدولة وترتيبها في قائمة العولمة، وينطبق هذا النمط على(السعودية وإيران).ونموذج تقدم عولمة الدولة على قوتها ومكانتها في النظام الدولي ويشمل باقي دول الدراسة.

2. أن موقع الدولة القومية لم يتأثر بمؤشرات العولمة ، ولكن العولمة أدت إلى تغيير المفاهيم المتعلقة بالسيادة ودور الدولة القومية، والكيفية التي تسيطر فيها الدولة على

مواطنيها داخل حدودها السياسية ، وعلى حركة الفكر والمال والاقتصاد والثقافة في ظل ظهور لاعبين جدد على الساحة العالمية مثل الشركات المتعددة الجنسيات، المنظمات الدولية كمنظمة التجارة العالمية، وغيرها من المنظمات الأممية التابعة للأمم المتحدة، إضافة إلى الدور الكبير والمتزايد للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في الاقتصاد العالمي.

3. أن العولمة فرضت تغيير أسلوب ممارسة الدولة القومية لدورها على الصعيد الداخلي والخارجي، ففي المجال الداخلي فرضت خروج الدولة من تقديم الخدمات المباشرة لسكانها لصالح شركات خاصة أو ما يعرف بالقطاع الخاص تحت ما يسمى بالخصخصة، وأصبح دور الدولة المراقبة والتشريع، ففي المجال الاقتصادي فرضت العولمة الانفتاح من خلال سن التشريعات التي تؤدي إلى إنهاء الحواجز والعوائق أمام انتقال الأفراد ،وحركة رأس المال والاستثمار ، وفي المجال السياسي أدت إلى الانفتاح والمشاركة في مهمات الأمم المتحدة الإنسانية، وفرض السلام وحماية السكان من قبل مجلس الأمن الدولي .

4. مكنت العولمة الدول الصغيرة من دخول أسواق الدول الكبيرة واستغلال الميزة النسبية في إنتاج السلع والخدمات بأسعار رخيصة ، والاستفادة من التطور الكبير في المجال التكنولوجي والاتصالي في زيادة دخل الفرد وتحسين نوعية الخدمات المقدمة له.

إن هذه الاستنتاجات لا تتوافق مع فرضية الباحث في وجود علاقة عكسية بين مؤشرات العولمة ومؤشرات السيادة القومية ، فمكانة وقوة الدولة القومية لا ترتبط بالعولمة ومؤشراتها، رغم وجود قوى أخرى تشارك الدولة القومية في صنع قراراتها.

الملحق (أ)

إجمالي أرقام الترتيب التنازلي لعناصر قياس قوة الدولة، لكل فئة من المحكمين، والإجمالي العام لجميع

المحكمين والوزن النسبي العام لكل عنصر

المشاركون / العوامل والعناصر والمؤشرات	(1) العسكريون	(2) أكاديميون علوم سياسية	(3) أكاديميون اقتصاد	(4) باحثون ومهتمون	المجموع الكلي	الوزن النسبي
	المجموع	المجموع	المجموع	المجموع		إجمالي العنصر
العوامل المادية (المحسوسة)	16	18	14	16	63	0.58
العوامل المعنوية (غير المحسوسة)	9	13	10	13	45	0.42
العوامل المادية	-	-	-	-	-	-
1- القدرة الحيوية	20	27	21	19	87	0.21
2- القدرة الاقتصادية	30	42	13	34	119	0.284
3- القدرة العسكرية	21	37	28	32	118	0.281
4- القدرة الاتصالية	10	19	35	31	95	0.225
العوامل المعنوية	-	-	-	-	-	-
1- الإرادة القومية	37	32	36	41	146	0.38
2- القدرة الدبلوماسية	19	26	24	23	92	0.23
3- القدرة السياسية	31	42	36	41	150	0.39
عناصر القدرة الحيوية	-	-	-	-	-	-
أولاً: القدرة الحيوية	-	-	-	-	-	-
1- الوجود الإقليمي	13	14	12	12	51	0.44
2- الخصائص السكانية والبشرية	13	21	14	18	66	0.56
1- مؤشرات الوجود الإقليمي	-	-	-	-	-	-
أ. مساحة الدولة	47	114	102	99	362	0.19
ب. نسبة الجزء المعمور إلى غير المعمور	89	134	123	218	564	0.30
ج. طبيعة الموقع الجغرافي (مدى التحكم في مضايق وممرات مائية)	91	198	150	186	625	0.33
د. نصيب الفرد من الموارد المائية	71	114	67	85	337	0.18
2- مؤشرات الخصائص السكانية والبشرية	-	-	-	-	-	-
أ- المستوى التعليمي	187	241	194	213	835	0.21
ب- المستوى الصحي	158	180	169	154	661	0.17
ج- نسبة المشاركة في العمل	134	194	143	134	605	0.15
د- حجم الخدمات الدولة للسكان	101	162	132	110	505	0.13
هـ- حجم السكان	140	100	103	112	455	0.12
و- كثافة السكان في كم²	80	84	68	64	296	0.07
ز- درجة التكامل القومي والثقافي	109	219	107	167	602	0.15
ثانياً: القدرة الاتصالية (المؤشرات)	-	-	-	-	-	-
1- حجم الناتج القومي الإجمالي	72	174	248	191	685	0.126
2- متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي	67	168	219	189	643	0.120
3- معدل النمو السنوي للإنتاج	68	164	202	159	593	0.108
4- القاعدة الصناعية	61	187	204	142	594	0.108
5- حجم إنتاج مصادر الطاقة	64	162	197	137	560	0.102
6- حجم احتياطي مصادر الطاقة	60	149	192	131	532	0.097
7- المعدل السنوي لاستهلاك ومتوسط نصيب الفرد	38	66	74	98	276	0.050
8- المعدل السنوي لإنتاج الطاقة ومتوسط نصيب الفرد	40	96	134	125	395	0.070
9- حجم إنتاج المعادن الإستراتيجية	16	51	79	54	200	0.040

10- نسبة الأراضي المزروعة إلى حجم السكان	58	129	156	99	342	0.060
11- حجم الأراضي الصالحة للزراعة.	23	52	141	66	280	0.050
12- حجم الأراضي المروية بانتظام من المساحة المزروعة.	22	47	55	37	161	0.030
13- متوسط الإنتاجية السنوية للحبوب ونسبته إلى المساحة الكلية.	60	96	48	32	217	0.040
ثالثاً: القدرة العسكرية (المؤشرات)	-	-	-	-	-	-
1- حجم القوات المسلحة	75	98	111	152	436	0.123
2- نسبة القوات الفعلية إلى حجم السكان	50	83	49	96	278	0.09
3- حجم الإنفاق العسكري العام	76	103	81	126	376	0.11
4- نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج القومي	61	121	62	100	344	0.10
5 القاعدة الصناعية العسكرية	84	161	121	175	561	0.17
6- الكفاءة التنظيمية (القدرة على تعبئة الاحتياطي)	60	98	111	157	426	0.128
7- حجم ونوعية الأسلحة التقليدية	103	126	87	67	383	0.12
8- القدرة النووية	91	123	125	161	500	0.15
رابعاً: القدرة الاتصالية (المؤشرات)	-	-	-	-	-	-
1- نسبة عدد خطوط الهاتف إلى عدد السكان	93	182	181	1601	616	0.17
2- نسبة عدد الحاسبات الآلية إلى عدد السكان	136	235	169	168	698	0.19
3- نسبة أجهزة الراديو إلى عدد السكان	72	135	100	104	411	0.11
4- نسبة أجهزة التلفاز إلى السكان	99	134	111	82	426	0.12
5- نسبة عدد خطوط التليفونات المحمولة إلى السكان	83	131	74	65	353	0.10
6- نسبة مستخدمي شبكة الانترنت إلى السكان	114	153	142	155	564	0.16
7- مدى امتلاك الدولة أقماراً صناعية	129	71	136	105	541	0.15
عناصر العوامل المعنوية	-	-	-	-	-	-
أولاً: الإرادة القومية	-	-	-	-	-	-
1- القيادة السياسية وتحقيق المصالح القومية	50	66	57	51	224	0.44
2- الأهداف الإستراتيجية	32	35	47	34	148	0.29
3- حجم القاعدة العلمية كخيار أستراتيجي	224	35	34	41	134	0.27
1- مؤشرات القيادة السياسية	-	-	-	-	-	-
أ- درجة الاستجابة للاحتياجات الأساسية للشعب	30	84	39	44	197	0.46
ب- القدرة على تعبئة الموارد الذاتية لصالح المجتمع	40	68	61	59	228	0.54
2- مؤشرات الأهداف الإستراتيجية	-	-	-	-	-	-
أ- درجة الاعتماد على الذات	86	181	101	84	450	0.40
ب- درجة الانكشاف والتبعية	44	78	83	79	284	0.26
ج- درجة الدولة في مجالي (التنمية البشرية والفساد) وفق التقارير الدولية	51	129	74	148	402	0.35
3- مؤشرات حجم القاعدة العلمية كخيار استراتيجي	-	-	-	-	-	-
أ- نسبة الانفاق عن البحث العلمي من الناتج القومي	150	217	131	109	607	0.30
ب- عدد العلميين والمهندسين بالألف	111	87	119	106	423	0.21
ج- متوسط نصيب الباحث العلمي من جملة الإنفاق على البحث العلمي	107	164	194	59	524	0.26
د- إجمالي عدد العمال المنشورة في مجال البحث	72	165	126	100	463	0.32
ثانياً: القدرة الدبلوماسية	-	-	-	-	-	-
أ- حجم التمثيل الدبلوماسي للدول الأخرى لدى الدولة (تمثيل داخلي)	48	47	61	62	218	0.499

ب- حجم التمثيل الدبلوماسي للدولة لدى الآخرين (تمثيل خارجي)	63	75	45	46	219	0.501
ثالثاً: القدرة السياسية	-	-	-	-	-	-
أ- الاستقرار السياسي وغياب العنف	96	94	76	53	318	0.21
ب- كفاءة الحكومة	69	76	40	62	277	0.19
ج- كفاءة البرلمان : (التمثيل والمساءلة)	88	57	42	29	216	0.15
د- مستوى الحريات العامة المتاحة (التعددية السياسية- حقوق الإنسان)	99	100	98	72	369	0.25
هـ- نسبة المشاركة السياسية في انتخابات البرلمان (آخر انتخابات)	75	77	80	67	299	0.20

ملحق (ب)

استمارة التحكيم وكيفية تعبئتها

نقاط توضيحية للاسترشاد:

(1) تنقسم الورقة إلى بندين رئيسين هما:

البند الأول: يتضمن العناصر الرئيسية الكبرى في قياس قوة الدولة.

البند الثاني: يتضمن العناصر الفرعية داخل كل عنصر رئيسي.

(2) المطلوب هو:

ترتيب أهمية كل عنصر ترتيباً تصاعدياً حيث يحتل العنصر الأهم الرقم (1)، والعنصر الذي يليه الرقم (2) وهكذا.

مثال: عدد عناصر القدرة الاقتصادية مثلاً نحو(10) عناصر، عند ترتيب يعطى الرقم (1) على الجانب الأيسر للعنصر الأهم، ثم الرقم (2) للعنصر التالي في الأهمية، وهكذا في العناصر التالية:

(3) عندما ترى أن العنصر لا يمثل أهمية توضع شرطة بين القوسين على اليسار هكذا (-)

(4) عندما ترى تساوي قيمة عنصرين أو أكثر يمكن إعطاء نفس الرقم في الترتيب لهذه العناصر المتساوية.

(5) عندما ترى إمكانية طرح عناصر فرعية أخرى، يمكن إضافتها ووضعها في الترتيب الذي تراه.

(6) عند وجود ملاحظات على المسميات أو غيرها، أو أية آراء يتم تسجيلها في ورقة الملاحظات في ختام هذه الورقة للاسترشاد بها والاستفادة منها.

البند الأول: العناصر الرئيسية:

العوامل المادية (المحسوسة) ( )
العوامل المعنوية (غير المحسوسة) ( )

(1) العوامل المادية ( )

1- القدرة الحيوية ( )
2- القدرة الاقتصادية ( )
3- القدرة العسكرية ( )
4- القدرة الاتصالية ( )

(2) العوامل المعنوية ( )

1- الإرادة القومية ( )
2- القدرة الدبلوماسية ( )
3- القدرة السياسية ( )

البند الثاني:العناصر الفرعية داخل كل عنصر رئيسي: ( )
أولاً: العناصر المادية (المحسوسة) ( )
أولاً: القدرة الحيوية ( )
1- الوجود الإقليمي ( )
2- الخصائص السكانية والبشرية ( )
1- مؤشرات الوجود الإقليمي ( )
أ. مساحة الدولة ( )
ب. نسبة الجزء المعمور إلى غير المعمور ( )
ج. طبيعة الموقع الجغرافي (مدى التحكم في مضايق وممرات مائية) ( )
د. نصيب الفرد من الموارد المائية ( )
2- مؤشرات الخصائص السكانية والبشرية ( )
أ- المستوى التعليمي ( )
" نسبة الموجودين في المرحلة الجامعية" ( )
" نسبة عدد أعضاء هيئة التدريس إلى عدد الطلاب" ( )
ب- المستوى الصحي: ( )
" نسبة عدد الأسرة إلى عدد السكان" ( )
" نسبة عدد الأطباء إلى عدد السكان" ( )
ج- نسبة المشاركة في العمل: ( )
" نسبة قوة العمل إلى عدد السكان" ( )
د- حجم خدمات الدولة للسكان: ( )
" نسبة المخصص للخدمات من إجمالي الإنفاق العام" ( )
هـ- حجم السكان ( )
و- كثافة السكان في كم^2 ( )
ز- درجة التكامل القومي والثقافي(دينيا- عرقيا-... الخ") ( )

ثانيا: القدرة الاتصالية (المؤشرات) ( )

1- حجم الناتج القومي الإجمالي ( )
2- متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي ( )
3- معدل النمو السنوي للإنتاج ( )
4- القاعدة الصناعية ( )
- حجم إنتاج الدولة من الصلب. ( )
- نسبة الصناعة في الناتج القومي ( )
5- حجم إنتاج مصادر الطاقة: " البترول- الغاز- الفحم" ( )
6- حجم احتياطي مصادر الطاقة: " البترول- الغاز- الفحم" ( )
7- المعدل السنوي لاستهلاك ومتوسط نصيب الفرد ( )
8- المعدل السنوي لإنتاج الطاقة ومتوسط نصيب الفرد ( )
9- حجم إنتاج المعادن الإستراتيجية: " الحديد- الكروم- النحاس- المنجنيز" ( )
10- نسبة الأراضي المزروعة إلى حجم السكان ( )
11- حجم الأراضي الصالحة للزراعة(بالالاف الهكتار) ( )
12- حجم الأراضي المروية بانتظام من المساحة المزروعة. ( )
13- متوسط الإنتاجية السنوية للحبوب ( )

ثالثا: القدرة العسكرية (المؤشرات) ( )

1- حجم القوات المسلحة ( )
2- نسبة القوات الفعلية إلى حجم السكان ( )
3- حجم الإنفاق العسكري العام ( )
4- نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج القومي ( )
5 القاعدة الصناعية العسكرية ( )
6- الكفاءة التنظيمية (القدرة على تعبئة الاحتياطي) ( )
7- حجم ونوعية الأسلحة التقليدية ( )
8- القدرة النووية ( )

رابعا: القدرة الاتصالية (المؤشرات) ( )

1- نسبة عدد خطوط الهاتف إلى عدد السكان ( )

2- نسبة عدد الحاسبات الآلية إلى عدد السكان ( )
3- نسبة أجهزة الراديو إلى عدد السكان ( )
4- نسبة أجهزة التلفاز إلى السكان ( )
5- نسبة عدد خطوط التليفونات المحمولة إلى السكان ( )
6- نسبة مستخدمي شبكة الانترنت إلى السكان ( )
7- مدى امتلاك الدولة أقمارا صناعية ( )

عناصر العوامل المعنوية (غير المحسوسة) ( )

أولاً: الإرادة القومية ( )

1- القيادة السياسية وتحقيق المصالح القومية ( )
2- الأهداف الإستراتيجية ( )
3- حجم القاعدة العلمية كخيار استراتيجي ( )

- مؤشرات القيادة السياسية وتحقيق المصالح القومية: ( )

أ- درجة الاستجابة للاحتياجات الأساسية للشعب ( )
ب- القدرة على تعبئة الموارد الذاتية لصالح المجتمع ( )

- مؤشرات الأهداف الإستراتيجية ( )

أ- درجة الاعتماد على الذات ( )
ب- درجة الانكشاف والتبعية ( )
ج- درجة الدولة في مجالي (التنمية البشرية والفساد) وفق التقارير الدولية ( )

- مؤشرات حجم القاعدة العلمية كخيار استراتيجي ( )

أ- نسبة الإنفاق عن البحث العلمي من الناتج المحلي الإجمالي ( )
ب- عدد العلميين والمهندسين بالألف ( )
ج- متوسط نصيب الباحث العلمي من جملة الإنفاق على البحث العلمي ( )
د- عدد العمال المنشورة في مجال البحث العلمي (إجمالاً) ( )

ثانيا: القدرة الدبلوماسية ( )

أ- حجم التمثيل الدبلوماسي للدول الأخرى لدى الدولة (تمثيل داخلي) ( )
ب- حجم التمثيل الدبلوماسي للدولة لدى الأخرين (تمثيل خارجي) ( )

ثالثا: القدرة السياسية ( )

أ- الاستقرار السياسي وغياب العنف ( )
ب- كفاءة الحكومة ( )
ج- كفاءة البرلمان : (التمثيل والمساءلة) ( )
د- مستوى الحريات العامة المتاحة (التعددية السياسية- حقوق الإنسان) ( )
ه- نسبة المشاركة السياسية في انتخابات البرلمان (أخر انتخابات) ( )

قائمة المراجع

الكتب العربية :

1. أحمد، عبد الكريم، **مبادئ التنظيم السياسي**، مكتبة الانجلو المصرية، 1975.
2. أحمد ، فاروق يوسف ،**القوة السياسية اقتراب واقعي من الظاهرة السياسية** ،ط2، جامعة القاهرة ، مكتبة عين شمس ،القاهرة ، 1985.
3. أرسطو، **السياسات**، ترجمة عن الأصل، وعلق عليه الأب أوغسطينس بربارة البولص- اللجنة الدولية لترجمة الروائع الإنسانية- بيروت، 1957.
4. اوهمي ، كينتشي ، **نهاية الدولة القومية في العولمة الطوفان ام الانقاذ ؟** الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية ، ترجمة فاضل جتكر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ط1 ، 2004.
5. الأدهمي، محمد مظفر،**تاريخ أوروبا الحديث : عصر النهضة – الثورة الفرنسية** ، القرون 16 – 18 ميلادية/ الجامعة المستنصرية، بغداد ،1989.
6. الديراوي, عمر،**الحرب العالمية الأولى** ،دار العلم للملايين، بيروت : 1981.
7. الدليمي، عبد الرزاق، **"العلاقات العامة والعولمة"**، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2005م.
8. الابياري ، محمد حسن ، " **المنظمات الدولية الحديثة وفكره الحكومة العالمية** " ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1978.
9. الاتربي ، محمد صبحي ، **مدخل الى دراسة الشركات الاحتكارية المتعددة الجنسية** ، دار الثورة للصحافة والنشر ، بغداد ،1977.
10. بطريق ، عبد الحميد،تاريخ أوروبا الحديث في عصر النهضة إلى مؤتمر فيينا / : ،جامعة الرياض، الرياض ، 1900.
11. بطرس، بطرس غالي ، عيسى ، محمود خيري ، **المدخل في علم السياسة**، الأنجلو ، الطبعة السابعة، القاهرة 1959م.
12. بيير وبنوفان، تاريخ العلاقات الدولية (1815 ـــ 1914)، تعريب الأستاذ الدكتور جلال يحيى، دار المعارف، مصر ـــ فرع الإسكندرية، 1981م.
13. باركر، ارنست، **النظرية السياسية عند اليونان**، ترجمة لويس اسكندر، النشر مؤسسة سجل العرب،ج1 1966.

14. بيروخ ، بول ، **المبادئ الاقتصادية المؤسسة للعولمة مـــن منظـــور تـــاريخي** ، الكويت ، الثقافة العالمية ، عدد 104 ، كانون الأول 2001.

15. توزاني ، بكاد وآخرون ، **الأمن الغذائي العربي** ، منتدى الفكر العربي ،عمان ، 1986.

16. توفلر ، الفن وهايدي ، **أشكال الصراعات المقبلة : حضارة المعلوماتية وما قبلها** ، ترجمة صلاح عبد الله ، دار الازمنة الحديثة ، بيروت ، ط1 ، 1998.

17. جبر ، السيد محمد ، **المركز الدولي للأقليات في القانون الدولي العام مع المقارنة بالشريعة الإسلامية** ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ،1990.

18. جفال ، **عماد قوى ومؤسسات العولمة** ، الـــشرق الأوســـط ، بيـــروت ، مركـــز الدراسات الإستراتيجية ، عدد 107 ، صيف 2002.

19. حتي ، ناصيف يوسف ، **النظرية في العلاقات الدوليـــة** ، دار الكتـــاب العربـــي ، بيروت ، 1985.

20. حنا، جورج، **معنى القومية العربية**، الطبعة الثانية، دار الثقافة للطباعـــة والنـــشر ،1959.

21. خليل، محسن- **النظم السياسية والقـــانون الدســـتوري**،ج1 ، منـــشأة المعـــارف بالإسكندرية، 1971.

22. دويتش، كارل ، **تحليل العلاقات الدولية**، ترجمة شعبان محمد، محمـــود شـــعبان، مراجعة وتقديم عز الدين فوده، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ـــ 1983.

23. دروز، جاك ، **التاريخ الدبلوماسي من 1648 حتى 1919**، بـــاريس ، دالفـــوز ، سلسلة دراسات سياسية واقتصادية واجتماعية ، 1972.

24. رجب ، عمر الفاروق سيد، **قوة الدولة** ، ط1، مكتبه مدبولي ، 1992.

25. روزناو، جيمس- **ديناميكية العولمة/ نحو صياغة عملية قرارات إســـتراتيجيـــة**- القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية- الأهرام، 1997.

26. سباين، جورج، **تطور الفكر السياسي**، الكتاب الثاني، ترجمة جلال العروسي، دار المعارف مصر، 1984.

27. السماك محمد أزهر، **الجغرافيا السياسية أسس وتطبيقـــات** ، مديريـــة الكتـــب والطباعة والنشر ، بغداد 1988.

28. سليم، محمد السيد، "تحليل السياسة الخارجية"، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 1989.

29. ــــــــــــــ ، **تحليل السياسة الخارجية القاهرة** ، بروفيشنال للاعلام والنشر 1983.

30. شيخ ،حسين ،**دراسات في تاريخ حضارة اليونان و الرومان**،دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية،1987.

31. الشرور، ماجد محمد- **العولمة، مفهومها، مظاهرها، سبل التعامل معها**- الأوائل للنشر والتوزيع والخدمات الطباعية- سوريه، دمشق- الطبعة الأولى،2002.

32. صالح، حسن عبد القادر، **المظهر الجغرافي لقوة الدولة** ، ط1 ، نشر بالتعاون مع الجامعة الاردنية،1976.

33. ضومط، يوسف **تاريخ العالم المعاصر (1945 – 1991)** ، دار الجيل، بيروت ،1993.

34. عبد الحي ، وليد ، **في العرب والعالم** ، تحرير احمد الدجاني وآخرون ، عمان – الأردن ، مؤسسة عبد الحميد شومان 2001.

35. العيسوي ، إبراهيم ، **قياس التبعية في الوطن العربي** ، مشروع المستقبلات العربية البديلة ، اليات التبعية في الوطن العربي (بيروت ، وعز دراسات الوحدة العربية 1989.

36. العمري ، أحمد سويلم ، **التفرقة العنصرية** ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ، القاهرة .1964.

37. غليون ، برهان ، سمير أمين ، **ثقافة العولمة وعولمة الثقافة** ، دمشق – سوريا ، دار الفكر ، طبعة ثانية 2000.

38. الغويل، سليمان صالح- **الدولة القومية دراسة تحليلية مقارنة**- المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر- طرابلس، الجماهيرية الليبية ،د ت.

39. الفارابي، أبو ناصر- آراء أهل المدينة الفاضلة- الطبعة الأولى، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، لبنان،1959.

40. فوكوياما ، فرانسيس ، **نهاية التاريخ والإنسان** ، ترجمة فؤاد شاهين وآخرون ، بيروت ، مركز الإنماء القومي ، 1993.

41. فشر ، هـــ. أ. ل ،**تاريخ أوروبــا فــي العــصر الحــديث (1789 - 1950**. دار المعارف، القاهرة : 1976.

42. لطفي عبد الوهاب يحيى، **اليونـان: مقدمة في التــاريخ الحــضاري**، دار المعرفــة الجامعية، الإسكندرية ،1994 .

43. ماريتان، جاك، **الفرد والدولة**- ترجمة: عبد الله أمين- مؤسسة فرانكلين للطباعــة والنشر- بغداد، 1962.

44. مان ، ميشيل ، **العولمة والحادي عشر من سبتمبر ، الثقافة العالمية** ، الكويــت، العدد 119 ، 2003

45. محمد الديب ، **الجغرافيا السياسية ، أسس وتطبيقات** ، ط5 ،مكتبة الانجلو مصرية ، القاهرة ،1984.

46. مقلد، إسماعيل صبري،"**العلاقات السياسية الدولية**"، مطبوعات جامعة الكويــت - ط3،1984.

47. منصور، محمود منصور، "**العولمة دراسة فــي المفهــوم والظــاهرة والأبعــاد**"، الأزاريطة/ الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، د.ت، 2003م.

48. منصور، أديب ، **القانون الدستوري والأنظمة السياسية** ، ملازم مطبوعة ، كليــة القانون ، جامعة كاريونس ، 77، 0/ 1978.

49. ناي ، جوزيف .س.**مفارقة القوة الأمريكية** ، ط1، تعريب د. محمد توفيق الجيرمي ، مكتبة العبيكان، الرياض ،2003.

50. نعمة، كاظم هاشم ، "**العلاقات الدولية**"، مطبعة إياد، بغداد،1987.

51. ياسين، السيد ، "**العولمة والطريق الثالث**"، القاهرة: ميريت للنــشر والمعلومــات، 1999.

52. يونس، عماد، **العولمة : تاريخ - أبعاد و مؤثرات على العالم العربي : بحث فــي التاريخ السياسي** .المؤسسة الحديثة، طرابلس،2005.

بحث (فصل) في كتاب:

53. أمين، سمير- (2004)، **العولمة ومفهوم الدولة الوطنية- في الدولة الوطنية وتحديات العولمة في الوطن العربي**- مكتبة مدبولي، القاهرة.

54. أوهمي، كينتشي- (2004)، **نهاية الدولة القومية- في العولمة الطوفان أم الإنقاذ؟ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية**- ترجمة: فاضل جتكر- مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1.

55. البرو، مارتن- (2004)، **السفر إلى ما بعد الثقافات المحلية- في العولمة: الطوفان أم الإنقاذ؟ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية**- ترجمة: فاضل جتكر- مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1.

56. الجوهري، عبد الهادي- (2002)، **العولمة والانتماء الوطني: حالة مصر- في العولمة وأثرها في الدولة والمجتمع**- تحرير: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ط1.

57. الد سوقي، أيمن ابراهيم- (2000)، **أثر العولمة على دور الدولة- في رؤية الشباب العربي للعولمة**- تحرير: نيفين مسعد، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.

58. السعد، عبد الأمير- (2004)، **العولمة.. مقاربة في التفكير الاقتصادي- في العولمة والنظام الدولي الجديد**- سمير أمين وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

59. سميث، ستيف، وبيليس، جون- (2004)، الجزء الأول من العولمة السياسية- **في عولمة السياسة العالمية**- تحرير: جون بيليس وستيف سميث، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ط1.

الدوريات باللغة العربية:

60. إبراهيم، عبد الله- (2003)، **الحداثة والعولمة والمجتمع التقليدي**- مجلة البحرين الثقافية، المنامة، العدد 34.

61. أحمد، محمد سيد- (2002)، **حول العولمة.. والأمن.. والغذاء**، السياسة الدولية، القاهرة، العدد 149.

62. الأفندي، نزيرة- (1998)، **اندونيسيا بين ارتباطات الماضي وتطلعات المستقبل**، السياسة الدولية، العدد 133.

63. بارنلسون، جنز- (2001)، **ثلاثة مفاهيم للعولمة**، الثقافة العالمية، الكويت، العدد 106.

64. جيمسون، فريدرك- (2001)، **العولمة والإستراتيجية السياسية**، **الثقافة العالمية**، الكويت، العدد 104.

65. حجاج، قاسم- (2005)، **العولمة والتنشئة السياسية**، السياسة الدولية، القاهرة، العدد 159.

66. روثكوبف، دافيد- (2003)، **في مديح الإمبريالية الثقافية**، الثقافة العالمية، الكويت، العدد 119.

67. زايد، أحمد- (2003)، **عولمة الحداثة وتفكيك الثقافات الوطنية**، عالم الفكر، الكويت، المجلد 32، العدد 1.

68. عبد الحي، وليد- (2006)، **أثر العولمة على حقوق الانسان والحريات العامة**، مجلة الرسالة، عمان، العدد 5.

69. عبد الله، عبد الخالق- (1999)، **العولمة: جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها**- عالم الفكر، الكويت، المجلد 28، العدد 2.

70. مصطفى، هالة- (1998)، **العولمة.. دور جديد للدولة**، السياسة الدولية، القاهرة، العدد 134.

المعاجم:

71. معجم ألفاظ القرآن الكريم- المجلد الأول- الطبعة الثانية- الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1970.

72. معجم ألفاظ القرآن الكريم- المجلد الثاني- الطبعة الثانية- الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1970.

73. معجم العلوم الاجتماعية- إعداد نخبة من الأساتذة المتخصصين- الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975.

الكتب الأجنبية:

74. Clark, Ian-(1997), **Globalization and Fragmentation: International Relations in the Twentieth Century**, Oxford, Oxford University Press.

75. Crowell and Macmillan- (1968), I.N.C-**International Encyclopedia of the Social Sciences**- volume 11.

76. Frieden, Jeffry A., and Lake, David- (1995), **International Political Economy Perspectives on Global Power and Wealth**, London, Rout ledge.

77. Holton, Robert J. - (1998), **Globalization and the Nation-State**, London, Macmillan Press.

78. Kedourie, Elie- (1966), **Nationalism-** Hutchinson of London-third edition, Reprint 1979.

79. Kohn, Hans- (1961), **The Idea of Nationalism, A Study in its origins and background-** Macmillan, New York.

80. Lester- (1992), Thurow, La Maison d' Europe (Paris: Edition calman).

81. Maciver, R. M- (1955), **The Web of Government-** The Macmillan Company New York- thirteenth printing.

82. Rosenau- (1994), **New Dimensions of Security: The Interaction of Globalizing-** James, N- Localizing, Security Dialogue.

83. Russell, Bertrand- (1963), **George Allen and Unwin LTD-** first published in United Kingdom.

84. Schwarzenberger, George- (1964), **power politics- Study of World Society-** third edition, 1954- Stevens and sons ltd, London.

85. Stalin, J. - (1936), **Marxism and The National and colonial Question-** Lawrence and wishart, London.

86. Susan, Strange- (1991), **Erosion of the state** (Cambridge: Cambridge University Press).

87. Toynbee, Arnold j. - (1939), **A Study of History-** Oxford University Press- first edition.

88. Wesson, G. -(1978), Robert, **State Systems, International Pluralism, politics, and culture-** by the free press A Division of Macmillance, Including printing number 10, New York.

<u>الرسائل والأطروحات الجامعية :</u>

89. ردايده، رمزي محمود حامد، **أثر العولمة على الفساد السياسي والاقتصادي**، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك، 2006.

90. ربابعة، عبدا لرحمن محمد، **أثر العولمة الاقتصادية على السيادة في الدول النامية**، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك، 2007.

<u>الدوريات الأجنبية:</u>

91. A.T- Kearny/Foreign Policy Magazine Globalization Index- (2002), **Globalization's Last Hurrah**? , Foreign Policy, Issue 2.
92. A.T- Kearny/Foreign Policy Magazine Globalization Index- (2003), **Measuring Globalization: Who's Up, Who's Down?** , Foreign Policy, Issue 134.
93. Orozco, Manuel- (2004), **Global Remittances**, Journal of International Affairs, vol57, Issue 2.

<u>مراجع الانترنت باللغة الانجليزية:</u>

94. A.T- Kearny/Foreign Policy Magazine Globalization Index, **Measuring Globalization: The Global Top 20**, 2004, www.atkearrney.com/shared-res/pdf/2004G-index.pdf.
95. A.T- Kearny/**Foreign Policy Magazine Globalization Index, Measuring Globalization:** The Global Top 20, 2005, www.atkearrney.com/shared-res/pdf/2005G-index.pdf.
96. Global Policy Forum, Internet Users 1996- 2002, and Internet Hosts by Region 1990 and 2000,

www.globalpolicy.org/globaliz/charts/internettable.htm.

Abstract

The purpose of my study is to measure the power status of nation --states in a globalizing world in the post – cold war era.

The first section of my study elaborates general definitions of three concepts : Globalization ,world system , and nation state .

The second section reviews three patterns of globalization measurment from one side , and a certain pattern to measure power factors of states from the other side .

The study undertakes a quantitative analysis of a range of data for 17 states .

The third section tries to answer the following question : is there any reciprocal relation between the impact of globalization on a certain state and its rank on a world power scale ?

Contrary to expectations , my study finds no clear – cut correlation between the two above mentioned variables .